هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

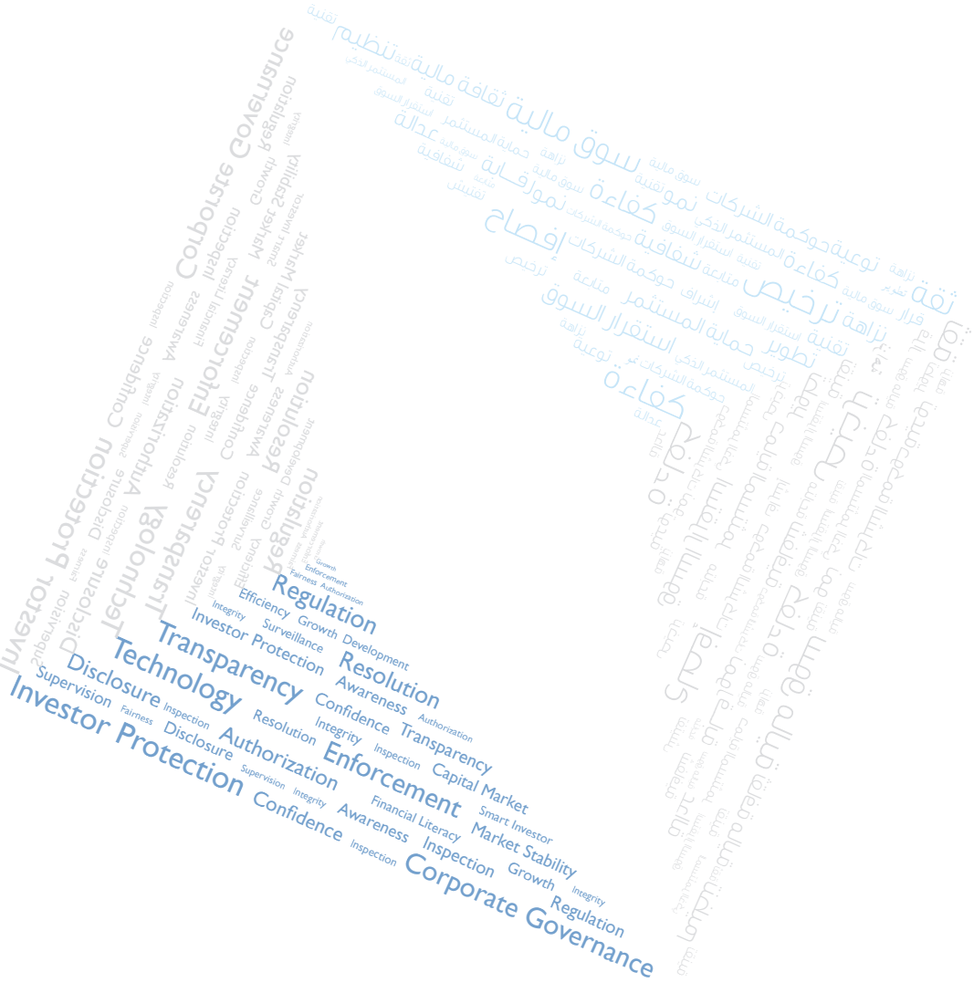

التقـــرير الســـنوي

١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

صاحب السمو الملكي الأمير

مقرن بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
والمستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين

مجلس هيئة السوق المالية

يتكون مجلس الهيئة من خمسة أعضاء متفرغين

الدكتور
عبدالرحمن بن محمد البراك
(عضو)

الأستاذ
محمد بن مغنم الشمراني
(عضو)

معالي الأستاذ
محمد بن عبد الملك آل الشيخ
(الرئيس)

الأستاذ
عبدالرحمن بن محمد الراشد
(نائب الرئيس)

الأستاذ
مازن بن عبدالرزاق الرميح
(عضو)

رؤيتنا

- أن تكون السوق المالية السعودية من الأسواق الرائدة على مستوى العالم.
- ضمان حماية المستثمر من خلال تشجيع الممارسات العادلة وتوفير المعلومات اللازمة والإفصاح عنها لجميع المستثمرين.
- استقرار السوق المالية السعودية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تتميز بشموليتها وشفافيتها ومواكبتها للمستجدات.

رسالتنا

- تطوير السوق المالية كماً ونوعاً والسعي إلى إبقائها متجددة من خلال تعاوننا مع المشاركين في السوق.
- تنظيم ومراقبة السوق المالية وعملية إصدار الأوراق المالية وتداولها والإشراف على أداء الأشخاص المرخص لهم.
- حماية المستثمرين وتحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.

أهدافنا الإستراتيجية

تسعى الهيئة إلى تحقيق عدة أهداف إستراتيجية؛ من أهمها:

- حماية المستثمر.
- إصدار تشريعات تتميز بالكفاءة والوضوح والعمل على تحديثها من وقت لآخر.
- تطوير الضوابط التشريعية بما يتناسب مع التحديات المتطورة والمتغيرة في الأسواق المالية.
- دعم وتشجيع البرامج والأنشطة الرامية إلى توعية المجتمع في مختلف المجالات ذات العلاقة بالسوق المالية.
- العمل باستمرار على تطوير البنية التحتية للسوق المالية.
- الاهتمام بعملاء السوق المالية وضمان التجاوب السريع مع متطلباتهم ومعالجة المشاكل التي تواجههم.
- طرح العديد من الأدوات الاستثمارية والمنتجات المالية، والمحافظة على استقرار السوق المالية وفتح المجال أمام الشركات الاستثمارية.
- استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة التي من شأنها أن تساهم في اضطلاع الهيئة بدورها بكفاءة وفاعلية.

نَستَثمِرُ في الثِقة

التقرير السنوي

١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

محتويات التقرير

كلمة الرئيس ١٦

الفصل الأول: هيئة السوق المالية ١٩

١-١ النشأة ٢٠

١-٢ المهام الأساسية ٢٠

١-٣ الهيكل التنظيمي ٢٠

١-٤ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة ٢٢

الفصل الثاني: اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية ٢٣

٢-١ اللوائح التنفيذية ٢٤

٢-٢ القرارات التنظيمية ٢٥

الفصل الثالث: إصدار وتداول الأوراق المالية ٢٧

٣-١ إصدار وتنظيم الأوراق المالية ٢٨

٣-٢ تداول الأوراق المالية ٣٧

الفصل الرابع: صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات المتداولة ٤١

٤-١ صناديق الاستثمار ٤٢

٤-٢ صناديق المؤشرات المتداولة ٥٩

الفصل الخامس: الرقابة على الأوراق المالية ٦٣

٥-١ أعمال الرقابة على التداولات ٦٤

٥-٢ أعمال الرقابة على الوسائل الإلكترونية ٦٥

الفصل السادس: إفصاح الشركات المُدرجة في السوق المالية ٦٧

٦-١ مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية ٦٩

٦-٢ إفصاح الشركات المُدرجة ٧٠

٦-٣ الزيارات الإشرافية ٧١

٦-٤ إشعارات الملكية وطلبات التصرف ٧١

٦-٥ تطوير مستوى الإفصاح ٧٢

الفصل السابع: حوكمة الشركات ٧٥

٧-١ المواد الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات المقرة عام ٢٠١٢م ٧٦

٧-٢ أعضاء مجالس إدارات الشركات المُدرجة ٧٦

٧-٣ اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة ٧٨

٧-٤ اللجان الرئيسية المنبثقة من مجلس الإدارة ٧٩

٧-٥ تطوير مستوى الالتزام لحوكمة الشركات ٨٠

الفصل الثامن: المخالفات وشكاوى المستثمرين ٨١

٨-١ شكاوى المستثمرين ٨٢

٨-٢ التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية ٨٦

٨-٣ تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية ٨٨

٨-٤ الادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ٩٠

٨-٥ متابعة تنفيذ القرارات ٩٢

٨-٦ تصنيفات قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ٩٣

الفصل التاسع: الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية ٩٧

٩-١ قرارات التراخيص ٩٨

٩-٢ التراخيص مصنفة بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية ١٠٠

٩-٣ الأشخاص المرخص لهم ومجموع رؤوس الأموال المدفوعة ١٠٦

الفصل العاشر: التفتيش على الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية ١٠٧

١٠-١ التفتيش ١٠٨

١٠-٢ الملاءة المالية ١١٠

١٠-٣ مكافحة غسل الأموال ١١١

الفصل الحادي عشر: توعية المستثمر ١١٣

١١-١ الأنشطة والبرامج الإعلامية ١١٤

١١-٢ أنشطة وبرامج التواصل مع الجمهور ١١٤

١١-٣ الأنشطة والبرامج التوعوية ١١٤

الفصل الثاني عشر: تنظيم البيئة الداخلية للهيئة وتطويرها ١١٩

١٢-١ تطوير البيئة الداخلية والتنظيم الإداري ١٢٠

١٢-٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية ١٢١

الفصل الثالث عشر: لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٢٣

١٣-١ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٢٤

١٣-٢ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية ١٢٨

الفصل الرابع عشر: التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية ١٣١

الفصل الخامس عشر: الملحق الإحصائي ١٣٧

كلمة الرئيس

يشرّفني باسم مجلس هيئة السوق المالية والعاملين فيها أن أقدّم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الموافق لعام ٢٠١٢م والذي يغطي إنجازات الهيئة بحسب الأنشطة والمهام الرئيسة التي نصّ عليها النظام، ويتضمن المبادرات والإجراءات التي تتطلع الهيئة إلى تحقيقها خلال الأعوام المقبلة.

واصلت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م جهودها الرامية إلى تعزيز دورها في تطوير وتنظيم السوق المالية وتوفير بيئة استثمارية سليمة وحافزة للاستثمارات وداعمة لثقة المستثمرين، وذلك من خلال استكمال منظومة اللوائح والقواعد التنفيذية، وتشجيع طرح الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الجديدة، وتطوير صناعة خدمات مالية متكاملة وكفؤة، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح، وتفعيل دور الهيئة الإشرافي والرقابي والارتقاء بأدائها، وتوفير الثقة والمصداقية في السوق، وحماية المستثمرين فيها تحقيقاً لرؤية الهيئة ورسالتها.

وفي إطار تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية، قامت الهيئة بتعديل قواعد التسجيل والإدراج، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، واعتمدت "قواعد الكفاية المالية" التي تهدف إلى ضمان سلامة الوضع المالي للأشخاص المرخص لهم درءاً للمخاطر المحتملة وتعزيزاً لحماية السوق والمتعاملين فيها، وأجرت تعديلاً على لائحة الاندماج والاستحواذ، ورفعت عدد المواد الإلزامية في لائحة حوكمة الشركات لإيجاد بيئة تحقق من خلالها حماية حقوق المساهمين، كذلك عزّزت جهودها الإشرافية والرقابية والتوعوية في مجال الإفصاح وحوكمة الشركات؛ إذ اضطلعت بالعديد من المبادرات وحلقات العمل التوعوية في هذا المجال، الأمر الذي انعكس على مستويات إفصاح الشركات المُدرجة التي ارتفع عدد إعلاناتها في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٦.٤٪ وزاد التزامها بموادّ لائحة حوكمة الشركات الاسترشادية منها والإلزامية.

وتعتزم الهيئة في المستقبل إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بتنظيم وكالات التصنيف الائتماني، وإصدار القواعد المنظمة للمنشآت ذات الغرض الخاص، إضافة إلى تحديث لائحة الأشخاص المرخص لهم، ولائحة صناديق الاستثمار.

وشهد عام ٢٠١٢م تحسناً ملحوظاً في حجم إصدار الأوراق المالية وإدراجها، وخاصة في عمليات الطرح العام والطرح الخاص وطرح أسهم حقوق الأولوية التي تجاوز حجمها ٤٥.٩ مليار ريال مقارنة بـ ١٦.٢ مليار ريال خلال عام ٢٠١١م، وصاحبَ ذلك ارتفاع عدد الشركات المُدرجة من ١٥٠ شركة في العام ٢٠١١م إلى ١٥٨ شركة. وتتطلع الهيئة خلال العام القادم والأعوام التي تليه إلى تنويع أدوات الاستثمار المتاحة في السوق، وتطوير سوق الصكوك والسندات. وستسعى في هذا الصدد إلى تذليل الصعوبات التشريعية والتنظيمية والهيكلية التي تعترض إصدار وتنويع أدوات الدين المتاحة للاستثمار وتنشيط تداولها؛ لتكون السوق المالية لدينا سوقاً جاذبة لإصدارات وتداول أدوات الدين.

وتتطلع الهيئة الى تعزيز أواصر العمل والتعاون مع الشركات المُدرجة للوصول إلى المستويات المثلى التي تحقق طموحاتها بشأن تطبيقات الحوكمة وممارساتها، وتطمح إلى تطوير وتفعيل آلية عمل تُبنى على التعاون والتواصل مع الجهات ذات العلاقة للوصول إلى مستويات أفضل وأشمل من الشفافية، وسيكون من بين تلك الآليات إطلاق نظام الربط الإلكتروني الذي ستتمكن من خلاله الشركات المُدرجة من تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات إلكترونياً عبر نماذج الإفصاح الإلكترونية. كذلك تتشوّف الهيئة إلى الاستفادة من الخبرات الدولية لرفع كفاءة الأنظمة الرقابية

لديها من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة في مجال توفير العدالة والحماية للمستثمرين.

وتسعى الهيئة إلى تطوير منهجية العمل المؤسسي لقطاع الأشخاص المرخص لهم، وقد ابتدأ ذلك بإصدار "قواعد الكفاية المالية"، وسيليه العديد من المبادرات التي تشمل الزيارات الميدانية والاجتماعات المشتركة مع الاشخاص المرخص لهم، ووضع إطار رقابي متكامل يشجع على الإدارة الفعّالة للمخاطر ورفع مستوى الحوكمة لتلك المؤسسات.

وفي جانب التواصل مع الجمهور، الذي توليه الهيئة أهمية خاصة، اكتمل العمل في مشروع تأسيس نظام مركز الاتصال ليكون النظام الرئيس لخدمة عملاء الهيئة، وسيقوم النظام الجديد باستقبال وتوثيق اتصالات الجمهور عبر الهاتف والبريد الإلكتروني والفاكس والبريد، ومن ميزاته الربط المباشر بإدارة شكاوى المستثمرين للتأكد من وصول استفسارات وشكاوى الجمهور سعياً إلى تقديم أفضل الخدمات إليهم.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على تفعيل دورها التنظيمي والرقابي، شرعت في العمل على طرح العديد من المبادرات والإجراءات التي ستعمل على تنفيذها خلال الفترة المقبلة، ومن أهمها:

١- تفعيل المهامّ الواردة في بنود الفصل الثالث من نظام السوق المالية والتي حددت اختصاصات ومهامّ شركة السوق المالية السعودية (تداول) وضوابط عملها، وذلك تحقيقاً لأحكام نظام السوق المالية الذي فصل الدور الرقابي والإشرافي للسوق المتمثل «بهيئة السوق المالية»، وحدد صلاحيات ومهامّ واختصاصات كلّ جهة وفقاً للمعايير العالمية والممارسات الدولية المطبقة في هذا المجال بما يحقق الكفاءة المثلى في الأداء.

٢- توفير قنوات اتصال وتواصل مع مختلف الأطراف المشاركة في السوق المالية، سيكون من أهمها تكوين «لجنة استشارية» ممثلة لمختلف الأطراف المشاركة في السوق المالية؛ لتعمل ابتداءً من عام ٢٠١٣م على تقديم المشورة والاقتراحات والتوصيات والآراء حول التطورات والمستجدات والأمور التنظيمية والفنية التي تهمّ جميع الأطراف، وذلك من أجل تعزيز روح المشاركة والتنسيق وتعزيز دور وعمل الهيئة لتحقيق أهدافها في تطوير السوق المالية بما ينعكس بالفائدة على المشاركين والمستثمرين في السوق.

٣- تطبيق معايير وقواعد الحوكمة على أعمال هيئة السوق المالية وبيئتها الداخلية والتشغيلية من أجل تعزيز هيكل الهيئة المؤسسي الداخلي وبنيتها التنظيمية وفق أفضل المعايير والممارسات المطبقة في الهيئات الدولية المماثلة؛ لتكون الهيئة نموذجاً يحتذى به من قبل الأطراف ذات العلاقة، وستُفْصل بناءً عليه مهامّ وصلاحيات مجلس الهيئة عن إدارتها التنفيذية.

٤- تفعيل الرقابة الداخلية على أعمال الهيئة لتعزيز الشفافية والمحاسبة، والنظر في تكوين لجنة تدقيق مستقلة ترتبط مباشرة بمجلس الهيئة وتشتمل على أعضاءٍ مستقلين، ويكون من مهامّها مراجعة أعمال الهيئة وما يصدر عنها.

وضمن الجهود التطويرية التي تقوم بها الهيئة حالياً إجراء مراجعة شاملة للبيئة الداخلية لديها، تهدف من خلالها إلى الاستمرار في تطوير أعمالها وإجراءات سير العمل فيها تحقيقاً لمساعيها الرامية إلى تحسين الأداء العام للمهامّ المنوطة بها كافة.

وفيما يخصّ تطوير التقرير السنوي، أعدّت الهيئة لأول مرة ملحقاً إحصائياً يتضمن بيانات هيئة السوق المالية ويغطي أنشطتها منذ إنشائها حتى تاريخه، وذلك إيماناً من الهيئة بأهمية الشفافية وسعياً منها إلى إتاحة بياناتها للجهات العلمية وللباحثين ورواد المعرفة في الداخل والخارج.

ويطيب لي في ختام هذا التقرير أن أتقدم نيابة عن مجلس هيئة السوق المالية ومنسوبيها بالشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والمستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله؛ لدعمهم ومساندتهم الدائمة والمستمرة لهيئة السوق المالية وعنايتهم الكريمة بها. وأشكر كذلك هيئة السوق المالية متمثلة في أبنائها وبناتها على ما قدموه من جهد وإخلاص ومهنية في خدمة هذا القطاع الحيوي من اقتصادنا الوطني، داعياً الله أن يوفق الجميع.

محمد بن عبدالملك آل الشيخ

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل الأول

هيئة السوق المالية

١-١ النشأة

١- ٢ المهام الأساسية

١- ٣ الهيكل التنظيمي

١-٤ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

١-١ النشأة

تأسست هيئة السوق المالية بموجب" نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م لتتولى الدور الإشرافي والرقابي على الأطراف الخاضعة لإشرافها، وتُعد هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

١- ٢ المهام الأساسية

بيّن نظام السوق المالية المهام الأساسية للهيئة، ومن أهمها ما يلي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال، أو تدليس، أو غش، أو تلاعب، أو تداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة والمصداقية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحدّ من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبة التعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها.

١- ٣ الهيكل التنظيمي

يشتمل الهيكل التنظيمي على الإدارات العامة التالية:

- الإدارة العامة للشؤون القانونية.
- الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ.
- الإدارة العامة للإشراف على السوق.
- الإدارة العامة للإشراف على مؤسسات السوق المالية.
- الإدارة العامة لتمويل الشركات والإصدار.
- الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي والأبحاث.
- الإدارة العامة.
- الإدارة العامة للمراجعة الداخلية

و على الإدارات الأخرى التالية:

- إدارة العلاقات العامة.
- إدارة تقنية المعلومات.
- إدارة الإعلام وتوعية المستثمر.
- إدارة العلاقات والهيئات الدولية.

الهيكل التنظيمي

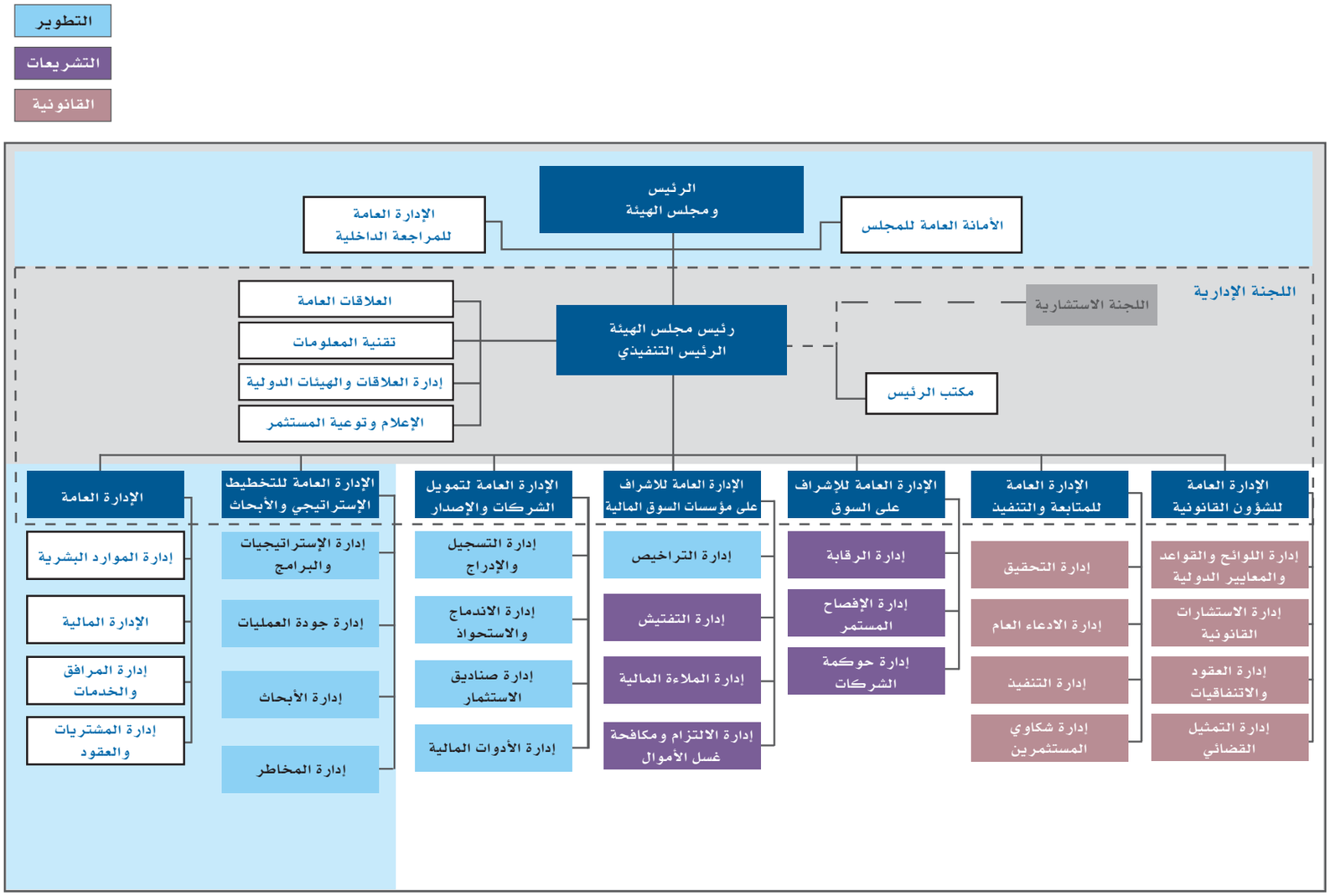

١-٤ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

(١) شركة السوق المالية السعودية (تداول)

تنص المادة العشرون من نظام السوق المالية على أن «تُنشأ في المملكة سوق لتداول الأوراق المالية تسمى (السوق المالية السعودية) وتكون صفتها النظامية شركة مساهمة وفقاً لأحكام هذا النظام . وتكون هذه السوق هي الجهة الوحيدة المصرح لها بممارسة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة»، وهي المعنية بالوظائف التشغيلية للسوق.

(٢) الأشخاص المرخص لهم

هم الأشخاص المرخص لهم من الهيئة لممارسة أعمال الأوراق المالية. وتقتصر ممارسة أعمال الأوراق المالية على من يكون حاصلاً على ترخيص نافذ من الهيئة.

(٣) الشركات المُدرجة في السوق المالية

هي الشركات المُدرجة أوراقُها المالية في السوق المالية السعودية.

(٤) المتداولون

هم جمهور المتعاملين بالأوراق المالية في السوق المالية السعودية.

الفصل الثاني

اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية

٢-١ اللوائح التنفيذية

٢-٢ القرارات التنظيمية

تتولى هيئة السوق المالية مسئولية سن اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية إضافةً إلى توليها مسئولية تنفيذ المهام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية. وتنفيذاً لما جاء في المادتين، أصدرت الهيئة مجموعة من اللوائح والقواعد والتعليمات والإجراءات، وعدداً من القرارات التنظيمية لتطوير السوق المالية، وتنمية أساليب العمل في الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار، إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العامل في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، كما تعمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

٢-١ اللوائح التنفيذية:

أصدرت الهيئة منذ إنشائها عدداً من اللوائح والقواعد التنفيذية المنظمة والمطورة للسوق المالية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠١١م أصدرت الهيئة اثنتي عشرة لائحة تنفيذية، هي:

١. لائحة سلوكيات السوق
٢. لائحة طرح الأوراق المالية
٣. قواعد التسجيل والإدراج
٤. لائحة الأشخاص المرخص لهم
٥. لائحة أعمال الأوراق المالية
٦. لائحة صناديق الاستثمار العقاري
٧. لائحة حوكمة الشركات
٨. لائحة صناديق الاستثمار
٩. لائحة الاندماج والاستحواذ
١٠. قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
١١. لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية
١٢. قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

وحرصاً من الهيئة على تعزيز الإجراءات المنظمة لإصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها ومراقبة الافصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها وبالجهات المصدرة لها، ورغبة منها في تطوير اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية في المملكة بشكل مستمر بما يساهم في تطوير السوق ويعزز حماية المستثمرين والمشاركين فيها، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره رقم (١-٤-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٨هـ الموافق ٢٠١٢/١/٢٢م القاضي بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها. وأصدر مجلس الهيئة أيضاً قراره رقم (٢-٤-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٨هـ الموافق ٢٠١٢/١/٢٢م المتضمن تعديل لائحة الاندماج والاستحواذ وذلك بتعديل الفقرة (أ) من المادة الثانية وحذف الفقرة (س) من المادة الثالثة منها واللتان نُظمتا بموجب قواعد التسجيل والإدراج المعدلة.

كما أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره رقم (١-٣٦-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٤/١/١١هـ الموافق ٢٠١٢/١١/٢٥م القاضي بتعديل المادة الخمسين من قواعد التسجيل والإدراج لتنص على الآتي:

" لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم التعامل في أي أوراق مالية للمصدر خلال الفترات الآتية:

١) خلال الـ (١٥) يوماً تقويمياً السابقة لنهاية ربع السنة المالية حتى تاريخ إعلان ونشر القوائم المالية الأولية بعد فحصها للمصدر.

٢) خلال الـ (٣٠) يوماً تقويمياً السابقة لنهاية السنة المالية حتى تاريخ إعلان القوائم المالية السنوية للمصدر."

واستكمالاً لمنظومة اللوائح التنفيذية، وبعد استقصاء مرئيات المعنيين والمهتمين والمختصين لدى الجهات والأطراف ذات العلاقة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره رقم (١-٤٠-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٤/٢/١٧هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٣٠م القاضي باعتماد "قواعد الكفاية المالية" التي تهدف إلى تعزيز حماية المستثمرين والحفاظ على سوق عادلة ومستقرة يتمتع فيها الأشخاص المرخص لهم بوضع مالي سليم وفقاً لمتطلبات الكفاية المالية اللازمة.

وسعياً من الهيئة إلى إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة لإيجاد بيئة تعزّز حماية حقوق المساهمين، وانطلاقاً من إستراتيجيتها في التدرج في فرض إلزامية بعض المواد المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة، وبناءً على الفقرة (ب) من المادة

الأولى من اللائحة، أصدر مجلس الهيئة قراره رقم (٣ - ٤٠ - ٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٤/٢/١٧هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٣٠م المتضمن الآتي:

«١. تكون الفقرتان (ط) وَ (ي) من المادة الخامسة، والفقرة (ز) من المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات إلزامية على الشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من تاريخ ٢٠١٣/١/١م.

٢. تكون الفقرتان (ج) وَ (د) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات إلزامية على الشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠م.»

٢-٢ القرارات التنظيمية:

عقد مجلس الهيئة في عام ٢٠١٢م أربعين جلسة أصدر خلالها ٣٤٢ قراراً، من أهمها ما يلي:

١. القرار رقم (٢-٨-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠١٢/٢/١٩م المتضمن رفع تعليق تداول سهم شركة «اتحاد عذيب للاتصالات» في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من تاريخ ١٤٣٣/٥/١هـ الموافق ٢٠١٢/٣/٢٤م.

٢. القرار رقم (٢-٩-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٤/٤هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٢٦م المتضمن الموافقة على طرح (٦,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم شركة طوكيو مارين السعودية.

٣. القرار رقم (٢-١٣-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٠هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢م المتضمن الموافقة على طرح (٨٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٥٠٪) من أسهم شركة إسمنت نجران.

٤. القرار رقم (٢-١٥-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٣هـ الموافق ٢٠١٢/٤/١٥م المتضمن الموافقة على طرح (٢٤,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم شركة مجموعة الطيار للسفر.

٥. القرار رقم (٢-١٧-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٦/٨هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢٩م المتضمن الموافقة على اعتماد "قواعد مركز إيداع الأوراق المالية".

٦. القرار رقم (٢-١٧-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٦/٨هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢٩م المتضمن الموافقة على اعتماد "قائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق".

٧. القرار رقم (٥-١٩-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٦هـ الموافق ٢٠١٢/٥/٢٧م المتضمن الموافقة على طرح (٢٤,٦٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم شركة الخطوط السعودية للتموين.

٨. القرار رقم (٢-٢٧-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٩/١٩هـ الموافق ٢٠١٢/٨/٧م المتضمن الموافقة على طرح (٩٤,٦٠٠,٠٠٠) سهماً للاكتتاب العام تمثل (٥٠٪) من أسهم شركة إسمنت المدينة.

٩. القرار رقم (٢-٣١-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٩هـ الموافق ٢٠١٢/٩/٢٥م القاضي بتعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المساهمة المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول)، ويُعمل بها ابتداءً من يوم الثلاثاء ١٤٣٤/٢/١٩هـ الموافق ٢٠١٣/١/١م.

١٠. القرار رقم (١-٣٤-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٨هـ الموافق ٢٠١٢/١٠/١٤م المتضمن الموافقة على طرح (١٤,٢٠٠,٠٠٠) سهم جديد للاكتتاب العام لزيادة رأس مال شركة دله للخدمات الصحية القابضة، بحيث تمثل الأسهم المطروحة (٣٠,١٪) من أسهم شركة دله للخدمات الصحية القابضة بعد الزيادة.

١١. القرار رقم (٣-٣٥-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٣/١٢/٢٦ هـ الموافق ٢٠١٢/١١/١١م القاضي بوضع آلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية.

١٢. القرار رقم (١٤-٣٧-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٤/١/١٨هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٢م المتضمن الموافقة على طرح (٩٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٥٠٪) من أسهم شركة إسمنت المنطقة الشمالية.

١٣. القرار رقم (١٣-٣٧-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٤/١/١٨هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٢م المتضمن الموافقة على طرح صكوك لشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي.

١٤. القرار رقم (٤-٣٩-٢٠١٢) وتاريخ ١٤٣٤/٢/١٠هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٢٣م المتضمن الموافقة على طرح (١٣,٥٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٣٠,١٪) من أسهم الشركة الوطنية للرعاية الطبية.

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل الثالث

إصدار وتداول الأوراق المالية

٣-١ إصدار وتنظيم الأوراق المالية

٣-٢ تداول الأوراق المالية

٣-١ إصدار وتنظيم الأوراق المالية

تنفيذاً للفقرة (أ) من المادة الخامسة والفقرة (أ) من المادة السادسة من نظام السوق المالية المتعلقتين بمسؤولية الهيئة عن تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها والموافقة على طرح الأوراق المالية، عملت الهيئة على تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية عبر تنظيم إصدار الأوراق المالية والموافقة على طرحها وتعزيز الإجراءات المنظمة لإصدارها ومراقبتها والتعامل بها ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بها وبالجهات المصدرة لها.

واضطلاعاً بهذه المسؤولية، وافقت الهيئة على ١٢٦ عملية طرح وتنظيم للأوراق المالية عام ٢٠١٢م مقارنةً بـ ٩٩ عملية عام ٢٠١١م بزيادة نسبتها ٢٧,٣٪. شملت هذه العمليات الموافقة على طروحات عامة لأسهم وأدوات دين وأسهم حقوق أولوية، إضافةً إلى تنظيم إصدارات لأوراق مالية أخرى تشمل طروحاً خاصة، وعمليات استحواذ، وخفضاً لرأس المال، وقد ارتفعت عمليات الطرح العام التي وافقت الهيئة عليها في عام ٢٠١٢م إلى ٨ عمليات بنسبة ٣٣,٣٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م، وبلغ عدد الشركات التي وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموالها عن طريق أسهم منحة ٢٢ شركة بزيادة نسبتها ١٢٠,٠٪ عن العام السابق. كذلك ارتفعت إشعارات الطرح الخاص التي تلقتها الهيئة إلى ٩٠ إشعاراً بنسبة ٢١,٦٪ عام ٢٠١٢م مقارنةً بالعام السابق. جدول رقم (٣-١).

الجدول رقم (٣-١): طلبات الطرح والاستحواذ وخفض رأس المال وأسهم المنحة التي وافقت عليها الهيئة، وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها

النوع	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١١م	عام٢٠١٢م	
طرح عام لأسهم[١]	٦	٨	٣٣,٣٪
إشعار طرح خاص لأسهم[٢]	٧٤	٩٠	٢١,٦٪
طرح عام لأدوات الدين	٢	١	-٥٠,٠٪
طرح أسهم حقوق أولوية	٥	٣	-٤٠,٠٪
استحواذ	١	١	٠,٠٪
خفض رأس مال	١	١	٠,٠٪
أسهم منحة[٣]	١٠	٢٢	١٢٠,٠٪
الإجمالي	**٩٩**	**١٢٦**	**٢٧,٣٪**

١) تشمل أسهم شركة إسمنت المنطقة الشمالية والشركة الوطنية للرعاية الطبية اللتين صدرت الموافقة على طرحهما عام ٢٠١٢م، ولم تطرحا في العام نفسه.

٢) تمثل عدد إشعارات الطرح الخاص، علماً أن عدد عمليات الطرح الخاص التي اكتملت بلغت ٥٠ طرحاً عام ٢٠١٢م.

٣) تشمل الشركة المتحدة للإلكترونيات، واتحاد الاتصالات، ومجموعة السريّع التجارية الصناعية التي وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموالها عن طريق منح أسهم مجانية عام ٢٠١٢م، ولم تتم الزيادة في العام نفسه.

وباستعراض مبالغ طرح الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢م، يلاحظ ارتفاع إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية إلى ٤٦,٢ مليار ريال بنسبة ١١٢,٢٪ مقارنةً بمبلغ ٢١,٨ مليار ريال عام ٢٠١١م. وتعزى زيادة مبالغ طرح الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢م إلى ارتفاع قيمة عمليات الطرح الخاص بنسبة ٢٣١,٤٪ لتبلغ ٣٣,٣ مليار ريال مقارنةً بـمبلغ ١٠,٠ مليار ريال في العام السابق. والتي مثلت ما نسبته ٧٢,٠٪ من إجمالي مبالغ الطرح عام ٢٠١٢م مقارنةً بنسبة ٤٦,١٪ عام ٢٠١١م. وساهم في زيادة إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية عام ٢٠١٢م، ارتفاع مبالغ الطرح العام للأسهم إلى ٥,٣ مليار ريال وبنسبة ٢٠٨,٤٪ عن العام السابق. وكذلك ارتفاع مبالغ طرح أسهم حقوق الأولوية بنسبة ٦٥,١٪ لتبلغ ٧,٤ مليار ريال مقارنةً بعام ٢٠١١م الجدول رقم (٣-٢).

الجدول رقم (٣- ٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع الطرح

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	
طرح عام لأسهم[٤]	١٧٢٧,٠	٧,٩٪	٥٣٢٦,٠	١١,٥٪	٢٠٨,٤٪
طرح خاص لأسهم[٥]	١٠٠٤٢,٠	٤٦,١٪	٣٣٢٧٦,٤	٧٢,٠٪	٢٣١,٤٪
طرح أسهم حقوق أولوية[٦]	٤٤٥٨,٠	٢٠,٥٪	٧٣٦٢,٠	١٥,٩٪	٦٥,١٪
طرح عام لأدوات الدين	٥٥٤٩,٩	٢٥,٥٪	٢٤٠,٠	٠,٥٪	-٩٥,٧٪
الإجمالي	**٢١٧٧٦,٩**	**١٠٠٪**	**٤٦٢٠٤,٤**	**١٠٠٪**	**١١٢,٢٪**

٤) لا تشمل الشركة الوطنية للرعاية الطبية وشركة إسمنت المنطقة الشمالية اللتين صدرت الموافقة عليهما عام ٢٠١٢م ولم تُطرحا في العام نفسه. وتشمل شركة تكوين المتطورة للصناعات التي وافقت الهيئة على طرحها في عام ٢٠١١م، وطُرحت في عام ٢٠١٢م.

٥) يمثل المبلغ قيمة عمليات الطرح الخاص المكتملة فقط.

٦) تشمل شركة اتحاد عذيب للاتصالات التي صدرت الموافقة عليها عام ٢٠١١م، وطُرحت في عام ٢٠١٢م.

الرسم البياني رقم (٣-١) : إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

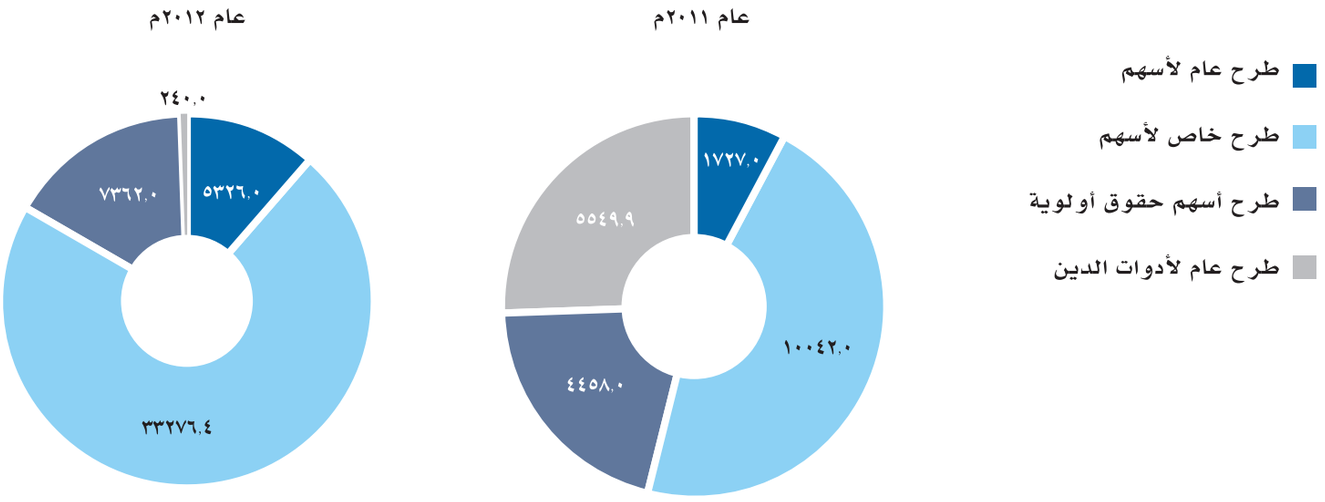

٣-١-١ الطرح العام للأسهم

تبنت الهيئة آلية بناء سجل أوامر الاكتتاب منذ عام ٢٠٠٧م لتنظيم عملية الطرح العام والمساعدة على تحديد السعر العادل للأوراق المالية. وتهدف آلية بناء سجل أوامر الاكتتاب إلى تحديد سعر السهم قبل الطرح العام، وتبدأ العملية بقيام المستشار المالي تحديد المدى السعري للسهم، ومن خلال العملية يستقبل المستشار المالي طلبات الاكتتاب من المؤسسات المستثمرة بحسب النطاق السعري المحدد، وبعد ذلك يحدّد السعر النهائي للسهم إذا غُطي إجمالي الأسهم المطروحة من قبل المؤسسات ضمن النطاق السعري المحدد. وخلال عام ٢٠١٢م شاركت ٣٥٢ مؤسسة (تشمل صناديق الاستثمار، والأشخاص المرخص لهم، والشركات الخاصة) في بناء سجل أوامر الاكتتاب عند طرح جزء من أسهم أربع شركات للاكتتاب العام.

(أ) الاكتتابات الأولية في الأسهم

طُرح جزء من أسهم سبع شركات للاكتتاب العام عام ٢٠١٢م، وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة ٥,٣ مليار ريال. وتفاوت حجم الطرح لأسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام عام ٢٠١٢م بين ١,٤ مليار ريال لأسهم " شركة مجموعة الطيار للسفر» و ٦٠,٠ مليون ريال لأسهم « شركة الإنماء طوكيو مارين». وراوح عدد مرات تغطية الأفراد لأسهم الشركات التي طُرحت للاكتتاب العام عام ٢٠١٢م بين ١٦,١ مرة لأسهم «شركة الإنماء طوكيو مارين» و ٢,٢ مرة لأسهم « شركة الخطوط السعودية للتموين». وبلغ إجمالي عدد المكتتبين الأفراد المشاركين في عمليات الطروحات الأولية للأسهم عام ٢٠١٢م ١١,٢ مليون مكتتب منهم ٣,٢ مليون شاركوا في طرح أسهم «شركة إسمنت المدينة». جدول رقم (٣-٣).

الجدول رقم (٣-٣): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١٢م[٧]

م	اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى أجمالي أسهم الشركة (٪)	عدد مرات تغطية الأفراد[٨]	عدد مرات تغطية المؤسسات[٩]	عدد مرات التغطية[١٠]	عدد المكتتبين الأفراد (ألف)
١	شركة تكوين المتطورة للصناعات[١١]	٢٣٤,٠	٣٠,٠٪	٥,٧	٢,٣	٥,٢	٦٨٧,٩
٢	شركة الإنماء طوكيو مارين	٦٠,٠	٣٠,٠٪	١٦,١	-	١٦,١	١٤٦٥,٩
٣	شركة إسمنت نجران	٨٥٠,٠	٥٠,٠٪	٣,١	-	٣,١	٢٧١٣,٩
٤	شركة مجموعة الطيار للسفر	١٣٦٨,٠	٣٠,٠٪	٢,٤	٤,٩	٦,١	١٠٢٤,١
٥	شركة الخطوط السعودية للتموين	١٣٢٨,٤	٣٠,٠٪	٢,٢	٤,٥	٥,٦	٩٣٧,٨
٦	شركة إسمنت المدينة	٩٤٦,٠	٥٠,٠٪	٣,٠	-	٣,٠	٣٢٣٠,٦
٧	شركة دله للخدمات الصحية	٥٣٩,٦	٣٠,١٪	٣,١	٣,٠	٤,٦	١١٦٤,٤
	الإجمالي	**٥٣٢٦,٠**	-	-	-	-	**١١٢٢٤,٦**

٧) لا تشمل شركة إسمنت المنطقة الشمالية والشركة الوطنية للرعاية الطبية اللتين صدرت الموافقة عليهما خلال عام ٢٠١٢م، ولم تُطرحا في العام نفسه.

٨) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.

٩) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لها.

١٠) احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها كلٌ من الأفراد والمؤسسات على مجموع عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب.

١١) شركة تكوين المتطورة للصناعات وافقت الهيئة على طرحها عام ٢٠١١م، وطُرحت في عام ٢٠١٢م.

الرسم البياني رقم (٣-٢): قيمة الطرح وعدد المكتتبين الأفراد في الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١٢م

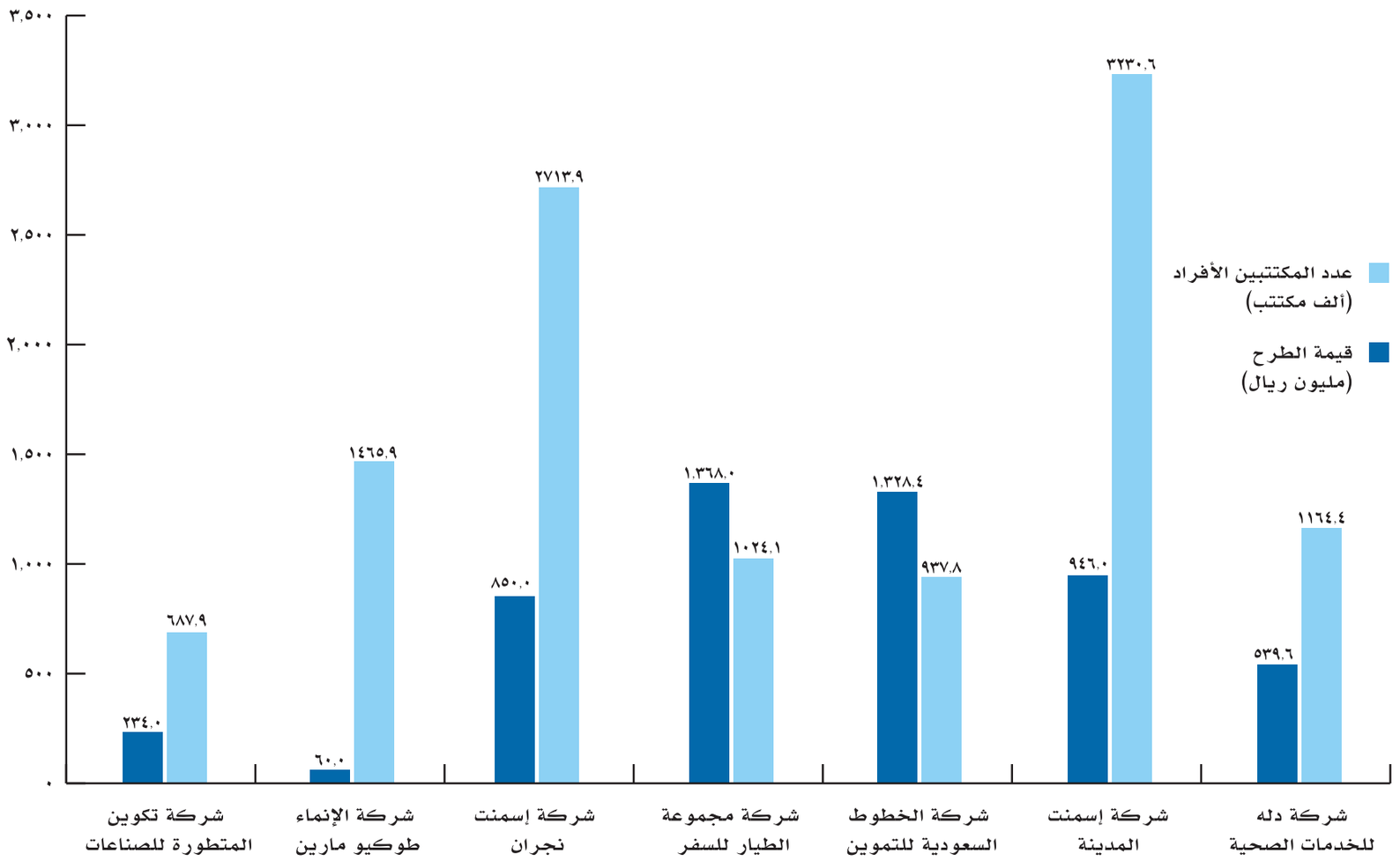

الرسم البياني رقم (٣-٣): عدد مرات التغطية لأسهم الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١٢م

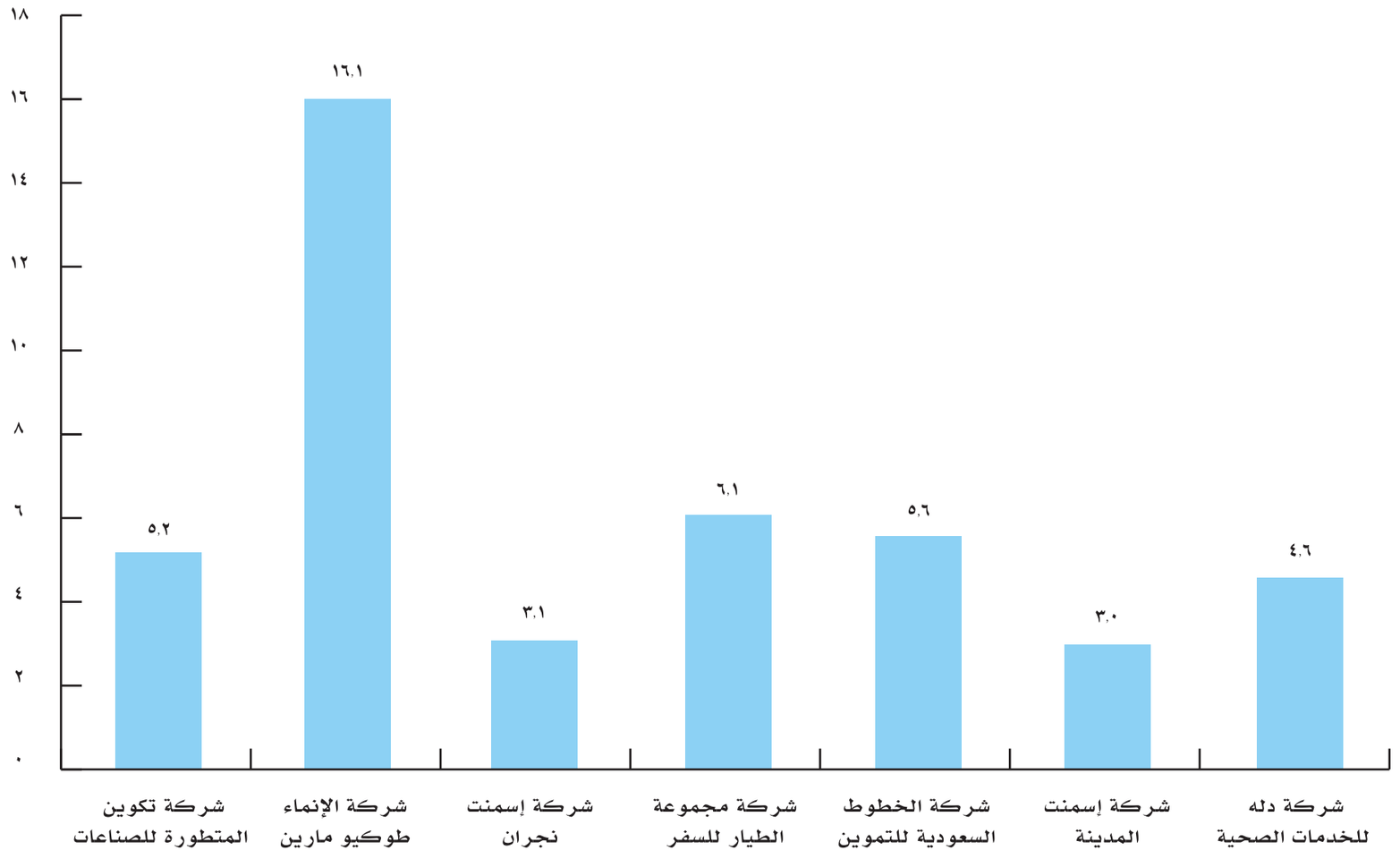

(ب) قنوات اكتتاب الطرح العام في الأسهم

باستعراض توزع أعداد المكتتبين الأفراد بين قنوات اكتتاب الطرح العام خلال عام ٢٠١٢م، يلاحظ استحواذ الاكتتاب عبر الصراف الآلي على الحصة الكبرى بنسبة ٥٦,٨٪ مقارنةً بنسبة ٤٣,٧٪ العام السابق، في حين كانت المشاركة الأقل للمكتتبين عبر فروع المصارف بنسبة ٩,٢٪ من إجمالي المكتتبين. في حين بلغت نسب الاكتتاب عبر شبكة الإنترنت والهاتف المصرفي ٢١,٨٪ و ١٢,٢٪ على الترتيب. الجدول رقم (٣-٤).

وبلغ إجمالي مبالغ اكتتاب الأفراد (قبل رد الفائض) عبر قنوات اكتتاب الطرح العام المختلفة خلال عام ٢٠١٢م نحو ١١,٠ مليار ريال مقابل ٣,٠ مليار ريال عام ٢٠١١م، ومثلت مبالغ الاكتتاب عبر الصراف الآلي ٤١,٨٪ منها عام ٢٠١٢م مقارنةً بنسبة ٣٣,٤٪ عام ٢٠١١م. وبلغت نسب مبالغ الاكتتاب من خلال قنوات الإنترنت وفروع المصارف والهاتف المصرفي عام ٢٠١٢م إلى إجمالي مبالغ الاكتتاب ٣١,٩٪ و ١٥,٤٪ و ١٠,٩٪ على التوالي. الجدول رقم (٣-٥).

الجدول رقم (٣- ٤): المكتتبون الأفراد بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

قناة الاكتتاب	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م	
	العدد (ألف مُكتتب)	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد (ألف مُكتتب)	النسبة من الإجمالي (٪)
الهاتف المصرفي	٥٨٢,٢	١٩,٦٪	١٣٦٧,٣	١٢,٢٪
الإنترنت	٩٠٧,٥	٣٠,٦٪	٢٤٤٧,٩	٢١,٨٪
فروع المصارف	١٧٨,٩	٦,٠٪	١٠٢٩,٢	٩,٢٪
الصراف الآلي	١٢٩٥,٦	٤٣,٧٪	٦٣٨٠,٢	٥٦,٨٪
الإجمالي	**٢٩٦٤,٢**	**١٠٠٪**	**١١٢٢٤,٦**	**١٠٠٪**

الرسم البياني رقم (٣-٤): عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب) حسب قنوات اكتتاب الطرح العام

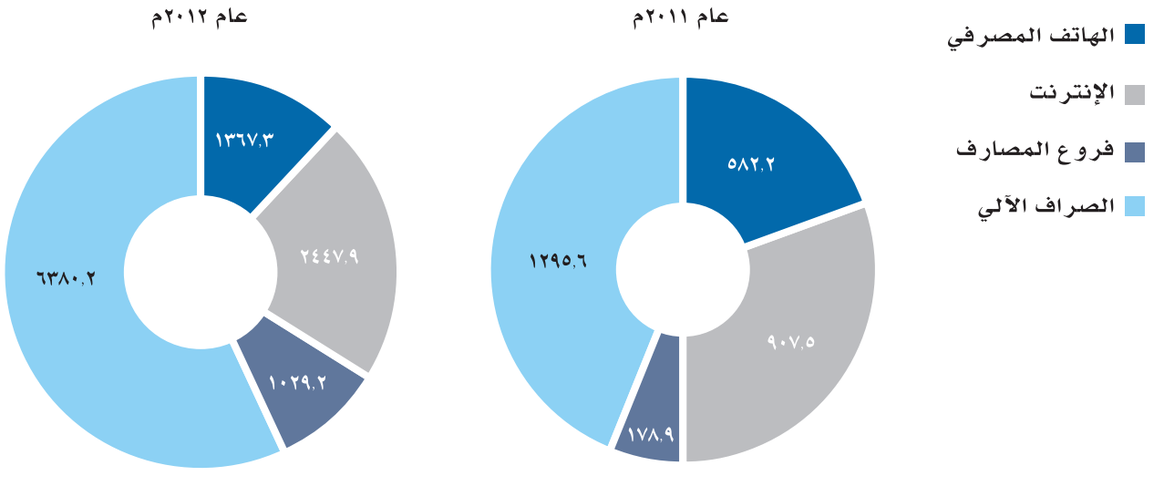

الجدول رقم (٣-٥): مبالغ اكتتاب الأفراد بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

قناة اكتتاب	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م	
	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)
الهاتف المصرفي	٥٠٩,٠	١٦,٨٪	١٢٠٠,٩	١٠,٩٪
الإنترنت	١٠٩١,٦	٣٦,١٪	٣٥٢٥,١	٣١,٩٪
فروع المصارف	٤١٣,٦	١٣,٧٪	١٧٠١,٢	١٥,٤٪
الصراف الآلي	١٠١١,٢	٣٣,٤٪	٤٦٢١,٨	٤١,٨٪
الإجمالي	**٣٠٢٥,٤**	**١٠٠٪**	**١١٠٤٩,٠**	**١٠٠٪**

(ت) معالجة شكاوى طلبات الاكتتاب العام في الأسهم

تتلقى الهيئة شكاوى المستثمرين الخاصة بالاكتتاب العام خلال فترة الطرح العام وبعدها، وتتخذ ما ينبغي لتسويتها ومعالجتها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة. وبلغ عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام التي تلقتها الهيئة حتى نهاية عام ٢٠١٢م ٤٢٧٥ شكوى، سُوي منها ٤٢٦٩ شكوى وبقي ٦ شكاوى تحت النظر، علماً بأن عدد الشكاوى المستلمة عام ٢٠١٢م بلغت ٦٨ شكوى. الجدول رقم (٣-٦).

الجدول رقم (٣-٦): عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام[١٢]

وصف الشكوى	حتى نهاية عام ٢٠١١ م		حتى نهاية عام ٢٠١٢ م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
متسلمة	٤٢٠٧	١٠٠٪	٤٢٧٥	١٠٠٪
سويت	٤٢٠٢	٩٩,٩٪	٤٢٦٩	٩٩,٩٪
تحت النظر	٥	٠,١٪	٦	٠,١٪

٣-١-٢ أسهم المنحة وتعديل رأس المال للشركات المُدرجة

أجرت ٢٤ شركة مدرجة في السوق المالية السعودية «تداول» ٢٥ عملية تعديل لرؤوس أموالها عام ٢٠١٢م مقابل ١٥ عملية عام ٢٠١١م، وارتفع عدد أسهم الشركات التي عدّلت رؤوس أموالها من ٥٤٥٠,٦ مليون سهم قبل التعديل إلى ٦٣٤٧,٦ مليون سهم بعد التعديل بصافي زيادة نسبتها ١٦,٥٪. وخفضت شركة واحدة فقط «شركة الاتصالات المتنقلة السعودية» رأس مالها بنسبة ٦٥,٧٪. وتصدرت «شركة اتحاد عذيب للاتصالات» الشركات المُدرجة في زيادة رأس المال بنسبة زيادة بلغت ٢٩٣,٨٪، ليصل عدد أسهمها إلى ١٥٧,٥ مليون سهم مقابل ٤٠,٠ مليون سهم قبل الزيادة. الجدول رقم (٣-٧).

الجدول رقم (٣-٧): قائمة عمليات تعديل رؤوس أموال الشركات المُدرجة خلال عام ٢٠١٢م[١٣]

م	اسم الشركة	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة الخفض أو الزيادة في عدد الأسهم (٪)
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
١	شركة اتحاد عذيب للاتصالات[١٤]	٤٠,٠	١٥٧,٥	٢٩٣,٨٪
٢	الشركة السعودية للفنادق[١٥]	٦٩,٠	١٠٠,٠	٤٤,٩٪
٣	المتقدمة للبتروكيماويات	١٤١,٤	١٦٤,٠	١٦,٠٪
٤	إسمنت اليمامة السعودية	١٣٥,٠	٢٠٢,٥	٥٠,٠٪
٥	شركة الدريس للخدمات البترولية	٢٥,٠	٣٠,٠	٢٠,٠٪
٦	البنك السعودي البريطاني	٧٥٠,٠	١٠٠٠,٠	٣٣,٣٪
٧	البنك السعودي الهولندي	٣٣٠,٨	٣٩٦,٩	٢٠,٠٪
٨	شركة المواساة للخدمات الطبية	٢٥,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠٪
٩	شركة المراعي	٢٣٠,٠	٤٠٠,٠	٧٣,٩٪
١٠	الشركة السعودية لصناعة الورق	٣٠,٠	٣٧,٥	٢٥,٠٪

١٢) عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام تراكمياً منذ تأسيس الهيئة.
١٣) لا تشمل الشركة المتحدة للإلكترونيات، وشركة اتحاد الاتصالات، وشركة مجموعة السريّع التجارية الصناعية التي وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموالها عن طريق منح أسهم مجانية عام ٢٠١٢ م، ولم تجر عملية الزيادة في العام نفسه.
١٤) صدرت الموافقة على زيادة رأس مال شركة اتحاد عذيب للاتصالات عن طريق أسهم حقوق أولوية عام ٢٠١١ م، وتمت عملية الزيادة في عام ٢٠١٢ م.
١٥) صدرت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة السعودي للفنادق عن طريق منح أسهم مجانية عام ٢٠١١ م، وتمت عملية الزيادة في عام ٢٠١٢ م.

م	اسم الشركة	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة الخفض أو الزيادة في عدد الأسهم (٪)
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
١١	شركة التصنيع الوطنية	٥٥٧,٤	٦٦٨,٩	٢٠,٠٪
١٢	مجموعة فتيحي القابضة	٥٠,٠	٥٥,٠	١٠,٠٪
١٣	البنك السعودي الفرنسي	٧٢٣,٢	٩٠٤,٠	٢٥,٠٪
١٤	شركة الخزف السعودي	٢٥,٠	٣٧,٥	٥٠,٠٪
١٥	شركة الخليج للتدريب والتعليم	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠٪
١٦	الشركة المتحدة الدولية للمواصلات	١٨,٣	٢٤,٤	٣٣,٣٪
١٧	شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان	٣٠,٠	٤٠,٠	٣٣,٣٪
١٨	الشركة الوطنية للتصنيع وسبك المعادن	٢٥,٦	٢٨,١	٩,٨٪
١٩	شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري	٤٢,٥	٥٣,١	٢٤,٩٪
٢٠	الشركة العربية للأنابيب	٣١,٥	٤٠,٠	٢٧,٠٪
٢١	شركة الاتصالات المتنقلة السعودية	١٤٠٠,٠	٤٨٠,١	-٦٥,٧٪
٢٢		٤٨٠,١	١٠٨٠,١	١٢٥,٠٪
٢٣	شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني	١٠,٠	٢٠,٠	١٠٠,٠٪
٢٤	مجموعة أنعام الدولية	١٠,٩	١٩,٦	٧٩,٨٪
٢٥	شركة الأسمدة العربية السعودية	٢٥٠,٠	٣٣٣,٣	٣٣,٣٪
	الإجمالي	**٥٤٥٠,٦**	**٦٣٤٧,٦**	**١٦,٥٪**

٣-١-٣ إصدار أدوات الدين

وافقت الهيئة على إصدار صكوك لشركة واحدة خلال عام ٢٠١٢م، وهي «صكوك أوركس» من قبل شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، وبلغ إجمالي حجم الإصدار ٢٤٠ مليون ريال، مقابل إصدار صكوك لشركتين خلال عام ٢٠١١م، وبلغ إجمالي حجم إصدارهما ٥,٥ مليار ريال. الجدول رقم (٣-٨).

الجدول رقم (٣-٨): إصدارات أدوات الدين المُدرجة التي وافقت عليها الهيئة

الجهة المصدرة	أداة الدين		عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م	
	الاسم	النوع	حجم الإصدار (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	حجم الإصدار (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	صكوك سبكيم	صكوك	١٨٠٠,٠	٣٢,٤٪	-	-
شركة أرامكو توتال العربية للخدمات	صكوك ساتورب	صكوك	٣٧٤٩,٩	٦٧,٦٪	-	-
شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	صكوك أوركس	صكوك	-	-	٢٤٠,٠	١٠٠,٠
الإجمالي			**٥٥٤٩,٩**	**١٠٠٪**	**٢٤٠,٠**	**١٠٠٪**

٣-٢ تداول الأوراق المالية

٣-٢-١ سوق الأسهم

حقق المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية في عام ٢٠١٢م ارتفاعاً بنسبة ٦,٠٪ ليصل إلى ٦٨٠١,٢ نقطة مقارنةً بعام ٢٠١١م حين أُغلق عند ٦,٤١٧,٧ نقطة. وارتفع عدد الشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,٣٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م لتصبح ١٥٨ شركة مُدرجة. وبلغ عدد الأسهم المُصدرة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١٢م ٤٢,٢ مليار سهم مقارنةً بـ ٤٠,٧ مليار سهم عام ٢٠١١م. وارتفع عدد الأسهم المتداولة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١٢م بنسبة ٧٠,١٪ مقارنةً بعام٢٠١١م لتبلغ ٨٢,٥ مليار سهم.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١٢م ١٩٢٩,٣ مليار ريال بارتفاع نسبته ٧٥,٦٪ عن عام ٢٠١١م، وبمتوسط تداول يومي قيمته ٧,٧ مليار ريال. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المُصدرة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م لتبلغ نحو ١٤٠٠,٣ مليار ريال. كذلك ارتفع عدد الصفقات المُنفذة من نحو ٢٥,٥ مليون صفقة عام ٢٠١١م إلى نحو ٤٢,١ مليون صفقة عام ٢٠١٢م، وبنسبة ارتفاع بلغت ٦٥,١٪ عن عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٣-٩).

الجدول رقم (٣-٩): أبرز ملامح سوق الأسهم

معلومات التداول	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	نسبة التغير (٪)
عدد الشركات المُدرجة	١٥٠	١٥٨[١٦]	٥,٣٪
عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)	٢٥,٥	٤٢,١	٦٥,١٪
عدد الأسهم المُصدرة (مليون سهم)	٤٠٦٨٨,٤	٤٢٢٤٣,٧	٣,٨٪
القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	١٢٧٠,٨	١٤٠٠,٣	١٠,٢٪
عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	٤٨,٥	٨٢,٥	٧٠,١٪
قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	١٠٩٨,٨	١٩٢٩,٣	٧٥,٦٪
عدد أيام التداول	٢٤٨	٢٥١	١,٢٪
المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	١٠٣,٠	١٦٧,٧	٦٢,٨٪
المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	١٩٥,٧	٣٢٨,٩	٦٨,١٪
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	٤٤٣٠,٨	٧٦٨٦,٥	٧٣,٥٪
المؤشر العام (نقطة)	٦٤١٧,٧	٦٨٠١,٢	٦,٠٪

١٦) تشمل شركة عناية السعودي للتأمين التعاوني التي طرحت للاكتتاب عام ٢٠١١ م، وأُدرجت الشركة في سوق الأسهم عام ٢٠١٢م.

٣-٢-٢ سوق الصكوك والسندات

خلال عام ٢٠١٢م تم استرداد «صكوك سابك٢» و «صكوك كهرباء السعودية١» من قبل مُصدريهما وأُلغي إدراجهما من سوق الصكوك والسندات في ١٥ يوليو ٢٠١٢م. وتراجع إجمالي قيمة الصكوك المتداولة عام٢٠١٢م بنسبة ٧٥,٣٪ لتبلغ ٤٤٦,٠ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ١٨٠٩,٣ مليون ريال عام ٢٠١١م. وبلغ عدد الصفقات المنفذة ٢٠ صفقة عام ٢٠١٢م مقارنةً بـ ٤٩ صفقة عام ٢٠١١م. جدول رقم (٣-١٠).

جدول رقم (٣-١٠): أبرز ملامح سوق الصكوك والسندات

الجهة المصدرة	اسم الصك/ السند	تاريخ الإصدار	نوع أداة الدين	حجم الإصدار (مليون ريال)	عدد الصفقات المنفذة		حجم التداول (مليون ريال)	
					عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م
الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»	سابك ١[١٧]	١ يوليو ٢٠٠٦	صكوك	٣٠٠٠	٢	-	٢,٠	-
	سابك ٢[١٨]	٦ أغسطس ٢٠٠٧	صكوك	٨٠٠٠	١١	١	٧٦,٠	٠,٠٥
	سابك ٣	٢٦ مايو ٢٠٠٨	صكوك	٥٠٠٠	٢	٤	١,١	٦,٥
الشركة السعودية الموحدة للكهرباء	كهرباء السعودية ١[١٩]	٢٣ يوليو ٢٠٠٧	صكوك	٥٠٠٠	١١	٢	٧٩,٠	١٣,٠
	كهرباء السعودية ٢	٦ يوليو ٢٠٠٩	صكوك	٧٠٠٠	١٤	٤	٧٤,٥	٢٣,٩
	كهرباء السعودية ٣	١٠ مايو ٢٠١٠	صكوك	٧٠٠٠	٣	٧	١٤٥٢,٠	٣٤٩,٧
البنك السعودي الهولندي	صكوك الهولندي٢	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	صكوك	٧٢٥	٣	-	٣,٠	-
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	سبكيم	٦ يوليو ٢٠١١	صكوك	١٨٠٠	٣	١	١٢١,٧	٥٠,٨
شركة أرامكو توتال العربية للخدمات	ساتورب	٩ أكتوبر ٢٠١١	صكوك	٣٧٥٠	-	١	-	٢,٠
شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	أوركس[٢٠]	٢٦ ديسمبر ٢٠١٢	صكوك	٢٤٠	-	-	-	-
الإجمالي				**٤١٥١٤,٩**	**٤٩**	**٢٠**	**١٨٠٩,٣**	**٤٤٦,٠**

١٧) تم استرداد الصك من قبل المصدر وإلغاء الإدراج في ٢٠١١/٧/١٥م.
١٨) تم استرداد الصك من قبل المصدر وإلغاء الإدراج في ٢٠١٢/٧/١٥م.
١٩) تم استرداد الصك من قبل المصدر وإلغاء الإدراج في ٢٠١٢/٧/١٥م.
٢٠) وافقت الهيئة على الطرح في ديسمبر ٢٠١٢ م، ولم تُطرح في نفس العام.

٣-٢-٣ اتفاقيات المبادلة

تطبيقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، أصدرت الهيئة عام ٢٠٠٨م قراراً يقضي بالموافقة على السماح للأشخاص المرخص لهم بإبرام اتفاقيات المبادلة مع الأشخاص الأجانب غير المقيمين سواءً أكانوا مؤسسات مالية أم أفراداً، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين:

١- زيادة عمق السوق المالية والرفع من كفاءتها.

٢- تعزيز انفتاح السوق المالية السعودية أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتجدر الإشارة إلى انتهاء السوق المالية السعودية «تداول» في ٢٠١٢/٠٢/٢٩م بعد التنسيق مع هيئة السوق المالية والأشخاص المرخص لهم من ربط محافظ اتفاقيات المبادلة مباشرة بالطرف المستفيد في الاتفاقية بدلاً من دمج المستفيدين تحت أسماء الأشخاص المرخص لهم. وتظهر بيانات القيمة السوقية لأصول اتفاقيات المبادلة عام ٢٠١٢م ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ لتبلغ ١١,٧ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ٩,٥ مليار ريال عام ٢٠١١م. فيما بلغت قيمة تداول اتفاقيات المبادلة عام ٢٠١٢م ٢٥,٤ مليار ريال مسجلةً انخفاضاً نسبته ٤,١٪ مقارنةً بعام٢٠١١م. جدول رقم (٣-١١).

جدول رقم (٣-١١): القيمة السوقية لأصول اتفاقيات المبادلة وقيمة تداولها

العنصر	عام ٢٠١١م (مليون ريال)	عام ٢٠١٢م (مليون ريال)	نسبة التغير (٪)
القيمة السوقية	٩٤٧٣,٢	١١٦٩٢,٩	٢٣,٤٪
قيمة التداول	٢٦٥٢٢,٦[٢١]	٢٥٤٣٢,٦	-٤,١٪

٢١) عُدّل الرقم وفق بيانات السوق المالية السعودية (تداول) بعد ربط محافظ اتفاقيات المبادلة مباشرة بالطرف المستفيد في الاتفاقية.

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل الرابع

صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات المتداولة

٤-١ صناديق الاستثمار

٤-٢ صناديق المؤشرات المتداولة

٤-١ صناديق الاستثمار

طبقاً للمادة السادسة من نظام السوق المالية، وضعت الهيئة المعايير والشروط الواجب توافرها في صناديق الاستثمار، كذلك خولت المادة التاسعة والثلاثون من النظام الهيئة الحق في تنظيم عمل صناديق الاستثمار ووضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتأسيسها وطرح وحداتها وإدارتها وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها. وتنفيذاً لذلك، أصدرت الهيئة لائحتين هما:

١- لائحة صناديق الاستثمار

٢- لائحة صناديق الاستثمار العقاري.

٤-١-١ تنظيم طرح صناديق الاستثمار والإفصاح المستمر لمعلوماتها

شهد عام ٢٠١٢م موافقة الهيئة على طرح وحدات ثمانية صناديق استثمارية طرحاً عاماً، منها ثلاثة صناديق تستثمر في الأسهم، وصندوقان يستثمران في أدوات الدين، وصندوقاً متوازناً، وصندوقان متعددا الأصول. ومن ضمن الصناديق الثمانية المطروحة عام ٢٠١٢م، خُصصت خمسة صناديق للاستثمار بالريال السعودي، فيما خُصص المتبقي للاستثمار بالدولار الأمريكي. الجدول رقم (٤-١).

كذلك تسلمت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م ١٢٩ إخطاراً بطرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً، وأكملت الهيئة تسوية ٣٨٤ طلباً لتعديل المعلومات الأساسية لصناديق استثمارية. الجدول رقم (٤-١).

الجدول رقم (٤-١): صناديق استثمار الطرح العام التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها عام ٢٠١٢م

نوع الاستثمار	م	اسم الصندوق	مدير الصندوق	العملة
الأسهم	١	صندوق إثمار لأسهم الشركات السعودية المتوافق مع المعايير الشرعية (إثمار)	شركة البلاد للاستثمار	ريال سعودي
	٢	صندوق إتش إس بي سي أمانة للأسهم الخليجية ذات الدخل	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	ريال سعودي
	٣	صندوق الأهلي العالمي للموارد الطبيعية	شركة الأهلي المالية	دولار أمريكي
أدوات الدين	٤	صندوق إتش إس بي سي أمانة للصكوك	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	دولار أمريكي
	٥	صندوق السعودي الفرنسي للدخل الثابت للأسواق الناشئة	شركة السعودي الفرنسي كابيتال	ريال سعودي
متوازن	٦	صندوق بلوم المتوازن للأسواق العربية	شركة بلوم للاستثمار السعودية	دولار أمريكي
أخرى	٧	صندوق الإنماء المتحفظ متعدد الأصول	شركة الإنماء للاستثمار	ريال سعودي
	٨	صندوق الإنماء المتفائل متعدد الأصول	شركة الإنماء للاستثمار	ريال سعودي

٤-١-٢ عدد صناديق الاستثمار

ارتفع عدد صناديق الطرح الخاص عام ٢٠١٢م بنسبة ٣٤,٥٪ لتبلغ ١١٧ صندوقاً مقارنةً بـ ٨٧ صندوقاً عام ٢٠١١م. فيما انخفض عدد صناديق الطرح العام عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,٩٪ لتبلغ ٢٥٦ صندوقاً مقارنةً بـ ٢٧٢ صندوقاً عام ٢٠١١م.

(أ) صناديق الطرح العام

أظهر عدد صناديق الطرح العام عام ٢٠١٢م ارتفاعاً في كل من صناديق أدوات الدين والصناديق المتوازنة بنسبة ٢٨,٦٪ و ٥٠,٠٪ على التوالي ليبلغا ٩ و ٣ صناديق على الترتيب. فيما تراجع عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم من ١٥٠ صندوقاً عام ٢٠١١م إلى ١٣٨ صندوقاً عام ٢٠١٢م. واستمر عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم في الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي عدد الصناديق المطروح وحداتها للتداول عام ٢٠١٢م، بالرغم من تراجع نسبتها إلى ٥٣,٩٪ مقارنةً بنسبة ٥٥,١٪ عام ٢٠١١م. وتراجع عدد الصناديق المستثمرة في أسواق النقد ورأس المال المحمي عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٠٪ و ٦٠,٠٪ على التوالي. الجدول رقم (٤-٢).

الجدول رقم (٤-٢) : صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
الأسهم	١٥٠	٥٥,١٪	١٣٨	٥٣,٩٪	٨,٠٪-
أدوات الدين	٧	٢,٦٪	٩	٣,٥٪	٢٨,٦٪
أسواق النقد	٥٠	١٨,٤٪	٤٧	١٨,٤٪	٦,٠٪-
عقاري	١٠	٣,٧٪	١٠	٣,٩٪	٠,٠٪
قابض	٤٣	١٥,٨٪	٤٣	١٦,٨٪	٠,٠٪
متوازن	٢	٠,٧٪	٣	١,٢٪	٥٠,٠٪
رأس المال المحمي	٥	١,٨٪	٢	٠,٨٪	٦٠,٠٪-
أخرى	٥	١,٨٪	٤	١,٦٪	٢٠,٠٪-
الإجمالي	**٢٧٢**	**١٠٠٪**	**٢٥٦**	**١٠٠٪**	**٥,٩٪-**

الرسم البياني رقم (٤-١): عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

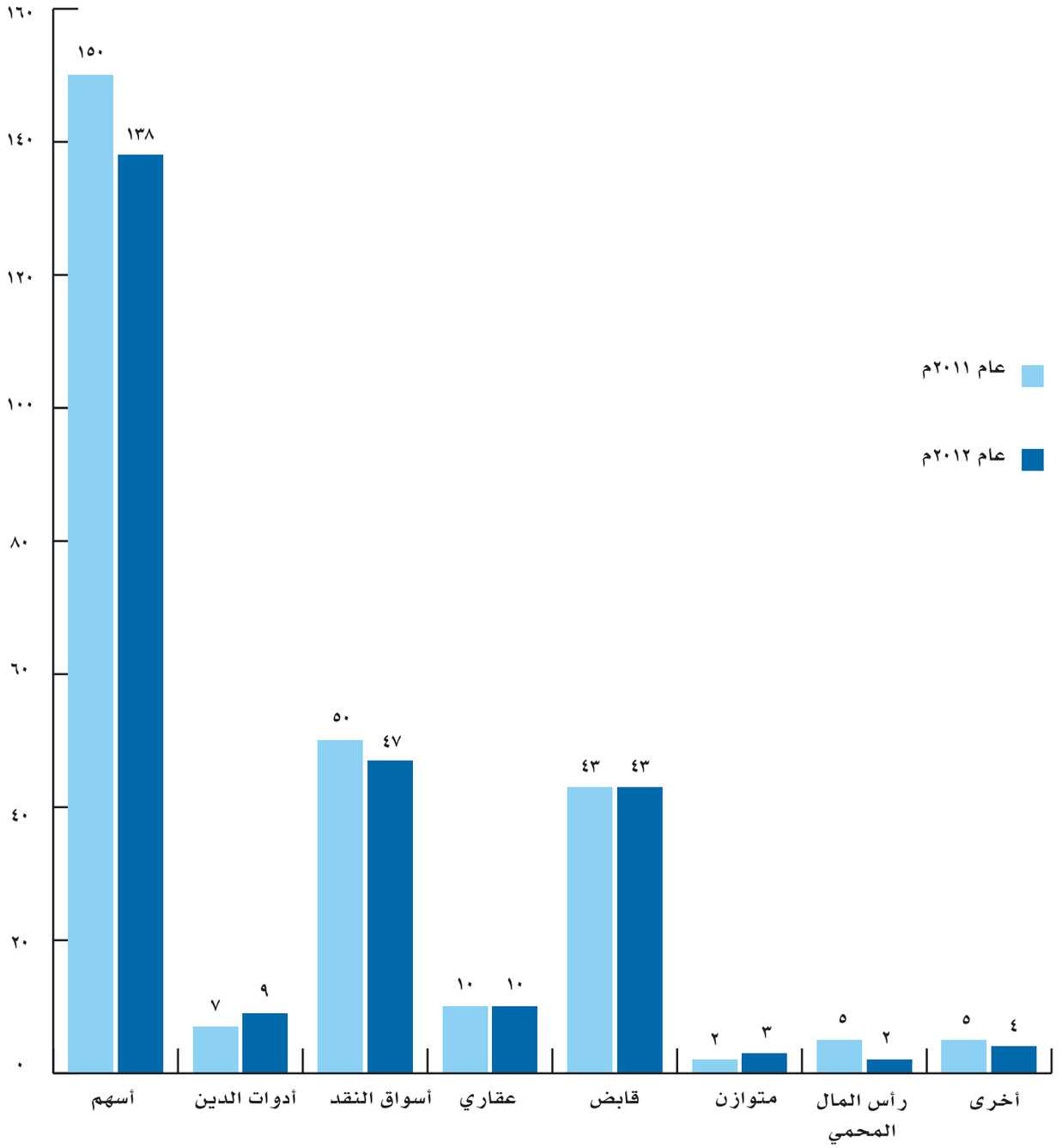

وبشكل أكثر تفصيلاً، تشير بيانات عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم بحسب نطاقها الجغرافي بنهاية عام ٢٠١٢م إلى تراجع عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم المحلية بنسبة ٦,٣٪ لتبلغ ٦٠ صندوقاً مقارنةً بـ ٦٤ صندوقاً عام ٢٠١١م. واستمر عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم المحلية في الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم عام ٢٠١٢م لتبلغ نسبة ٤٣,٥٪ مقارنة بنسبة ٤٢,٧٪ عام ٢٠١١م. وانخفض عدد الصناديق المستثمرة في الأسهم الخليجية والآسيوية والأوروبية بنسب ٤,٣٪ و ١٥,٤٪ و ١٤,٣٪ على التوالي لتبلغ ٢٢ و ١١ و ٦ صندوقاً/صناديق على الترتيب. الجدول رقم (٤-٣).

الجدول رقم (٤-٣): صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة إلى الإجمالي (٪)	العدد	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
أسهم محلية	٦٤	٤٢,٧٪	٦٠	٤٣,٥٪	-٦,٣٪
أسهم خليجية	٢٣	١٥,٣٪	٢٢	١٥,٩٪	-٤,٣٪
أسهم عربية	٤	٢,٧٪	٤	٢,٩٪	٠,٠٪
أسهم آسيوية	١٣	٨,٧٪	١١	٨,٠٪	-١٥,٤٪
أسهم أمريكية	٥	٣,٣٪	٥	٣,٦٪	٠,٠٪
أسهم أوروبية	٧	٤,٧٪	٦	٤,٣٪	-١٤,٣٪
أسهم دولية أخرى	٣٤	٢٢,٧٪	٣٠	٢١,٧٪	-١١,٨٪
الإجمالي	**١٥٠**	**١٠٠٪**	**١٣٨**	**١٠٠٪**	**-٨,٠٪**

(ب) صناديق الطرح الخاص

ارتفع عدد صناديق الطرح الخاص عام ٢٠١٢م إلى ١١٧ صندوقاً بزيادة نسبتها ٣٤,٥٪ عما كانت عليه عام ٢٠١١م، إذ ارتفع عدد صناديق الطرح الخاص المستثمرة في الأسهم عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٣,٥٪ لتبلغ ٤٢ صندوقاً مقارنةً بـ ٣٤ صندوقاً بنهاية عام ٢٠١١م. واستحوذ عدد الصناديق المستثمرة في الأصول العقارية على النسبة الكبرى من إجمالي عدد صناديق الطرح الخاص، وزاد عددها عام ٢٠١٢م إلى ٥٤ صندوقاً مقارنةً بـ ٣٦ صندوقاً عقارياً عام ٢٠١١م. كذلك ارتفع عدد الصناديق المستثمرة في أسواق النقد والصناديق متعددة الأصول عام ٢٠١٢م إلى ٦ و ٥ صناديق على التوالي مقارنةً بـ ٥ و ٢ صناديق على الترتيب عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-٤).

الجدول رقم (٤-٤) : صناديق الطرح الخاص مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
أسهم	٣٤	٪٣٩,١	٤٢	٪٣٥,٩	٪٢٣,٥
أدوات الدين	٤	٪٤,٦	٤	٪٣,٤	٪٠,٠
أسواق النقد	٥	٪٥,٧	٦	٪٥,١	٪٢٠,٠
عقاري	٣٦	٪٤١,٤	٥٤	٪٤٦,٢	٪٥٠,٠
سلع	٢	٪٢,٣	٢	٪١,٧	٪٠,٠
متعدد الأصول	٢	٪٢,٣	٥	٪٤,٣	٪١٥٠,٠
التحوط والمشتقات المالية	٤	٪٤,٦	٤	٪٣,٥	٪٠,٠
الإجمالي	**٨٧**	**٪١٠٠**	**١١٧**	**٪١٠٠**	**٪٣٤,٥**

الرسم البياني رقم (٤-٢): عدد صناديق الطرح الخاص مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

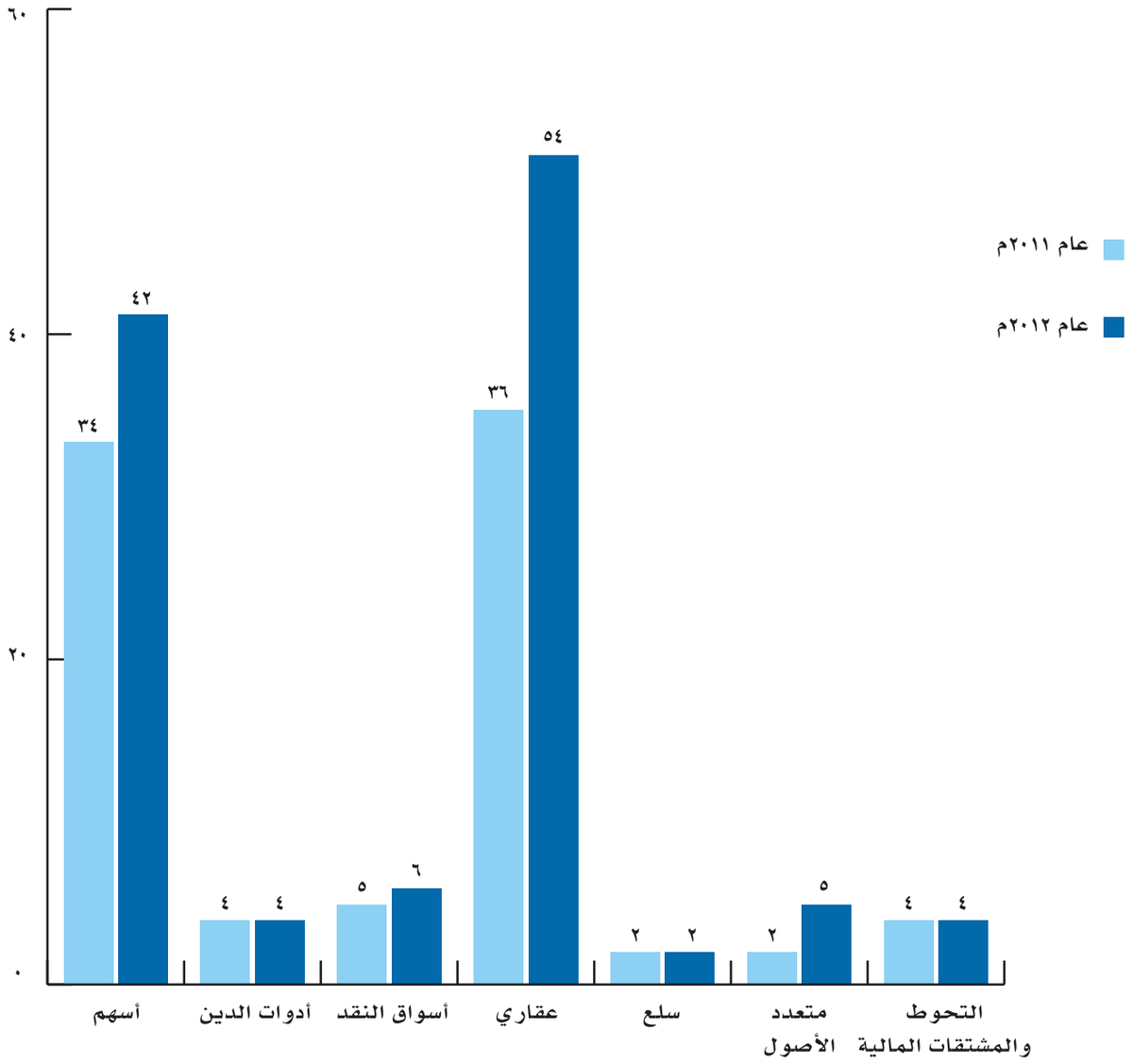

٤-١-٣ قيم أصول صناديق الاستثمار

ارتفعت قيمة أصول صناديق الطرح الخاص عام ٢٠١٢م بنسبة ٦٨,٩٪ لتبلغ ٢٨,٨ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ١٧,١ مليار ريال عام ٢٠١١م. كذلك ارتفعت قيمة أصول صناديق الطرح العام عام ٢٠١٢م بنسبة ٧,٢٪ لتبلغ ٨٨,٠ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ٨٢,١ مليار ريال عام ٢٠١١م.

(أ) صناديق الطرح العام

يلاحظ عند استعراض قيم أصول صناديق الطرح العام عام ٢٠١٢م مصنفةً بحسب نوع الاستثمار، ارتفاع قيمة الأصول المستثمرة في صناديق أسواق النقد بنسبة ٨,٧٪ وبمبلغ ٤,٣ مليار ريال لتصل إلى ٥٣,٩ مليار ريال. واستمرت المبالغ المستثمرة في صناديق أسواق النقد في الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة أصول صناديق الطرح العام لتمثل ٦١,٣٪ عام ٢٠١٢م، مقارنةً بنسبة ٦٠,٤٪ عام ٢٠١١م. وارتفعت كذلك قيمة الأصول المستثمرة في صناديق الأسهم عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,١٪ لتبلغ ٢٨,٠ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ٢٦,٦ مليار ريال عام ٢٠١١م. وارتفعت أيضاً قيم الأصول المستثمرة في كل من صناديق أدوات الدين والصناديق القابضة والصناديق العقارية عام ٢٠١٢م بنسب ١٦٤,٢٪ و ٠,٦٪ و ١,٤٪ على التوالي عما كانت عليه عام ٢٠١١م. فيما تراجعت قيم الأصول المستثمرة في صناديق رأس المال المحمي والصناديق المتوازنة والصناديق الأخرى عام ٢٠١٢م بمبالغ ١٨٧,٢ و ٥١,٤ و٢٠,٢ مليون ريال على التوالي مقارنةً بما كانت عليه عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-٥).

الجدول رقم (٤-٥) : قيم أصول صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
الأسهم	٢٦٦٢٨,٤	٣٢,٤٪	٢٧٩٨٨,٢	٣١,٨٪	٥,١٪
أدوات الدين	٢٤١,٢	٠,٣٪	٦٣٧,٢	٠,٧٪	١٦٤,٢٪
أسواق النقد	٤٩٥٤٤,١	٦٠,٤٪	٥٣٨٧٨,٣	٦١,٣٪	٨,٧٪
عقاري	٢٥٥٠,٦	٣,١٪	٢٥٨٧,٤	٢,٩٪	١,٤٪
قابض	٢٧١٥,٦	٣,٣٪	٢٧٣١,٠	٣,١٪	٠,٦٪
متوازن	١١٥,٦	٠,١٪	٦٤,٢	٠,١٪	-٤٤,٥٪
رأس المال المحمي	٢٣٠,٥	٠,٣٪	٤٣,٣	٠,٠٥٪	-٨١,٢٪
أخرى	٥٠,٤	٠,١٪	٣٠,٢	٠,٠٣٪	-٤٠,١٪
الإجمالي	**٨٢٠٧٦,٤**	**١٠٠٪**	**٨٧٩٥٩,٨**	**١٠٠٪**	**٧,٢٪**

تشير بيانات عام ٢٠١٢م إلى ارتفاع قيمة أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في أسواق الأسهم، إذ ارتفعت قيمة الأصول المستثمرة في صناديق الأسهم المحلية عام ٢٠١٢م بمبلغ ٣١٠,١ مليون ريال لتصبح ١٧,٤ مليار ريال مقارنةً بعام ٢٠١١م، مستحوذةً بذلك على نسبة ٦٢,٣٪ من إجمالي قيم الأصول المستثمرة في الأسهم. وحققت قيمة الأصول المستثمرة في صناديق الأسهم الأوروبية عام ٢٠١٢م الزيادة الكبرى بمبلغ ٣٤٦,٣ مليون ريال لتصل إلى ٢,٢ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ١,٨ مليار ريال عام ٢٠١١م. وارتفعت قيمة الأصول المستثمرة في صناديق الأسهم العربية بنسبة ٧٢,٧٪ عام ٢٠١٢م لتبلغ ١٨٥,٠ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ١٠٧,١ مليون ريال عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-٦).

الجدول رقم (٤-٦): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
أسهم محلية	١٧١٣٥,١	٦٤,٣٪	١٧٤٤٥,٢	٦٢,٣٪	١,٨٪
أسهم خليجية	١٥١٩,٥	٥,٧٪	١٦٣٢,٧	٥,٨٪	٧,٤٪
أسهم عربية	١٠٧,١	٠,٤٪	١٨٥,٠	٠,٧٪	٧٢,٧٪
أسهم آسيوية	٨١٠,٢	٣,٠٪	٨٤٢,٧	٣,٠٪	٤,٠٪
أسهم أمريكية	١١٧٤,٦	٤,٤٪	١٣٤٨,٢	٤,٨٪	١٤,٨٪
أسهم أوروبية	١٨٤٥,٢	٦,٩٪	٢١٩١,٥	٧,٨٪	١٨,٨٪
أسهم دولية أخرى	٤٠٣٦,٧	١٥,٢٪	٤٣٤٢,٩	١٥,٥٪	٧,٦٪
الإجمالي	**٢٦٦٢٨,٤**	**١٠٠٪**	**٢٧٩٨٨,٢**	**١٠٠٪**	**٥,١٪**

الرسم البياني رقم (٤-٤): نسب النمو في قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي عام٢٠١٢م مقارنةً بعام ٢٠١١م

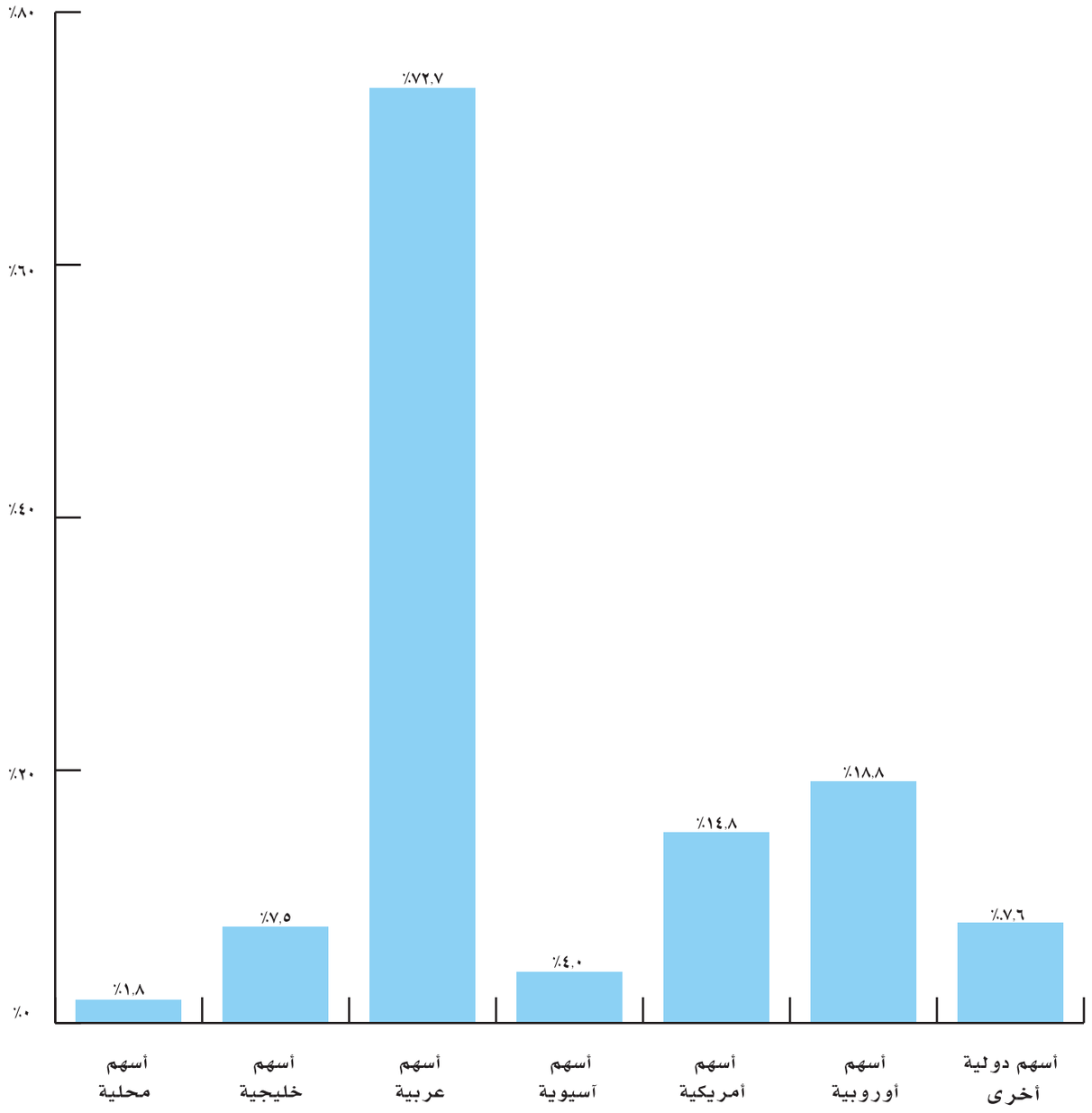

تشير بيانات قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم المحلية مصنفةً بحسب قطاعات السوق المالية في عام ٢٠١٢م إلى تركز معظم استثمارات صناديق الأسهم المحلية في قطاعي "الصناعات البتروكيماوية" و"المصارف والخدمات المالية" على الترتيب بنسب إلى الإجمالي بلغت ٢٢,٨٪ و ٢١,٨٪ على التوالي، وبقيمة أصول بلغت ٤٠ مليار ريال و ٣,٨ مليار ريال على التوالي. ومن اللافت للنظر ارتفاع قيمة استثمارات الصناديق في قطاع الفنادق والسياحة من ٤٠ ألف ريال عام ٢٠١١م إلى ٤٩,٨ مليون ريال عام ٢٠١٢م. الجدول رقم (٤-٧).

الجدول (٤-٧): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم المحلية مصنفةً بحسب قطاعات سوق الأسهم

القطاع	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
المصارف والخدمات المالية	٣٦٣٩,٠	٢١,٢٪	٣٧٩٩,١	٢١,٨٪	٤,٤٪
الصناعات البتروكيماوية	٤٩٢٠,٨	٢٨,٧٪	٣٩٨٠,٧	٢٢,٨٪	-١٩,١٪
الإسمنت	١٢٦٧,٤	٧,٤٪	١٥٥٨,٥	٨,٩٪	٢٣,٠٪
التجزئة	١١٠٣,٥	٦,٤٪	١٣٩٢,٠	٨,٠٪	٢٦,١٪
الزراعة والصناعات الغذائية	١٢٣٧,٨	٧,٢٪	١٧١٦,٨	٩,٨٪	٣٨,٧٪
الطاقة والمرافق الخدمية	٢٠٨,٦	١,٢٪	٤١,٠	٠,٢٪	-٨٠,٣٪
الاتصالات وتقنية المعلومات	١٤٩٤,٨	٨,٧٪	٢٠١١,٣	١١,٥٪	٣٤,٦٪
شركات الاستثمار المتعدد	٠,٩	٠,٠١٪	٣٢,٠	٠,٢٪	٣٤٥٥,٦٪
التأمين	٧٤,٦	٠,٤٪	٨٣,٠	٠,٥٪	١١,٣٪
الاستثمار الصناعي	١٣٣٦,٢	٧,٨٪	١٣٨٨,٦	٨,٠٪	٣,٩٪
التشييد والبناء	٨٣٧,١	٤,٩٪	٥١١,٤	٢,٩٪	-٣٨,٩٪
التطوير العقاري	٤٦٨,١	٢,٧٪	٤١٨,٠	٢,٤٪	-١٠,٧٪
النقل	١٣,٠	٠,١٪	٦١,٢	٠,٤٪	٣٧٠,٨٪
الإعلام والنشر	١٧,٢	٠,١٪	٠,١	٠,٠٠٠٣٪	-٩٩,٤٪
الفنادق والسياحة	٠,٠٤	٠,٠٠٠٢٪	٤٩,٨	٠,٣٪	١٢٤٤٠٠,٠٪
أخرى[٢٢]	٥١٦,٢	٣,٠٪	٤٠١,٧	٢,٣٪	-٢٢,٢٪
الإجمالي	**١٧١٣٥,١**	**١٠٠٪**	**١٧٤٤٥,٢**	**١٠٠٪**	**١,٨٪**

٢٢) تشمل سيولة نقدية وأسواق نقد .

ب) صناديق الطرح الخاص

ارتفعت قيمة أصول صناديق الطرح الخاص عام ٢٠١٢م بمبلغ ١١,٧ مليار ريال لتصل إلى ٢٨,٨ مليار ريال بزيادة نسبتها ٦٨,٩٪ عما كانت عليه عام ٢٠١١م. ويعزى جُل هذا الارتفاع إلى زيادة المبالغ المستثمرة في الصناديق العقارية، المكون الأكبر لصناديق الطرح الخاص، عام ٢٠١٢م بمبلغ ٩,١ مليار ريال وبنسبة ١٢٤,٣٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. وكذلك إلى ارتفاع قيم الأصول المستثمرة في صناديق الأسهم عام ٢٠١٢م بقيمة ٢,٢ مليار ريال وبنسبة ٢٩,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. وزادت المبالغ المستثمرة في كل من صناديق أدوات الدين، وأسواق النقد، والتحوط والمشتقات المالية بنسب ٢٤٨,٥٪ و ٢٠٥,٢٪ و ١٩,١٪ على التوالي . فيما تراجعت قيم الأصول المستثمرة في صناديق السلع، والصناديق متعددة الأصول بنسب ١٥,٣٪ و ٣,٠٪ على التوالي. الجدول رقم (٤-٨).

الجدول رقم (٤-٨) : قيم أصول صناديق الطرح الخاص مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	
أسهم	٧٤٤٩,٤	٤٣,٧٪	٩٦٢١,٩	٣٣,٤٪	٢٩,٢٪
أدوات الدين	١٠,٣	٠,١٪	٣٥,٩	٠,١٪	٢٤٨,٥٪
أسواق النقد	٩٨,٠	٠,٦٪	٢٩٩,١	١,٠٪	٢٠٥,٢٪
عقاري	٧٣٥٩,١	٤٣,١٪	١٦٥٠٦,٤	٥٧,٣٪	١٢٤,٣٪
سلع	٩٥,٥	٠,٦٪	٨٠,٩	٠,٣٪	-١٥,٣٪
متعدد الأصول	٧٨٩,٦	٤,٦٪	٧٦٥,٩	٢,٧٪	-٣,٠٪
التحوط والمشتقات المالية	١٢٥٣,١	٧,٣٪	١٤٩٢,٩	٥,٢٪	١٩,١٪
الإجمالي	**١٧٠٥٥,٠**	**١٠٠٪**	**٢٨٨٠٣,٠**	**١٠٠٪**	**٦٨,٩٪**

الرسم البياني رقم (٤-٤): نسب التغير في قيم أصول صناديق الطرح الخاص مصنفةً بحسب نوع الاستثمار عام٢٠١٢م مقارنةً بعام ٢٠١١م

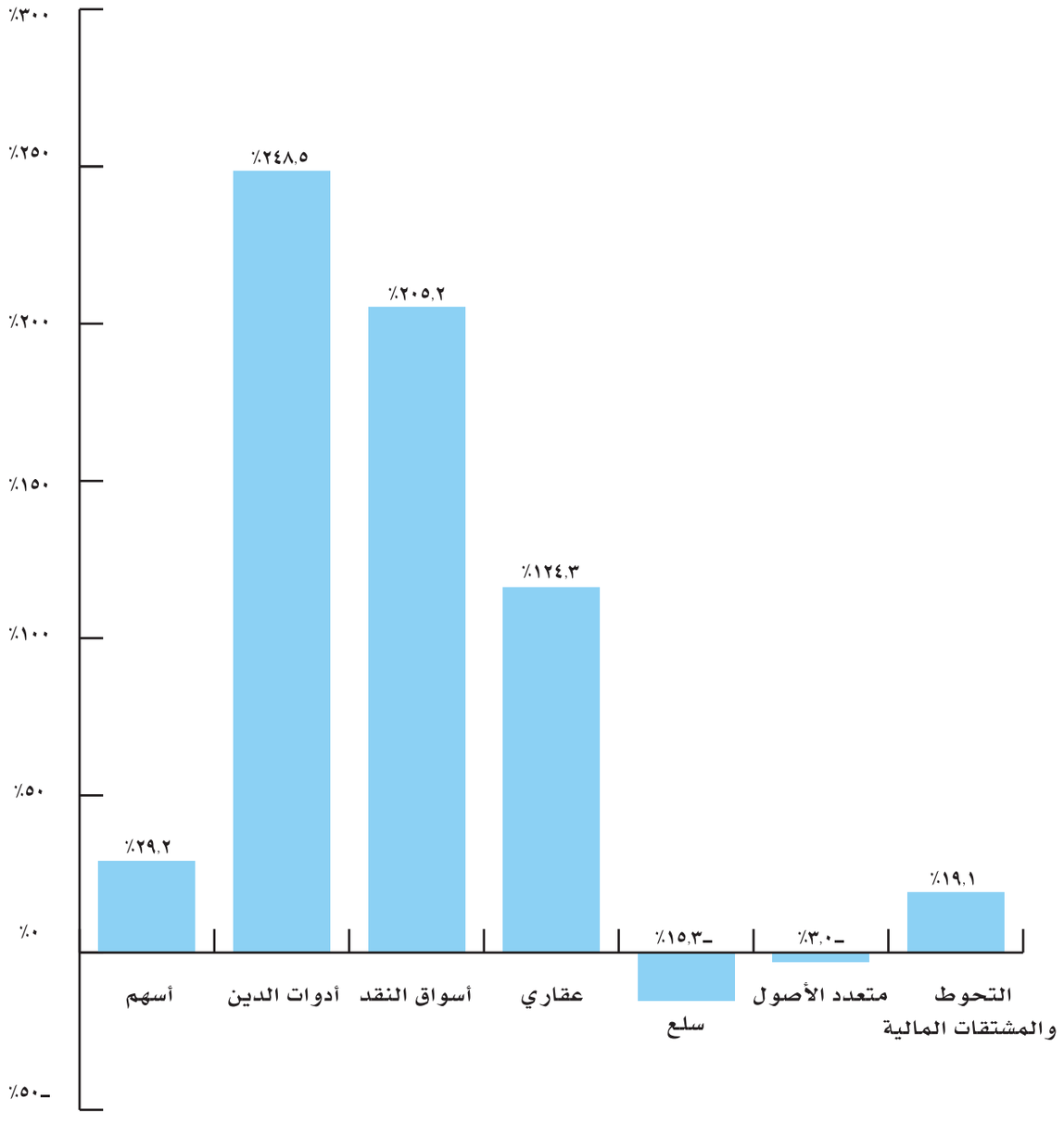

٤-١-٤ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار

ارتفع عدد المشتركين في صناديق الطرح الخاص عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٦,٩٪ ليبلغ ٢١٤٦ مشتركاً مقارنةً بـ ١٦٩١ مشتركاً عام ٢٠١١م. فيما تراجع عدد المشتركين في صناديق الطرح العام عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٢٪ ليصل إلى ٢٧٥,٣ ألف مشترك مقارنةً بـ ٢٩٣,٥ ألف مشترك عام ٢٠١١م.

(أ) صناديق الطرح العام

باستعراض عدد المشتركين في صناديق الطرح العام عام ٢٠١٢م، يلاحظ انخفاض عدد المشتركين في الصناديق المستثمرة في الأسهم بنسبة ٦,٢٪ إلى ٢١٢,١ الف مشترك مقارنةً بـ ٢٢٦,٢ ألف مشترك عام ٢٠١١م. وهو رغم تراجع العدد لا يزال يمثل ٧٧,١٪ من إجمالي أعداد المشتركين في صناديق الاستثمار المختلفة. كذلك تراجع عدد المشتركين في الصناديق المستثمرة في أسواق النقد بنسبة ٥,٦٪ ليبلغ عام ٢٠١٢م ٥١,٨ ألف مشترك مقارنةً بعام ٢٠١١م. فيما ارتفع عدد المشتركين في الصناديق المستثمرة في أدوات الدين عام ٢٠١٢م بنسبة ٤٩٢,٩٪، ليبلغوا ٢٤٩ مشتركاً مقارنةً بـ ٤٢ مشتركاً عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-٩).

الجدول رقم (٤-٩) : عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
الأسهم	٢٢٦٢٠٤	٧٧,١٪	٢١٢١٢٨	٧٧,١٪	٦,٢٪-
أدوات الدين	٤٢	٠,٠١٪	٢٤٩	٠,١٪	٤٩٢,٩٪
أسواق النقد	٥٤٨٣٩	١٨,٧٪	٥١٧٥٨	١٨,٨٪	٥,٦٪-
عقاري	٤٥٦٥	١,٦٪	٤٥٦٥	١,٧٪	٠,٠٪
قابض	٦٢٠١	٢,١٪	٥٨٤٥	٢,١٪	٥,٧٪-
متوازن	٦٨٥	٠,٢٪	٤٩٧	٠,٢٪	٢٧,٤٪-
رأس المال المحمي	٨٤٩	٠,٣٪	١٥٤	٠,١٪	٨١,٩٪-
أخرى	١٢١	٠,٠٤٪	٩٦	٠,٠٣٪	٢٠,٧٪-
الإجمالي	**٢٩٣٥٠٦**	**١٠٠٪**	**٢٧٥٢٩٢**	**١٠٠٪**	**٦,٢٪-**

تشير بيانات توزع أعداد المشتركين على الصناديق المستثمرة في الأسهم بحسب نطاقها الجغرافي عام ٢٠١٢م إلى تراجع عدد المشتركين في صناديق الأسهم المحلية بنسبة ٦,٢٪ وبـ ١٢,٧ ألف مشترك ليصلوا إلى ١٩٣,٦ ألف مشترك مقارنةً بـ ٢٠٦,٣ ألف مشترك عام ٢٠١١م. وتراجع كذلك عدد المشتركين في الأسهم الخليجية بعدد ٦٣٨ مشترك ليبلغوا ١٢,١ ألف مشتركاً عام ٢٠١٢م مقارنةً بـ ١٢,٧ ألف مشترك عام ٢٠١١م. فيما ارتفع عدد المشتركين في صناديق الأسهم العربية بنسبة ٣٠٦,٧٪ ليبلغوا ٢٤٤ مشتركاً عام ٢٠١٢م مقارنةً بـ ٦٠ مشتركاً عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-١٠).

الجدول رقم (٤-١٠): عدد المشتركين في صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
أسهم محلية	٢٠٦٢٨٦	٩١,٢٪	١٩٣٥٥٦	٩١,٢٪	٦,٢٪-
أسهم خليجية	١٢٧٤٢	٥,٦٪	١٢١٠٤	٥,٧٪	٥,٠٪-
أسهم عربية	٦٠	٠,٠٣٪	٢٤٤	٠,١٪	٣٠٦,٧٪
أسهم آسيوية	٢٤٦٦	١,١٪	٢٠٥٤	١,٠٪	١٦,٧٪-
أسهم أمريكية	٢٧١	٠,١٪	٢٤٥	٠,١٪	٩,٦٪-
أسهم أوروبية	٤٢٩	٠,٢٪	٢٧٥	٠,١٪	٣٥,٩٪-
أسهم دولية أخرى	٣٩٥٠	١,٧٪	٣٦٥٠	١,٧٪	٧,٦٪-
الإجمالي	**٢٢٦٢٠٤**	**١٠٠٪**	**٢١٢١٢٨**	**١٠٠٪**	**٦,٢٪-**

الرسم البياني رقم (٤-٥): نسب التغير في عدد المشتركين في صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي لعام ٢٠١٢م مقارنةً بعام ٢٠١١م.

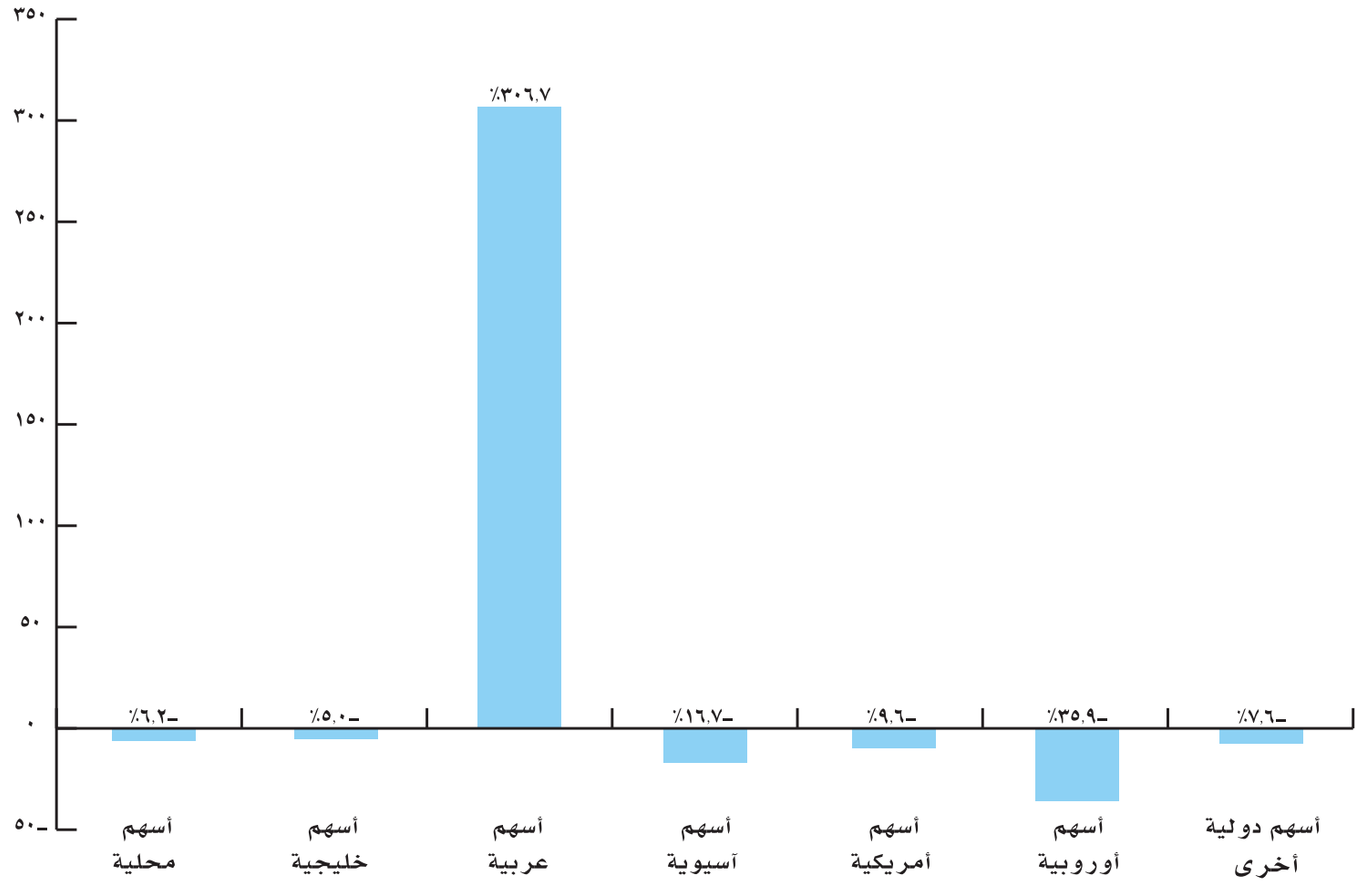

ب) صناديق الطرح الخاص

ارتفع عدد المشتركين في صناديق الطرح الخاص عام ٢٠١٢م بـ ٤٥٥ مشتركاً إلى ٢١٤٦ مشترك بزيادة نسبتها ٢٦,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. ويعزى جُل الارتفاع إلى زيادة عدد المشتركين في الصناديق العقارية، المكون الأكبر للمشتركين في صناديق الطرح الخاص، عام ٢٠١٢م بـ ٤٤٢ مشتركاً ونسبة ٥٩,١٪ ليصلوا إلى ١١٩٠ مشتركاً عام ٢٠١٢م مقارنةً بعدد ٧٤٨ مشتركاً عام ٢٠١١م. كذلك ارتفع عدد المشتركين عام ٢٠١٢م في كل من صناديق الاستثمار في الأسهم، وأسواق النقد، وصناديق التحوط والمشتقات المالية بنسب ١,٢٪ و ١٣٣,٣٪ و ٦,٣٪ على التوالي مقارنةً بعام ٢٠١١م. فيما تراجع عدد المشتركين عام ٢٠١٢م في كل من صناديق الاستثمار في أدوات الدين، وصناديق السلع، والصناديق متعددة الأصول بنسب ٥٧,١٪ و ٢٠,٠٪ و ١٨,٣٪ على التوالي مقارنةً بعام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-١١).

الجدول رقم (٤-١١) : عدد المشتركين في صناديق الطرح الخاص مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عام ٢٠١١		عام ٢٠١٢		نسبة التغير (٪)
	عدد المشتركين	النسبة من الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة من الإجمالي (٪)	
أسهم	٦٧٧	٤٠,٠٪	٦٨٥	٣١,٩٪	١,٢٪
أدوات الدين	٧	٠,٤٪	٣	٠,١٪	-٥٧,١٪
أسواق النقد	٩	٠,٥٪	٢١	١,٠٪	١٣٣,٣٪
عقاري	٧٤٨	٤٤,٢٪	١١٩٠	٥٥,٥٪	٥٩,١٪
سلع	٥	٠,٣٪	٤	٠,٢٪	-٢٠,٠٪
متعدد الأصول	٧١	٤,٢٪	٥٨	٢,٧٪	-١٨,٣٪
التحوط والمشتقات المالية	١٧٤	١٠,٣٪	١٨٥	٨,٦٪	٦,٣٪
الإجمالي	**١٦٩١**	**١٠٠٪**	**٢١٤٦**	**١٠٠٪**	**٢٦,٩٪**

الرسم البياني رقم (٤-٥) : عدد المشتركين في صناديق الطرح الخاص مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

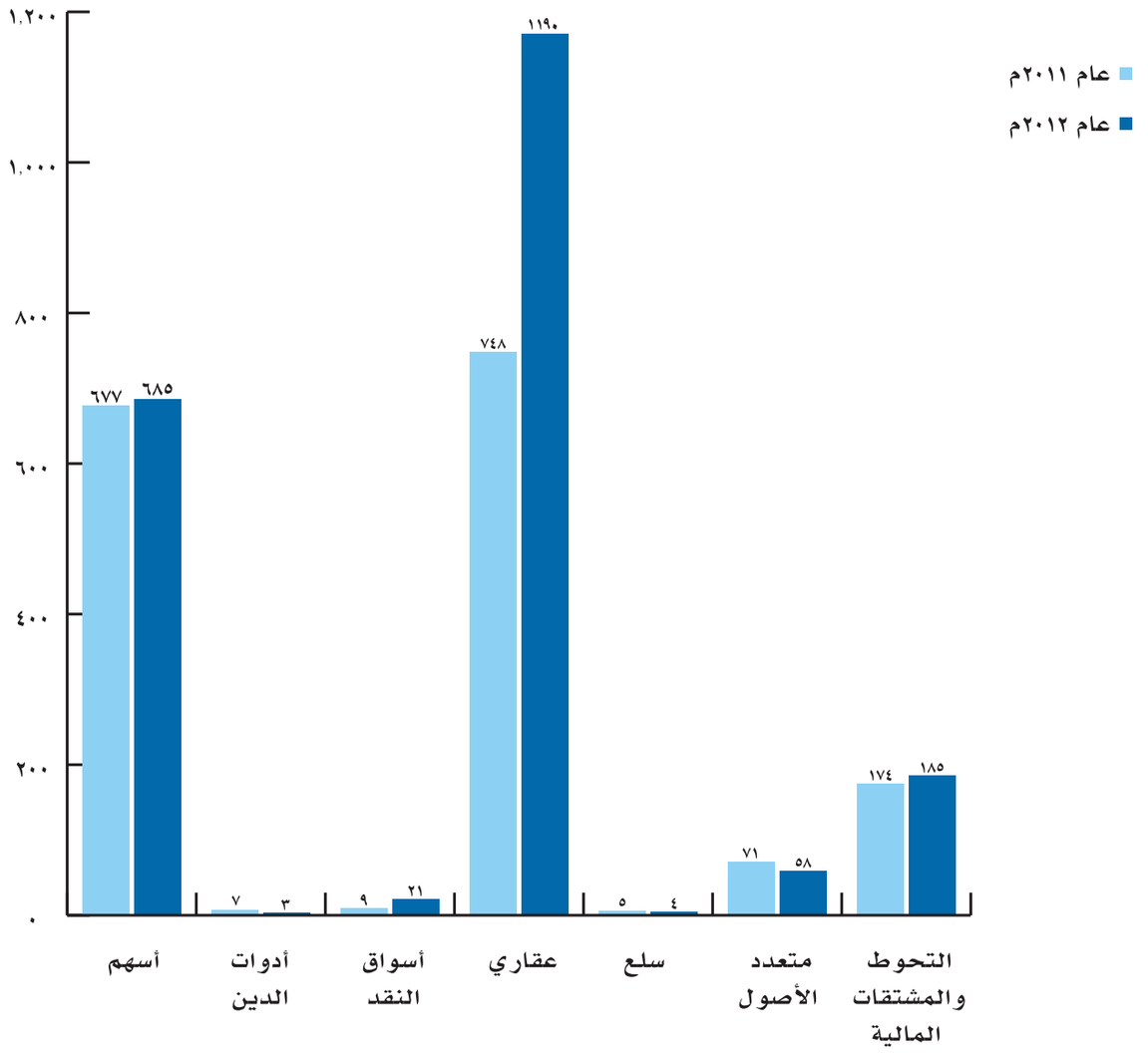

٤-٢ صناديق المؤشرات المتداولة

سعياً من الهيئة إلى تطوير السوق المالية بإضافة منتجات مالية تحقق مزيداً من التنوع للمستثمرين، أصدر مجلس هيئة السوق المالية في ١٤٣١/٣/٣٠هـ الموافق ٢٠١٠/٣/١٦م قراره رقم (٤-١٠-٢٠١٠) القاضي بالموافقة على آلية عمل صناديق المؤشرات المتداولة والمتضمن السماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بتداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة في السوق المالية السعودية (تداول)، وأُدرج بناءً على ذلك أول صندوق وبدأ تداوله في ١٤٣١/٠٤/١٢ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٣/٢٨م.

٤-٢-١ صناديق المؤشرات المتداولة التي وافقت الهيئة على تداول وحداتها

وافقت الهيئة حتى نهاية عام ٢٠١٢م على تداول وحدات ثلاث صناديق مؤشرات متداولة منها صندوقان تديرهما شركة فالكم للخدمات المالية وصندوق تديره شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة. الجدول رقم (٤-١٢).

الجدول رقم (٤-١٢): صناديق المؤشرات المتداولة التي وافقت الهيئة على تداول وحداتها حتى نهاية عام ٢٠١٢م

م	اسم الصندوق	مدير الصندوق	العملة
١	صندوق فالكم المتداول للأسهم السعودية	شركة فالكم للخدمات المالية	الريال السعودي
٢	صندوق فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	شركة فالكم للخدمات المالية	الريال السعودي
٣	صندوق إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	الريال السعودي

٤-٢-٢ قيم الأصول وعدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة

بلغت قيمة أصول صناديق المؤشرات المتداولة عام ٢٠١٢م نحو ١٠٧.٨ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ١١٧.١ مليون ريال عام ٢٠١١م، حظي بالنصيب الأكبر منها صندوق «فالكم المتداول للأسهم السعودية» بنحو ٦٧.٠ مليون ريال، ما يمثل ٦٢.٢٪ من إجمالي قيمة الأصول عام ٢٠١٢م. وتراجع إجمالي عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة عام ٢٠١٢م إلى ٣٣٢ مشتركاً بنسبة تراجع بلغت ١٦.٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. الجدول رقم (٤-١٣).

الجدول رقم (٤-١٣): قيم الأصول وعدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	عام ٢٠١١م				عام ٢٠١٢م			
	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	قيم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٧٩,٢	٦٧,٦٪	٣٢٥	٨١,٥٪	٦٧,٠	٦٢,٢٪	٢١٦	٦٥,١٪
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	٢٧,٧	٢٣,٧٪	٦١	١٥,٣٪	٢٦,٠	٢٤,١٪	٦٤	١٩,٣٪
صندوق إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول	١٠,٢	٨,٧٪	١٣	٣,٣٪	١٤,٨	١٣,٧٪	٥٢	١٥,٧٪
الإجمالي	١١٧,١	١٠٠٪	٣٩٩	١٠٠٪	١٠٧,٨	١٠٠٪	٣٣٢	١٠٠٪

الرسم البياني رقم (٤ -٧) قيم الأصول في صناديق المؤشرات المتداولة

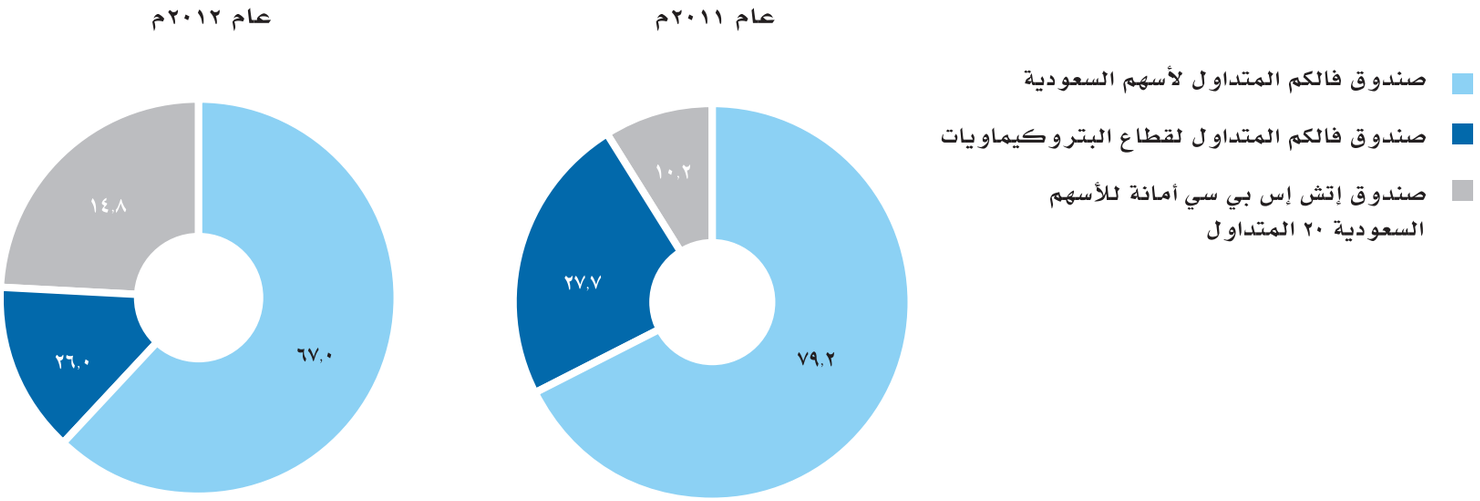

الرسم البياني رقم (٤ -٨) عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة

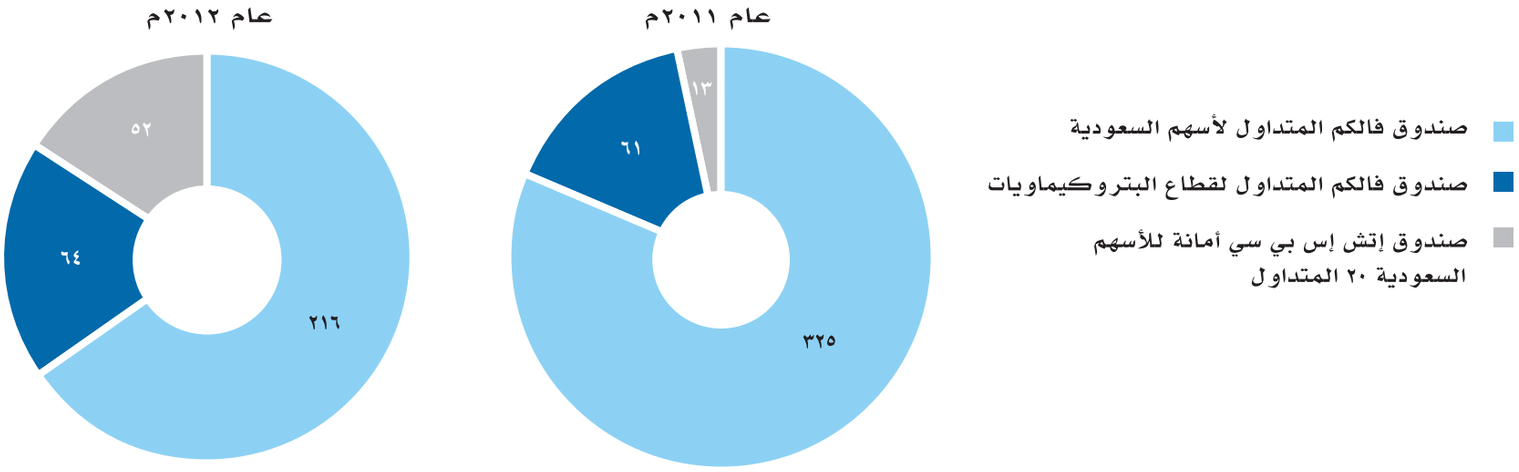

٤-٢-٣ نشاط تداولات وحدات صناديق المؤشرات المتداولة

تراجعت قيمة تداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة بنسبة ٢٩,٦٪ لتبلغ ٨١,٦ مليون ريال عام ٢٠١٢م مقارنةً بـ ١١٥,٩ مليون ريال عام ٢٠١١م. وانخفضت كمية الوحدات المتداولة لصناديق المؤشرات المتداولة بنسبة ٣٥,٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م لتبلغ ٣٤١٤,٦ ألف وحدة عام ٢٠١٢م. وتراجع عدد الصفقات المنفذة من ٢٢٥٢ صفقة عام ٢٠١١م إلى ١٦٥٨ صفقة عام ٢٠١٢م. الجدول رقم (٤-١٤).

الجدول رقم (٤-١٤): نشاط تداولات وحدات صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	كمية الوحدات المتداولة (ألف وحدة)			قيمة الوحدات المتداولة (مليون ريال)			عدد الصفقات المنفذة		
	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	نسبة التغير (٪)	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	نسبة التغير (٪)	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	نسبة التغير (٪)
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٣٩١١,١	١٧١٣,٧	٥٦,٢٪-	٨١,١	٣٩,٧	٥١,٠٪-	١٤٣٠	٧٣١	٤٨,٩٪-
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	١٣٠٠,٠	٦٧٨,٨	٤٧,٨٪-	٣٢,٦	١٧,٣	٤٦,٩٪-	٧٧٨	٤٥٣	٤١,٨٪-
صندوق إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول	١١١,٢	١٠٢٢,١	٨١٩,٢٪	٢,٢	٢٤,٦	١٠١٨,٢٪	٤٤	٤٧٤	٩٧٧,٣٪
الإجمالي	**٥٣٢٢,٣**	**٣٤١٤,٦**	**٣٥,٨٪-**	**١١٥,٩**	**٨١,٦**	**٢٩,٦٪-**	**٢٢٥٢**	**١٦٥٨**	**٢٦,٤٪-**

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل الخامس

الرقابة على الأوراق المالية

٥-١ أعمال الرقابة على التداولات

٥-٢ أعمال الرقابة على الوسائل الإلكترونية

نصت المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية على مسؤولية الهيئة عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية ومراقبتها لحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب. كذلك وضحت المادتان التاسعة والأربعون والخمسون ما يُعدّ مخالفاً لأحكام نظام السوق المالية من الأعمال والتصرفات في تداول الأوراق المالية، وتراقب الهيئة تداول الآتي:

- الأسهم
- الصكوك والسندات
- صناديق المؤشرات المتداولة

وواصلت الهيئة تعزيز أدائها الرقابي من خلال تكثيف المتابعة لعمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

٥-١ أعمال الرقابة على التداولات

ارتفع عدد تقارير الرقابة على تداولات الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢م إلى ٢٦٨٥ تقريراً، بارتفاع نسبته ٤.٦٪ عن العام السابق، وبمعدل يومي بلغ ١٠.٧ تقريراً مقارنةً بمعدل ١٠.٤ تقريراً للعام السابق، مع زيادة عدد أيام التداول عام ٢٠١٢م إلى ٢٥١ يوماً. الجدول رقم (٥-١).

وتتم عملية الرقابة على التداولات وفق التالي:

١. يُصدر النظام الرقابي الإلكتروني (سمارت) تنبيهات على أي ممارسات أو تعاملات يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
٢. يُجرى بحث مكثف للتداولات والتعاملات اليومية وتحليل لبيانات السوق ومراجعة للأوامر والصفقات المنفذة وتحليلها.
٣. يُعدّ تقرير عن أي اشتباه في مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ويُحال إلى الإدارة المعنية بمخالفات نظام السوق المالية للتحري والتحقيق وإصدار القرارات اللازمة حياله.

الجدول رقم (٥-١): تطورات تقارير الرقابة على تداولات الأوراق المالية

العنصر	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	نسبة التغير ٪
عدد تقارير الرقابة على تدولات الأوراق المالية	٢٥٦٧	٢٦٨٥	٤.٦٪
عدد أيام التداول	٢٤٨	٢٥١	١.٢٪
معدل التقارير اليومية	١٠.٤	١٠.٧	٢.٩٪

أظهرت عمليات الرقابة عبر النظام الإلكتروني «سمارت» نشاطاً بارزاً خلال عام ٢٠١٢م، إذ بلغ عدد تنبيهات نظام «سمارت» عام ٢٠١٢م ٢٦٣٢٣ تنبيهاً بارتفاع نسبته ١٨.٠٪ عن العام السابق، كذلك جرت ١٦٨٧ عملية بحث مكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات بارتفاع نسبته ٢٦.٧٪ عن العام السابق. كذلك جرت ١٦٨٧ عملية بحث مكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات بإرتفاع نسبته ٢٦.٧٪ عن العام السابق. وفي المقابل انخفضت حالات الاشتباه في مخالفة بنسبة ٨.٦٪ إلى ٣٢ حالة عام ٢٠١٢م. الجدول رقم (٥ - ٢).

الجدول رقم (٥-٢): أبرز تطورات رصد نظام "سمارت" للرقابة على التداولات

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	
تنبيهات نظام «سمارت»	٢٢٣٠٣	٢٦٣٢٣	٪١٨.٠
عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات	١٣٣١	١٦٨٧	٪٢٦.٧
حالات اشتباه في مخالفة	٣٥	٣٢	٪٨.٦-

٥-٢ أعمال الرقابة على الوسائل الإلكترونية

تقوم الهيئة باستخدام عدد من الوسائل الرقابية المتوافرة للرقابة على الوسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت لمتابعة الممارسات المخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية من قبل الأشخاص غير المرخص لهم، الذين يقومون بإدارة محافظ الاستثمار، أو الترويج للأوراق المالية كالأسهم وأدوات الدين ونحوها، أو إعلان ذلك بأي وسيلة، أو القيام بأعمال الوساطة أو الاستشارات المالية، أو إصدار التوصيات.

ويتم الاستعانة ببعض وسائل الرقابة الإلكترونية التي يتم فيها تحديد المواضيع والأخبار المتعلقة بالسوق المالية أو الشركات المُدرجة التي تُبث في وسائل الإعلام المحلية والعربية والمواقع الإلكترونية المختلفة حال حدوثها ويصدر التنبيهات عليها. ويجري تحليل التنبيهات ودراستها لتحديد أي حالة اشتباه في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

انخفضت التنبيهات على الوسائل الإلكترونية خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ١٧.٢٪، إذ بلغ عددها ٢٥٤٢ تنبيهاً مقارنةً بـــ ٣٠٧١ تنبيهاً العام السابق. واستمراراً لجهود المتابعة، ازدادت عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات التي صدر بشأنها تنبيهات لتبلغ ٧٨ عملية بحث خلال عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ٤١.٨٪ عن العام السابق، وصاحب ذلك زيادة حالات الاشتباه في مخالفة بنسبة ١٧.٩٪ عن العام السابق. الجدول رقم (٥-٣).

الجدول رقم (٥-٣): أبرز تطورات الرقابة على الوسائل الإلكترونية

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	
التنبيهات على الوسائل الإلكترونية	٣٠٧١	٢٥٤٢	٪١٧.٢-
عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات	٥٥	٧٨	٪٤١.٨
حالات اشتباه في مخالفة	٢٨	٣٣	٪١٧.٩

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل السادس

إفصاح الشركات المُدرجة في السوق المالية

٦-١ مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية

٦-٢ إفصاح الشركات المُدرجة

٦-٣ الزيارات الإشرافية

٦-٤ إشعارات الملكية وطلبات التصرف

٦-٥ تطوير مستوى الإفصاح

يُعّد الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين من الأساسيات التي لابد من توافرها لضمان كفاءة السوق المالية ونزاهتها. وأعطت المادة الخامسة من نظام السوق المالية الهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق المالية الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك منحت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح.

وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة نوعين من الإفصاح؛

١- الإفصاح الأولي

يُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية وفق ما جاء في لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج، ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار التي تتضمن ما يلي:

- وصف كافٍ لمُصدر الأوراق المالية وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته مثل: أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وكبار الموظفين، والمساهمين الرئيسيين.
- وصف كافٍ للأوراق المالية المزمع إصدارها أو طرحها من حيث حجم إصدارها وسعرها والحقوق المتعلقة بها، وأي أولويات وامتيازات تتمتع بها أوراق مالية أخرى للمُصدر إن وجدت. ويجب أن يحدد الوصف كيفية صرف حصيلة الإصدار، والعمولات التي يتقاضاها المعنيون بالإصدار.
- بيان واضح عن المركز المالي للمُصدر، وأي معلومة مالية ذات علاقة بما في ذلك: الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، وبيانات التدفق النقدي المدققة من مراجع الحسابات.
- أي معلومة أخرى تطلبها الهيئة.

٢- الإفصاح المستمر

يُقصد به الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية والتي من أهمها ما يلي:

- التقارير والقوائم المالية السنوية.
- القوائم المالية الأولية ربع السنوية.
- التطورات أو الأحداث الجوهرية عن الشركات المُدرجة التي تهم المستثمرين وتؤثر في أسعار أوراقها المالية.
- أي تطورات أو أحداث متعلقة بالأوراق المالية: كتغيير رأس المال، وتوزيعات الأرباح، وقرارات الاستدعاء أو إعادة الشراء أو السحب أو الاسترداد المتعلقة بالأوراق المالية أو أي تغيير في الحقوق المرتبطة بها.
- أي تغيير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم.
- أي تغيير في النظام الأساسي أو المقر الرئيس للشركة أو المحاسب القانوني.
- أي تغيير في ملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل.

وتقوم الهيئة أيضاً بالآتي :

- مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية للشركات المُدرجة في السوق المالية للتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الواردة في نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- متابعة استثمارات الشركات المُدرجة في الأوراق المالية المُدرجة في السوق المالية.
- مراجعة إعلانات الشركات المُدرجة لنتائجها المالية وأي تطورات جوهرية للتأكد من توافق تلك الإعلانات ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتعليمات الإعلانات الصادرة عن الهيئة.

- متابعة الإشعارات المتعلقة بملكية كبار الملاك وأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين بحسب متطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- مراجعة إعلانات الشركات المُدرجة، المتعلقة بالمتابعة للاتفاقيات أو مذكرات التفاهم التي توقعها الشركات المُدرجة مع شركة/ شركات غير مُدرجة بخصوص تملك أسهم أو زيادة رأس المال.
- متابعة رفع الحظر عن أسهم المؤسسين بالشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية.
- القيام بزيارات إشرافية للشركات المُدرجة بهدف التأكد من مدى التزامها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ذات العلاقة.

٦-١ مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية

تُراجع الهيئة القوائم المالية السنوية وربع السنوية المفصلة والمختصرة للشركات المُدرجة في السوق المالية التي تُنشر في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) للتأكد من احتوائها على جميع متطلبات الإفصاح بحسب متطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وقد راجعت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م ما جملته ٧٦٠ قائمة مالية مختصرة مقارنةً بـ ٧٢٤ قائمة في العام السابق بارتفاع نسبته ٥,٠٪. وزاد عدد القوائم المالية المفصلة التي راجعتها الهيئة ونُشرت في موقع (تداول) الإلكتروني من ٧١٤ قائمة عام ٢٠١١م إلى ٧٤٢ قائمة عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ٣,٩٪. الجدول رقم (٦-١).

الجدول رقم (٦-١): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول)

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	
القوائم المالية المختصرة	٧٢٤	٧٦٠	٥,٠٪
القوائم المالية المفصلة	٧١٤	٧٤٢	٣,٩٪

وقد خلُصت تلك المراجعات في عام ٢٠١٢م إلى وجود تحفظات على قوائم مالية سنوية لـ ٤٤ شركة من أصل ١٥٠ شركة مُدرجة راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية، أي ما يمثل ٢٩,٣٪ من الإجمالي، وبارتفاع نسبته ١٥,٨٪ عن عددها في العام السابق. وفي ذات السياق بلغ عدد الشركات المُدرجة التي ورد في قوائمها المالية ربع السنوية تحفظات ٤٧ شركةً مُدرجة، وهو ما يمثل ٣٠,٥٪ من الإجمالي، وبارتفاع نسبته ١٤,٦٪ عن عددها في العام السابق. الجدول رقم (٦-٢)، والجدول رقم (٦-٣).

الجدول رقم (٦-٢): الشركات التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفةً بحسب ورود تحفظات على قوائمها/ أو عدم ورودها

القوائم	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	عدد الشركات	النسبة من الإجمالي (٪)	عدد الشركات	النسبة من الإجمالي (٪)	
القوائم المالية السنوية التي روجعت ولم ترد عليها تحفظات	١٠٧	٧٣,٨٪	١٠٦	٧٠,٧٪	-٠,٩٪
القوائم المالية السنوية التي روجعت وورد عليها تحفظات	٣٨	٢٦,٢٪	٤٤	٢٩,٣٪	١٥,٨٪
الإجمالي	١٤٥	١٠٠٪	١٥٠	١٠٠٪	٣,٤٪

الجدول رقم (٦-٣): الشركات المُدرجة التي راجعت الهيئة قوائمها المالية الربع سنوية مصنفةً بحسب ورود تحفظات على قوائمها/ أو عدم ورودها

القوائم	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	عدد الشركات	النسبة من الإجمالي (٪)	عدد الشركات	النسبة من الإجمالي (٪)	
القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها تحفظات	١٠٥	٧١,٩٪	١٠٧	٦٩,٥٪	١,٩٪
القوائم المالية (ربع السنوية) التي وردت عليها تحفظات	٤١	٢٨,١٪	٤٧	٣٠,٥٪	١٤,٦٪
الإجمالي	**١٤٦**	**١٠٠٪**	**١٥٣**	**١٠٠٪**	**٥,٥٪**

٦-٢ إفصاح الشركات المُدرجة

تسعى الهيئة إلى التأكد من التزام الشركات الإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات الإعلانات التي أقرتها الهيئة من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلانها هذه التطورات في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول).

بلغ إجمالي عدد الإعلانات المنشورة عام ٢٠١٢م ٣٧٦١ إعلاناً مقارنةً بـ ٢٩٧٥ إعلاناً عام ٢٠١١م. شكلت إعلانات «النتائج المالية» النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة ٢٩,٥٪، تلتها إعلانات «التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى» بنسبة ٢٧,٧٪. وزاد عدد إعلانات «الموافقة على منتج جديد» بنسبة ٥٦٢,٥٪ عن العام السابق لتبلغ ١٠٦ إعلاناً وهو ما يمثل ٢,٨٪ من إجمالي الإعلانات. الجدول رقم (٦-٤).

الجدول رقم (٦-٤): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع الإعلان

نوع الإعلان	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
نتائج مالية	٩٠٠	٣٠,٣٪	١١١١	٢٩,٥٪	٢٣,٤٪
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	٨	٠,٣٪	٤	٠,١٪	-٥٠,٠٪
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم	١٩	٠,٦٪	١٥	٠,٤٪	-٢١,١٪
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مال الشركة	٥	٠,٢٪	٠	٠,٠٪	-١٠٠,٠٪
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	٧٠٨	٢٣,٨٪	٩٦٣	٢٥,٦٪	٣٦,٠٪
توزيع أرباح	١٢٥	٤,٢٪	١٤٦	٣,٩٪	١٦,٨٪
إعلان إيضاحي	١٧٤	٥,٨٪	٢٤٤	٦,٥٪	٤٠,٢٪
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	٨٧	٢,٩٪	١٢٩	٣,٤٪	٤٨,٣٪
موافقة على منتج جديد	١٦	٠,٥٪	١٠٦	٢,٨٪	٥٦٢,٥٪
تطورات أو أحداث مهمة أخرى	٩٣٣	٣١,٤٪	١٠٤٣	٢٧,٧٪	١١,٨٪
الإجمالي	**٢٩٧٥**	**١٠٠٪**	**٣٧٦١**	**١٠٠٪**	**٢٦,٤٪**

٦-٣ الزيارات الإشرافية

قامت الهيئة بتنفيذ عدد من الزيارات الإشرافية للشركات المُدرجة في السوق المالية خلال عام ٢٠١٢ م، لرفع مستوى التوعية لدى الشركات المُدرجة ودعم التواصل مع مجالس إدارات تلك الشركات لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بلوائح هيئة السوق المالية وأنظمتها والأنظمة ذات العلاقة وذلك من خلال الاطلاع على وضع الشركة الحالي وتشجيعها على تطبيق افضل الممارسات والتأكد من أن مجلس الادارة لديه السياسات والاجراءات الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من الالتزام وآلية متابعة تنفيذها.

٦-٤ إشعارات الملكية وطلبات التصرف

يُعد الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة (٥٪ أو أكثر) من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل المُدرجة في السوق المالية السعودية، أو ملكية عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين لأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل في الشركة نفسها والإشعار المتعلق بتغير نسبة الملكية من الأمور التي يجب تبليغ الهيئة بها وفقاً للفقرات (أ/١) و(أ/٢) و(أ/٣) و(أ/٤) من المادة الخامسة والأربعين من «قواعد التسجيل والإدراج» التي تنص على أنه:

«أ) عندما تنطبق واحدة او أكثر من الحالات المذكورة أدناه على أي شخص، يجب على ذلك الشخص أن يُشعر المصدر والهيئة في نهاية يوم التداول بحدوث الحالة ذات العلاقة:

١. عندما يصبح مالكاً أو له مصلحة في ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أي فئة من فئات أسهم المُصدر ذات الأحقية في التصويت أو أدوات الدين القابلة التحويل الخاصة بالمصدر.

٢. عند حدوث زيادة أو نقص في ملكية أو مصلحة الشخص المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بنسبة ١٪ أو أكثر من أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر.

٣. عندما يصبح عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين للمصدر مالكاً أو لـه مصلحة في أي حقـوق أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر.

٤. عند حدوث زيادة أو نقص في ملكية أو مصلحة أي من أعضاء مجلس الإدارة في المصدر، أو أحد كبار التنفيذيين لديه، بنسبة ٥٠٪ أو أكثر من الأسهم أو أدوات الـدين القابلة للتحـويل التي يمتلكهـا في ذلك المصـدر، أو بنسبة ١٪ أو أكثر من أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر أيهما أقل.»

أظهرت إشعارات التملك وتغيير الملكية لكبار المساهمين ارتفاعاً عام ٢٠١٢م بنسبة ٦٦,٧٪ و ٢٩,٦٪ على التوالي. في حين ارتفع عدد إشعارات التملك لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لعام ٢٠١٢م بنسبة ٣١,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما تراجع عدد إشعارات التغيير في الملكية لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين بنسبة ٣٢,٩٪. وقد بلغ إجمالي إشعارات الملكية التي وردت الهيئة ٦٢٢ إشعاراً عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ١٣,٥٪، منها ٤٢٢ إشعار للتملك و٢٠٠ إشعار للتغير في الملكية. الجدول رقم (٦-٥).

الجدول رقم (٦-٥): إشعارات الملكية التي وردت الهيئة بحسب مصدر التبليغ ونوعه

مصدر التبليغ	نوع التبليغ					
	التملك			التغير في الملكية		
	العدد		نسبة التغير (٪)	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م		عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٢م	
كبار المساهمين	٢١	٣٥	٦٦.٧٪	٧١	٩٢	٢٩.٦٪
أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين	٢٩٥	٣٨٧	٣١.٢٪	١٦١	١٠٨	-٣٢.٩٪
الإجمالي	**٣١٦**	**٤٢٢**	**٣٣.٥٪**	**٢٣٢**	**٢٠٠**	**-١٣.٨٪**

كذلك نصت الفقرة (و) من المادة الخامسة والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج «على أنه لا يجوز للشخص الذي يصبح مالكاً أو لـه مصلحة في ما نسبته (١٠٪) أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم، أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر التصرف في أي منها إلا بعد موافقة الهيئة على ذلك. ويجوز للهيئة فرض قيود معينة على ذلك التصرف وتحديد طريقته». وفي عام ٢٠١٢م تلقت الهيئة ٦٠ طلب تصرف مقارنةً بـ ٥٣ طلباً عام ٢٠١١م بارتفاع نسبته ١٣.٢٪.

٦-٥ تطوير مستوى الإفصاح

تسعى الهيئة إلى تعزيز الشفافية بين المتعاملين في السوق المالية من خلال إلزام الشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية لما ورد في نظام السوق المالية وقواعد التسجيل والإدراج إضافةً إلى ما نصت عليه التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات، إذ يجب على الشركات الإفصاح عن جميع التطورات الجوهرية المنصوص عليها بالأنظمة دون تأخير نشرها في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) من أجل إطلاع المستثمرين على آخر المستجدات في أنشطة الشركة وأخبارها الداخلية الجوهرية.

واستمراراً لجهود الهيئة في تعزيز وتطوير إجراءات ومبادئ الإفصاح المتعلقة بإعلانات الشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره رقم (٢-٣١-٢٠١٢) تاريخ ١٤٣٣/١١/٩هـ الموافق ٢٠١٢/٩/٢٥م القاضي بتعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المساهمة المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية، والعمل بها ابتداءً من تاريخ ٢٠١٣/١/١م.

تهدف هذه التعليمات إلى مساعدة الشركات المُدرجة على الالتزام لقواعد التسجيل والإدراج، خاصة المواد ذات العلاقة بالإفصاح المستمر، وتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، وإعانة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات صحيحة ووافية.

وتحدد هذه التعليمات العناصر الأساسية التي يجب توافرها في جميع إعلانات الشركات على النحو التالي:

١. إعلان لخبر أو تطور جوهري وقع أو من المتوقع حدوثه، بحيث يشتمل على العناصر التالية:

- يجب أن يكون عنوان الإعلان واضحاً ويعكس التطور الجوهري المراد إعلانه.
- تقديم وصف مفصل للتطور الجوهري، مع توضيح جميع المعلومات المرتبطة به والتواريخ المتعلقة به.
- إيضاح العوامل والمبررات التي أدت إلى حدوث التطور الجوهري.
- إذا كان للتطور الجوهري أثر مالي في القوائم المالية، وجب ذكر الأثر المالي للتطور الجوهري، وإذا تعذّر ذلك، وجب ذكر السبب.

- على الشركة بذل العناية اللازمة للتأكد من أن أيّ وقائع أو معلومات مرتبطة بذلك التطور الجوهري صحيحة وغير مضللة.

- على الشركة عدم استبعاد أو حذف أو إخفاء أيّ معلومات يمكنها التأثير في مضمون أو نتائج التطور الجوهري.

- إذا نشأ عن التطور الجوهري أيّ التزام مالي على الشركة أو رهن أصول، وجب أن يتضمن الإعلان شروط ومدة وقيمة هذا الالتزام أو الرهن والجهات التي تكون طرفاً فيه، وأثره في القوائم المالية.

٢- إذا أعلنت الشركة تطوراً جوهرياً من الممكن أن يكون له تطورات جوهرية مستقبلية، فعليها إعلان أيّ تطورات جديدة تطرأ على ذلك الحدث.

٣- يجب على الشركات التقيد بنماذج الإعلانات الواردة ضمن هذه التعليمات. ويجب على البنوك وشركات التأمين - إضافةً إلى التقيد بنماذج الإعلانات الأخرى الواردة ضمن هذه التعليمات - التقيد بنماذج إعلانات النتائج المالية الخاصة بها الواردة ضمن هذه التعليمات، والتي تحتوي على العناصر الأساسية الواجب توافرها في إعلاناتها للنتائج المالية كحد أدنى.

٤- في حال وجود تطورين جوهريين لدى الشركة، يجب الإفصاح عن كل منهما بشكل منفصل عن الآخر.

٥- إذا حدث أيّ من التطورات الجوهرية المنصوص عليها في الباب الثامن من قواعد التسجيل والإدراج خلال أقل من ساعتين من بداية فترة التداول أو أثناء فترة التداول، فعلى الشركة الانتظار حتى انتهاء فترة التداول ومن ثم إعلانه في الموقع الإلكتروني للسوق المالية (تداول)، مع وجوب اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لضمان عدم تسرب الخبر عن تلك التطورات الجوهرية قبل نشر الإعلان. أما إذا كان الخبر عن التطور الجوهري من النوع الذي لا يمكن للشركة ضمان عدم تسربه (كأن يكون مرتبطاً بأطراف أُخرى لا تضمن الشركة التزامها بالمحافظة على السرية، أو أن يكون التطور محل الخبر مادة إعلامية؛ كالكارثة الطبيعية أو الحريق أو نحو ذلك) فيجب إبلاغ الهيئة فور وقوعه.

٦- يجب عقد اجتماعات مجلس إدارة الشركة أو لجان المراجعة أو أيّ لجان أخرى سيناقش خلالها موضوع يجب الإعلان عنه بناءً على أحكام قواعد التسجيل والإدراج خلال فترة تمكن الشركة من نشر الإعلان في الموقع الإلكتروني للسوق المالية (تداول) قبل ما لا يقلّ عن ساعتين من بداية فترة التداول التي تلي عقد الاجتماع.

٧- على الشركة أن تضع سياسات وإجراءات بشأن الإفصاح عن التطورات المهمة بما يكفل وفاء الشركة بالتزاماتها في هذا المجال. وأن تضع إجراءات للإعلان عن المعلومات المالية بما يضمن اتساق الإعلان مع هذه التعليمات مع استمرار متابعة موظفي الشركة مع الموظفين المختصين في السوق المالية السعودية (تداول) إلى أن يتم قبول صيغة الإعلان ونشره. ويجب أن تتضمن السياسات والإجراءات المشار إليها أسماء الأشخاص المسئولين عن النشر في حالة الأحداث الطارئة، وتحديد درجة صلاحياتهم في مجال النشر، وأسماء أشخاص آخرين في حالة عدم وجود الشخص المعني أثناء وقوع الحدث.

٨- يجب على الشركة المُدرجة أن تدرك أن التطورات الجوهرية قد تحدث أثناء إعداد القوائم المالية الدورية، وفي هذه الحالة يجب أن تعلن الشركة ذلك فوراً ولا تنتظر حتى صدور قوائمها المالية حتى لو حدث ذلك قبل نشر النتائج المالية بوقت قصير.

٩- يجب على الشركة تحديد مدى الحاجة إلى بث إعلان في الموقع الإلكتروني للسوق المالية (تداول) للرد على أيّ شائعات تتعلق بأيّ تطورات جوهرية، ويحق للهيئة إلزام الشركات بث إعلان متى رأت ذلك ضرورياً.

١٠- يجب على الشركات عدم الإخلال بالالتزامات ذات العلاقة الأخرى المنصوص عليها في نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

١١- على الشركة التقيد بقواعد اللغة العربية السليمة عند صياغة إعلاناتها.

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل السابع

حوكمة الشركات

٧-١ المواد الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات المقرة عام ٢٠١٢م

٧-٢ أعضاء مجالس إدارات الشركات المُدرجة

٧-٣ اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة

٧-٤ اللجان الرئيسية المنبثقة من مجلس الإدارة

٧-٥ تطوير مستوى الالتزام لحوكمة الشركات

تُتابع الهيئة التزام الشركات المُدرجة في السوق المالية لبنود لائحة حوكمة الشركات عن طريق الآتي:

- دراسة تقارير مجالس الإدارة للشركات المُدرجة للتأكد من اكتمال الإفصاح فيها بحسب المتطلبات النظامية.
- متابعة التزام الشركات المُدرجة لتطبيق الأحكام الإلزامية والاسترشادية من لائحة حوكمة الشركات والإفصاح عما طُبق من أحكام وما لم يُطبّق مع ذكر الأسباب بحسب متطلبات لائحة الحوكمة.
- متابعة أي تغير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة قبل وبعد ترشحهم للعضوية في مجلس الإدارة.
- حضور الجمعيات العمومية للشركات المُدرجة للتأكد من توافق اجتماعات الجمعيات العمومية مع ممارسة الحوكمة الرشيدة.
- متابعة الشركات المُدرجة من خلال الزيارات الإشرافية وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة.
- متابعة وحصر أي تغيرات تطرأ على مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.
- تعريف الشركات حديثة الإدراج بقواعد الحوكمة ومتطلبات الإفصاح عنها.
- تقييم مستوى الحوكمة في الشركات حديثة الإدراج وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة.
- الإجابة على استفسارات الشركات والمساهمين ذات العلاقة بقواعد حوكمة الشركات وممارساتها الرشيدة.

٧-١ المواد الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات المقرة عام ٢٠١٢م

أصدر مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٩م، قراراً بإلزامية الفقرات التالية:

- تكون الفقرتان (ط)و(ي) من المادة الخامسة من لائحة حوكمة الشركات إلزاميتين على الشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من ٢٠١٣/١/١م.
- تكون الفقرة (ز) من المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات إلزامية على الشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من ٢٠١٣/١/١م.
- تكون الفقرتان (ج)و(د) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات إلزاميتين على الشركات المُدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من ٢٠١٣/٦/٣٠م.

٧-٢ أعضاء مجالس إدارات الشركات المُدرجة

أوضحت المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة في ما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة، ومنها:

١. أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على أن لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر.
٢. أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.
٣. أن لا يقلّ عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر.

مثّل عدد مقاعد الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة النسبة الكبرى من إجمالي عدد المقاعد لعام ٢٠١١م بنسبة ٤٨.٥٪، وزادت نسبة عدد مقاعد الأعضاء المستقلين من ٣٨.٦٪ عام ٢٠١٠م إلى ٤٠.٣٪ عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٧-١).

الجدول رقم (٧-١): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات[٢٣]

صفة العضوية	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
الأعضاء غير التنفيذيين	٥٩٨	٤٩,٦٪	٦٠٨	٤٨,٥٪	١,٧٪
الأعضاء المستقلون	٤٦٥	٣٨,٦٪	٥٠٥	٤٠,٣٪	٨,٦٪
الأعضاء التنفيذيون	١٤٢	١١,٨٪	١٤١	١١,٢٪	-٠,٧٪
الإجمالي	**١٢٠٥**	**١٠٠٪**	**١٢٥٤**	**١٠٠٪**	**٤,١٪**

٢٣) يُظهر الجدول البيانات الواردة في تقارير مجالس الإدارة للشركات المُدرجة التي تُزوّد الهيئة بها خلال العام الذي يلي العام المالي الذي صدرت فيه تلك التقارير.

الرسم البياني رقم (٧-١): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات

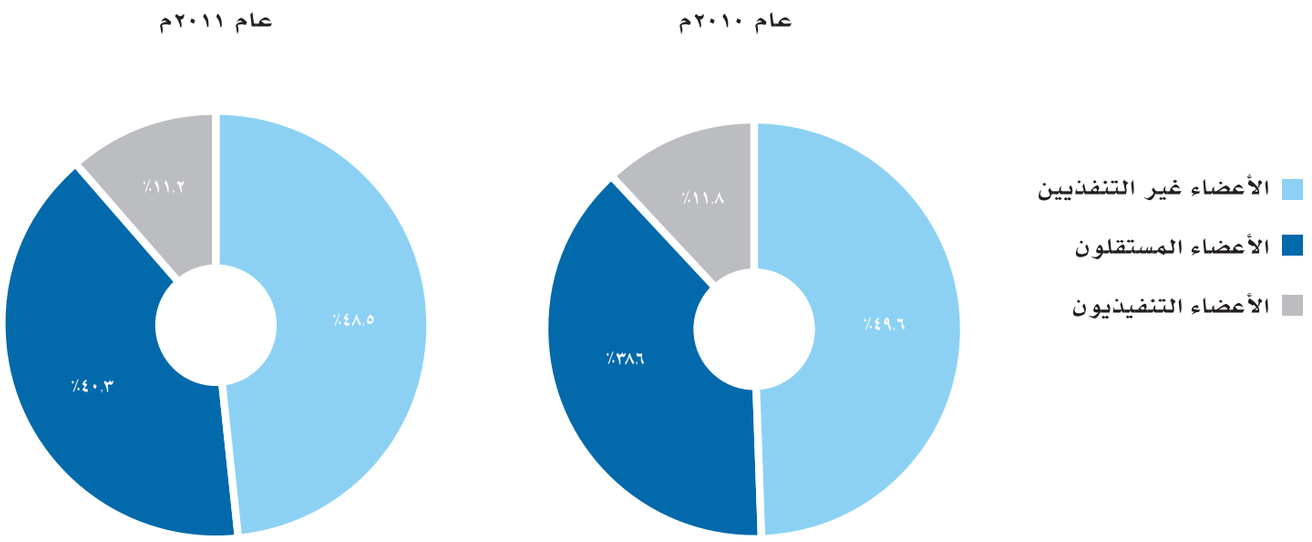

٧-٣ اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة

أرشدت لائحة حوكمة الشركات في مادتها السادسة عشرة أعضاء مجالس الإدارة إلى عدة أمور من بينها: تخصيص وقت كاف للاضطلاع بمسؤولياتهم، بما في ذلك التحضير لاجتماعات المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة، والحرص على حضورها، وأن تُعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة بدعوة من الرئيس، وعلى رئيس مجلس الإدارة التشاور مع الأعضاء الآخرين والرئيس التنفيذي عند إعداد جدول محدد للموضوعات التي ستُعرض على المجلس. وقد بلغ عدد اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة طبقاً لتقارير مجالس الإدارات في نهاية عام ٢٠١١م ٧٧٤ اجتماعاً بمتوسط ٥,٣ اجتماع لكل شركة، مقارنةً بـ ٧١٦ اجتماعاً العام السابق بمتوسط ٥,٠ اجتماعات لكل شركة. الجدول رقم (٧-٢).

الجدول رقم (٧-٢): اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب القطاع طبقاً لتقارير مجالس الإدارات[٢٤]

القطاع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	عدد الاجتماعات	متوسط عدد الاجتماعات لكل شركة	عدد الاجتماعات	متوسط عدد الاجتماعات لكل شركة
المصارف والخدمات المالية	٥٦	٥	٥٨	٥
الصناعات البتروكيماوية	٥٦	٤	٥٩	٤
الإسمنت	٤١	٥	٥٥	٦
التجزئة	٣٠	٣	٤٢	٥
الطاقة والمرافق الخدمية	١٨	٩	١٧	٩
الزراعة والصناعات الغذائية	٨٥	٦	٨٦	٦
الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٩	٧	٢٧	٧
التأمين	١٤٥	٥	١٥٠	٥
شركات الاستثمار المتعدد	٤٠	٦	٣٦	٥
الاستثمار الصناعي	٦٦	٥	٦٥	٥
التشييد والبناء	٧٠	٥	٨٢	٥
التطوير العقاري	٣٢	٥	٤٣	٥
النقل	٢٧	٧	٣١	٨
الفنادق والسياحة	٩	٥	٨	٤
الإعلام والنشر	١٢	٤	١٥	٥
إجمالي عدد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المُدرجة	٧١٦		٧٧٤	
متوسط عدد الاجتماعات لجميع الشركات المُدرجة	٥,٠		٥,٣	

٢٤) يُظهر الجدول البيانات الواردة في تقارير مجالس الإدارة للشركات المُدرجة التي تُزوّد الهيئة بها خلال العام الذي يلي العام المالي الذي صدرت فيه تلك التقارير.

٧-٤ اللجان الرئيسة المنبثقة من مجلس الإدارة

(أ) لجان المراجعة

أُدخلت المادة الرابعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات في ٢٠٠٩/١/١م حيز الإلزام، وتقضي بوجوب قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للمراجعة وإصدار قواعد اختيارها وأسلوب عملها وتحديد ما يتعلق بها من مهام ومسؤوليات، وقد نصت المادة أيضاً على أن تكون هذه اللجنة مشكلة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

(ب) لجان الترشيحات والمكافآت

ألزمت هيئة السوق المالية الشركات المُدرجة بالمادة الخامسة عشرة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت ابتداءً من ٢٠١١/١/١م وذلك بموجب قرار المجلس رقم (١-١٠-٢٠١٠) وتاريخ ٢٠١٠/٣/١٦م.

وقد ارتفع عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المُدرجة لعام ٢٠١١م ليبلغ ٤٩٠ مقعداً مقارنةً بـ ٤٧٣ مقعداً العام السابق بارتفاع نسبته ٣.٦٪. واستحوذت مقاعد الأعضاء المستقلين على النصيب الأكبر بنسبة ٣٩.٤٪ من الإجمالي مقارنةً بنسبة ٣٨.٣٪ العام السابق. الجدول رقم (٧-٣).

وعلى نحوٍ مماثل، ارتفع عدد الشركات التي لديها لجان ترشيحات ومكافآت ليبلغ ١٤٧ شركة لعام ٢٠١١م مقارنةً بـ ١٤٣ شركة عام ٢٠١٠م بارتفاع نسبته ٢.٨٪[٢٥]. وبذلك تكون جميع الشركات المُدرجة (باستثناء التي لم تُضمن بعد في تقارير الالتزام) قد كونت لجاناً للترشيحات والمكافآت عملاً بموجب المادة الخامسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات.

الجدول رقم (٧-٣) مقاعد لجان المراجعة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات[٢٦]

صفة العضوية	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
غير تنفيذي	١٠٩	٢٣.٠٪	١١٧	٢٣.٩٪	٧.٣٪
مستقل	١٨١	٣٨.٣٪	١٩٣	٣٩.٤٪	٦.٦٪
خارج مجلس الإدارة	١٨٣	٣٨.٧٪	١٨٠	٣٦.٧٪	-١.٦٪
الإجمالي	**٤٧٣**	**١٠٠٪**	**٤٩٠**	**١٠٠٪**	**٣.٦٪**

٢٥) هنالك ٣ شركات لم تضمن في تقارير الالتزام لعام ٢٠١١م، وهي شركتان معلقتان، وشركة أُدرجت في عام ٢٠١١م وأعفيت من تقديم تقارير مجلس الإدارة.

٢٦) يُظهر الجدول البيانات الواردة في تقارير مجالس الإدارة للشركات المُدرجة التي تُزوّد الهيئة بها خلال العام الذي يلي العام المالي الذي صدرت فيه تلك التقارير.

٧-٥ تطوير مستوى الالتزام لحوكمة الشركات

حرصاً من الهيئة على إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة وانطلاقاً من إستراتيجيتها الرامية إلى رفع مستوى الوعي لدى الشركات المُدرجة بأهمية الإعداد الأمثل لتقرير مجلس الإدارة، عقدت الهيئة ٥ حلقات عمل للشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) خلال عام ٢٠١٢م موزعةً على مدينة الرياض (٣ حلقات عمل)، ومدينة جدة (حلقة عمل)، ومدينة الخبر (حلقة عمل)، وذلك تحت عنوان «اجتماع الجمعيات العامة وإعداد تقرير مجلس الإدارة». وبلغ عدد ممثلي الشركات المُدرجة الذين شاركوا في هذه الحلقات ٢٥٨ ممثلاً. الجدول رقم (٧-٤).

جدول (٧-٤) حلقات العمل المتخصصة في مجال حوكمة الشركات خلال عام ٢٠١٢م

المدينة	موضوع الحلقة	عدد حلقات العمل	عدد المشاركين
الرياض	اجتماع الجمعيات العامة وإعداد تقرير مجلس الإدارة	٣	١٣٦
جدة		١	٧٢
الخبر		١	٥٠
الإجمالي		٥	٢٥٨

الفصل الثامن

المخالفات وشكاوى المستثمرين

٨-١ شكاوى المستثمرين

٨-٢ التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية

٨-٣ تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية

٨-٤ الادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

٨-٥ متابعة تنفيذ القرارات

٨-٦ تصنيفات قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية

٨-١ شكاوى المستثمرين

نصت الفقرة (أ/٤) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على تحمل الهيئة مسئولية حماية المستثمرين في السوق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي قد تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بعمل الآتي:

- فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين.
- تُتابع مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- تُحقق في حالات المخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية المشتبه فيها.
- تقوم بالادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تلك المخالفات.
- تُتابع تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة وعن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

٨-١-١ قنوات استقبال الشكاوى

رغبة من الهيئة في تذليل كافة الصعاب التي قد تواجه مقدمي الشكاوى، وفرت الهيئة عدة قنوات لاستقبال شكاوى المستثمرين، إذ تُستقبل الشكاوى في مقر الهيئة الخاص بإدارة شكاوى المستثمرين، أو عبر موقع الهيئة الإلكتروني، أو هاتف أوفاكس أو بريد الهيئة. وتقوم الهيئة بدراسة كل شكوى على حدة ومراجعتها والتأكد من أنها هي الجهة المخولة النظر فيها.

٨-١-٢ تصنيف الشكاوى

تُصنّف الهيئة الشكاوى التي تتسلمها إلى عدة أنواع بحسب طبيعتها وآلية التعامل معها. وفي عام ٢٠١٢م انخفضت الشكاوى المتعلقة بـ «صناديق الاستثمار» بنسبة ٤٥٪، والشكاوى المتعلقة بـ «التسهيلات» بنسبة ٤٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. وسجلت الشكاوى المتعلقة بـ «شركة مُدرجة» أعلى نسبة زيادة بلغت ٨٥٧,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. الجدول رقم (٨-١).

الجدول رقم (٨-١): تصنيف الشكاوى المتسلمة بحسب نوعها

م	نوع الشكوى	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
		العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
١	المحافظ الاستثمارية	٥٨	٪١٨,٦	١٩٦	٪٢٤,٥	٪٢٣٧,٩
٢	التسهيلات	٦	٪١,٦	٣	٪٠,٤	-٪٤٠,٠
٣	إدارة محافظ	٣٢	٪١٠,٣	١١٩	٪١٤,٩	٪٢٧١,٩
٤	أرباح الشركات	١٣	٪٤,٢	٥٠	٪٦,٣	٪٢٨٤,٦
٥	اكتتابات	٣٥	٪١١,٣	٤٤	٪٥,٥	٪٢٥,٧
٦	عمليات التنفيذ	٧٦	٪٢٤,٤	١٤٢	٪١٧,٨	٪٨٦,٨
٧	المضاربون	١٢	٪٣,٩	١٩	٪٢,٤	٪٥٨,٣
٨	صناديق استثمارية	٢٠	٪٦,٤	١١	٪١,٤	-٪٤٥,٠
٩	شهادات أسهم	٩	٪٢,٩	١٨	٪٢,٣	٪١٠٠,٠
١٠	خدمات	٣	٪١,٠	٩	٪١,١	٪٢٠٠,٠
١١	طلب معلومات	١٥	٪٤,٨	١٦	٪٢,٠	٪٦,٧
١٢	شركة مُدرجة	٧	٪٢,٣	٦٧	٪٨,٤	٪٨٥٧,١
١٣	شكاوى أخرى[٢٧]	٢٥	٪٨,٠	١٠٤	٪١٣,٠	٪٣١٦,٠
	الإجمالي	**٣١١**	**٪١٠٠**	**٨٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٥٧,٢**

٢٧) الشكاوى الأخرى تتضمن : الاستفسارات والملاحظات التي تخص السوق المالية أو القرارات التي تخص اللجان، وشكاوى عدم الاختصاص للهيئة.

الرسم البياني رقم (٨-١): تصنيف الشكاوى المتسلمة بحسب نوعها

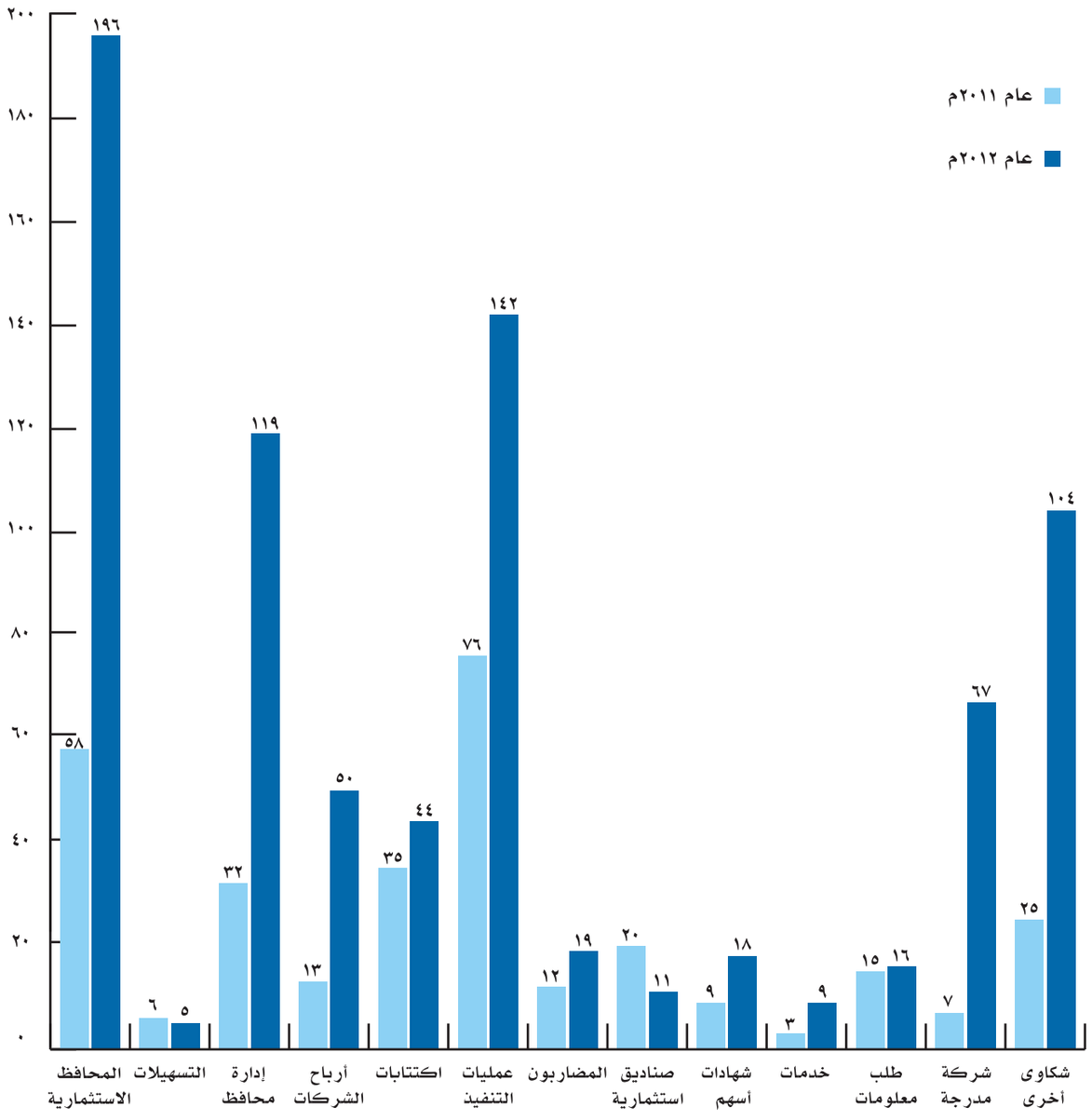

٨-١-٣ معالجة شكاوى المستثمرين

تُلزم الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية مقدمي الشكاوى إيداعها أولاً لدى الهيئة حيث تنص على «لا يجوز إيداع أي شكوى أو صحيفة دعوى لدى اللجنة ما لم يتم إيداعها أولاً لدى الهيئة، وما لم يمض على ذلك مدة تسعين يوماً من تاريخ إيداعها، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى أو الدعوى بجواز الإيداع لدى اللجنة قبل انقضاء هذه المدة».

وتُعالج الهيئة شكاوى المستثمرين وفقاً للحالات التالية:

١. الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع.
٢. إعطاء الشاكي إخطاراً: في حال تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع وخلال التسعين يوماً الأولى من تاريخ إيداع الشكوى لدى الهيئة، يُعطى الشاكي إخطاراً، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها.
٣. إعطاء الشاكي إشعاراً: في حال تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع ومضي تسعين يوماً من تاريخ إيداع الشكوى لدى الهيئة، يُعطى الشاكي إشعاراً، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها.

ويلاحظ أن ٥٥,٨٪ من إجمالي الشكاوى المودعة لدى الهيئة حتى نهاية عام ٢٠١٢م سُويت، و٦,٩٪ تحت الدراسة، و٣٧,٤٪ أعدت الهيئة بها إخطارات/إشعارات لمقدمي الشكاوى، وتسلم مقدموها ما نسبته ٦٤,٩٪ منها. الجدول رقم (٨-٢) والجدول رقم (٨-٣).

الجدول رقم (٨-٢): حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة

حال الشكوى	حتى نهاية عام ٢٠١١م		حتى نهاية عام ٢٠١٢م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
تحت الدراسة	٦٤	٢٠,٦٪	٥٥	٦,٩٪
سُوّيت	١٦٩	٥٤,٣٪	٤٤٦	٥٥,٨٪
إعداد إخطارات / إشعارات	٧٨	٢٥,١٪	٢٩٩	٣٧,٤٪
الإجمالي	٣١١	١٠٠٪	٨٠٠	١٠٠٪

الرسم البياني رقم (٨-٢): نسب حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة

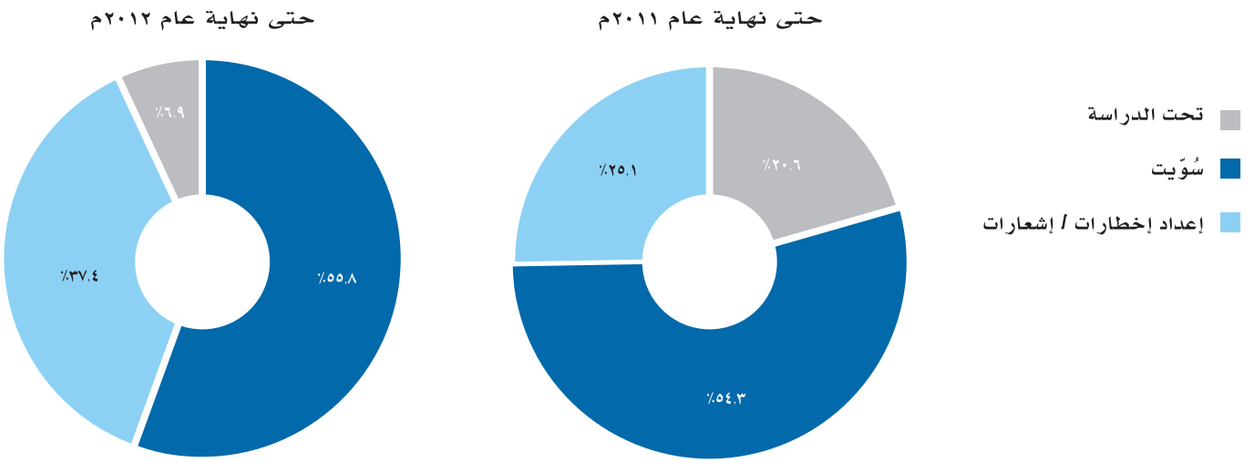

الجدول رقم (٨-٣): حالات الإخطارات/ الإشعارات التي أعدتها الهيئة لمقدمي الشكاوى

حالة الإخطارات/الإشعارات	حتى نهاية عام ٢٠١١م		حتى نهاية عام ٢٠١٢م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
تسلمها مقدمو الشكاوى	٤٩	٦٢.٨٪	١٩٤	٦٤.٩٪
لم يتسلمها مقدمو الشكاوى	٢٩	٣٧.٢٪	١٠٥	٣٥.١٪
الإجمالي	٧٨	١٠٠٪	٢٩٩	١٠٠٪

٨-٢ التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية

تتولى الهيئة مهمة التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية وفقاً للفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية التي تنص على الآتي: « لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة».

وتحقق الهيئة في مخالفات نظام السوق المالية من خلال عدة مراحل تتلخص في الآتي:

١. إجراءات التحري وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة التحقيق.
٢. تحليل البيانات وفحص الأدلة.
٣. استدعاء واستجواب المخالفين بعد الحصول على الموافقة بهذا الشأن.

في نهاية عام ٢٠١٢م أُنهي التحقيق في ٢٢٤ قضية، بنسبة ٨٣.٣٪ من إجمالي عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية. وتبقى ٢٧ قضية تحت الدراسة. الجدول رقم (٨-٤).

الجدول رقم (٨-٤): قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق

م	مرحلة التحقيق	حتى نهاية عام ٢٠١١م		حتى نهاية عام ٢٠١٢م	
		العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
١	تحت الدراسة	٢٢	٧.٦٪	٢٧	١٠.٠٪
٢	الاستدعاء والاستجواب	١٥	٥.٢٪	١٢	٤.٥٪
٣	التحقيق النهائي	٢٤	٨.٣٪	٦	٢.٢٪
٤	أُنهي التحقيق	٢٢٧	٧٨.٨٪	٢٢٤	٨٣.٣٪
	الإجمالي	٢٨٨	١٠٠٪	٢٦٩	١٠٠٪

الرسم البياني رقم (٨-٣): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق

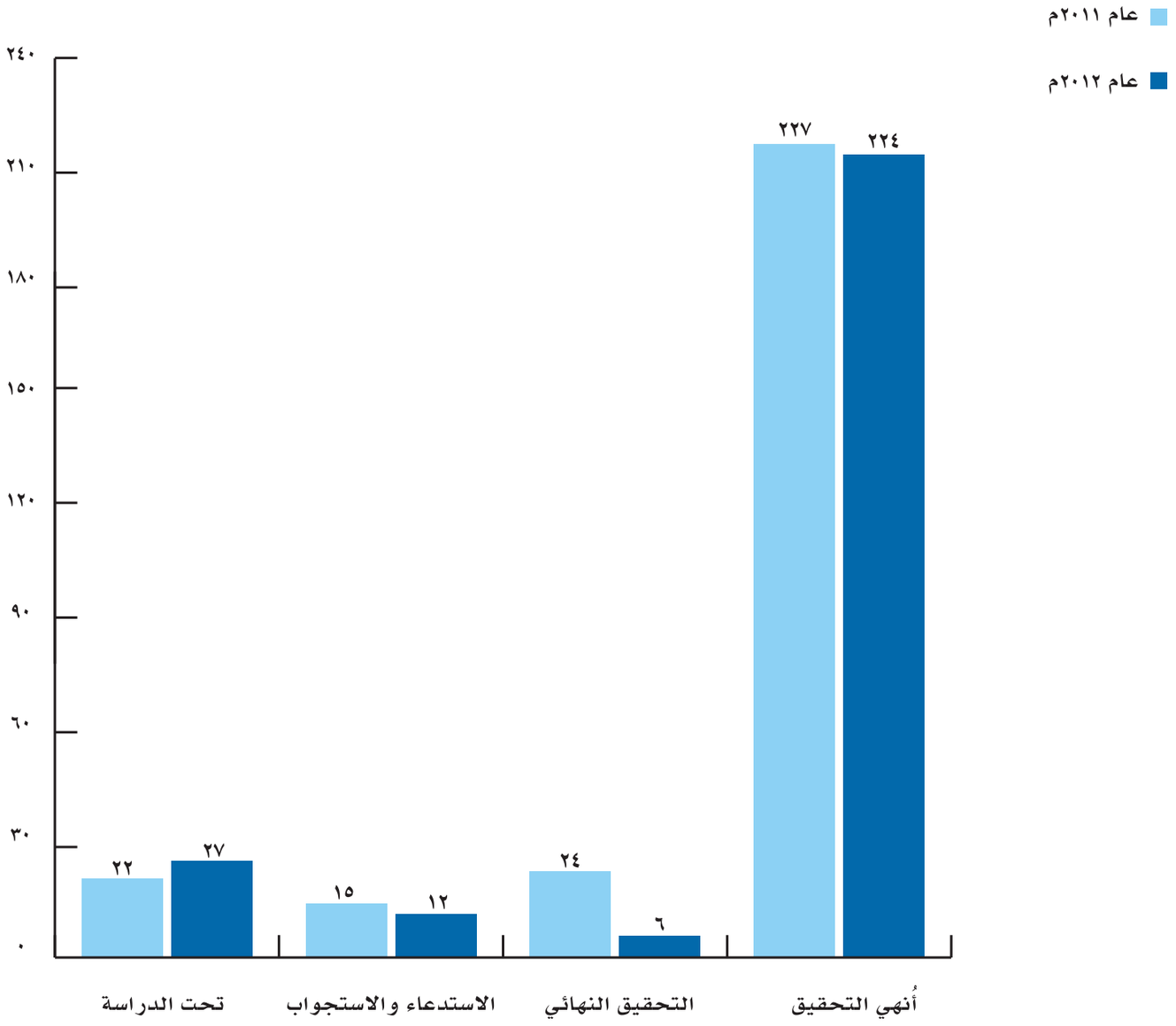

٨-٣ تصنيف قضايا مخالفات نظام السوق المالية

انخفضت قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م، وأُنهيت جميع الإجراءات النظامية لـ ٢٧٠ قضية خلال عام ٢٠١٢م.

٨-٣-١ قضايا المخالفات الواردة

احتلت قضايا التحقيق المتعلقة بـ « مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة « المرتبة الأولى من حيث العدد بـ ٤٩ قضية بنهاية عام ٢٠١٢م، وبنسبة ١٨,٢٪ من إجمالي القضايا، وفي المقابل جاءت قضايا التحقيق المتعلقة بـ «تداول بناءً على معلومة داخلية « و « مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج» في المرتبة الأخيرة من حيث العدد بواقع مخالفة واحدة لكل منهما. الجدول رقم (٨-٥).

الجدول رقم (٨-٥): قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٣٠	١٠,٤٪	٣١	١١,٥٪	٣,٣٪
مخالفة إفصاح	٦٣	٢١,٩٪	٣٦	١٣,٤٪	-٤٢,٩٪
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	٦	٢,١٪	١	٠,٤٪	-٨٣,٣٪
مخالفة الأشخاص المرخص لهم	٢٣	٨,٠٪	٢٩	١٠,٨٪	٢٦,١٪
مخالفة تملك/تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٠	٣,٥٪	١٠	٣,٧٪	٠,٠٪
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة[٢٨]	٦٧	٢٣,٣٪	٤٩	١٨,٢٪	-٢٦,٩٪
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٢	٠,٧٪	٧	٢,٦٪	٢٥٠,٠٪
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	١	٠,٣٪	٣	١,١٪	٢٠٠,٠٪
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	١	٠,٣٪	١	٠,٤٪	٠,٠٪
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	١٥	٥,٢٪	٢٠	٧,٤٪	٣٣,٣٪
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	٣٥	١٢,٢٪	٤١	١٥,٢٪	١٧,١٪
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	٣٥	١٢,٢٪	٤١	١٥,٢٪	١٧,١٪
الإجمالي	**٢٨٨**	**١٠٠٪**	**٢٦٩**	**١٠٠٪**	**-٦,٦٪**

٢٨) تشمل قضايا المخالفات الإلكترونية.

٨-٣-٢ قضايا المخالفات المنتهية

شكلت القضايا المنتهية المتعلقة بمخالفات « الإفصاح» الغالبية العظمى عام ٢٠١٢م بواقع ٦٧ قضية، وبنسبة ٢٤,٨٪ من إجمالي القضايا المنتهية. وسجلت مخالفات « تملك/تصرف نسب من دون إشعار الهيئة» ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٢م بلغ ١٧٥,٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م، كذلك ارتفعت مخالفات «لائحة حوكمة الشركات» بنسبة ٨٨,٩٪ عام ٢٠١٢م مقارنةً بالعام السابق. وسجلت مخالفة «ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة» انخفاضاً ملموساً عام ٢٠١٢م بلغ ٤٩,٣٪ مقارنةً بالعام السابق. الجدول رقم (٨-٦).

الجدول رقم (٨-٦): قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية مصنفةً بحسب نوع المخالفة[٢٩]

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٢٩	٩,٦٪	٢٠	٧,٤٪	-٣١,٠٪
مخالفة إفصاح	٧٣	٢٤,١٪	٦٧	٢٤,٨٪	-٨,٢٪
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	٤	١,٣٪	٢	٠,٧٪	-٥٠,٠٪
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٤٥	١٤,٩٪	٢٧	١٠,٠٪	-٤٠,٠٪
مخالفة تملك/تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	٤	١,٣٪	١١	٤,١٪	١٧٥,٠٪
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة[٣٠]	٦٩	٢٢,٨٪	٣٥	١٣,٠٪	-٤٩,٣٪
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	١	٠,٣٪	٢	٠,٧٪	١٠٠,٠٪
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	٢	٠,٧٪	١	٠,٤٪	-٥٠,٠٪
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	١	٠,٣٪	١	٠,٤٪	٠,٠٪
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	٢١	٦,٩٪	٨	٣,٠٪	-٦١,٩٪
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	٢٧	٨,٩٪	٥١	١٨,٩٪	٨٨,٩٪
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	٢٧	٨,٩٪	٤٥	١٦,٧٪	٦٦,٧٪
الإجمالي	**٣٠٣**	**١٠٠٪**	**٢٧٠**	**١٠٠٪**	**-١٠,٩٪**

٢٩) تشمل قضايا تخص أعوام سابقة.

٣٠) تشمل قضايا المخالفات الإلكترونية.

٨-٤ الادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

بعد التأكد من وقوع المخالفة لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية، تُعد الهيئة قرارات الاتهام وترفع الدعاوى على المخالفين أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية من خلال آلية يمكن تلخيصها في الآتي:

١. دراسة القضايا وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا القائمة.
٢. التواصل مع الجهات ذات العلاقة للحصول على المعلومات التي تخدم القضايا القائمة.
٣. إصدار قرار المجلس برفع القضايا لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.
٤. إعداد قرارات الاتهام للمخالفين متضمنةً الأدلة والقرائن والمستندات والبيانات المثبتة للمخالفات.
٥. حضور جلسات الدعوى والرد على المذكرات الجوابية.
٦. إعداد مذكرات الاستئناف في حالة صدور قرار مجلس الهيئة بالاستئناف.

وبلغ عدد القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عام ٢٠١٢م ٣٣ قضية، بارتفاع نسبته ٢٢,٢٪ مقارنةً بالعام السابق. وتُعدّ ممارسة أعمال الأوراق المالية بدون الحصول على ترخيص من الهيئة أبرز المخالفات خلال عام ٢٠١٢م إذ شكلت نسبة ٥١,٥٪ من إجمالي القضايا التي أُعدت قرارات إتهام حيالها، إلا أنه من الملاحظ أنها انخفضت بنسبة ١٠,٥٪ مقارنةً بالعام السابق. الجدول رقم (٨-٧).

الجدول رقم (٨-٧): القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية[٣١]

نوع القضية	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٦	٢٢,٢٪	١٣	٣٩,٤٪	١١٦,٧٪
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	١٩	٧٠,٤٪	١٧	٥١,٥٪	-١٠,٥٪
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج	١	٣,٧٪	١	٣,٠٪	٠,٠٪
مخالفة التداول بناءً على معلومة داخلية	٠	٠,٠٪	٢	٦,١٪	-
مخالفة إفصاح	٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	-
مخالفة الأشخاص المرخص لهم	١	٣,٧٪	٠	٠,٠٪	-١٠٠,٠٪
الإجمالي	**٢٧**	**١٠٠,٠٪**	**٣٣**	**١٠٠,٠٪**	**٢٢,٢٪**

٣١) لا تشمل قضايا التظلم من قرارات مجلس الهيئة والتي بلغت عام ٢٠١١م قضية واحدة، في حين بلغت سبع قضايا عام ٢٠١٢م. كذلك لا يشمل الدعاوى المرفوعة بطلب التنفيذ لقرارات عقوبات صادرة سابقاً التي بلغت عام ٢٠١١م ٥ دعاوى تنفيذ، في حين بلغت ٨ دعاوى تنفيذ عام ٢٠١٢م.

الرسم البياني رقم (٨-٤): عدد القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

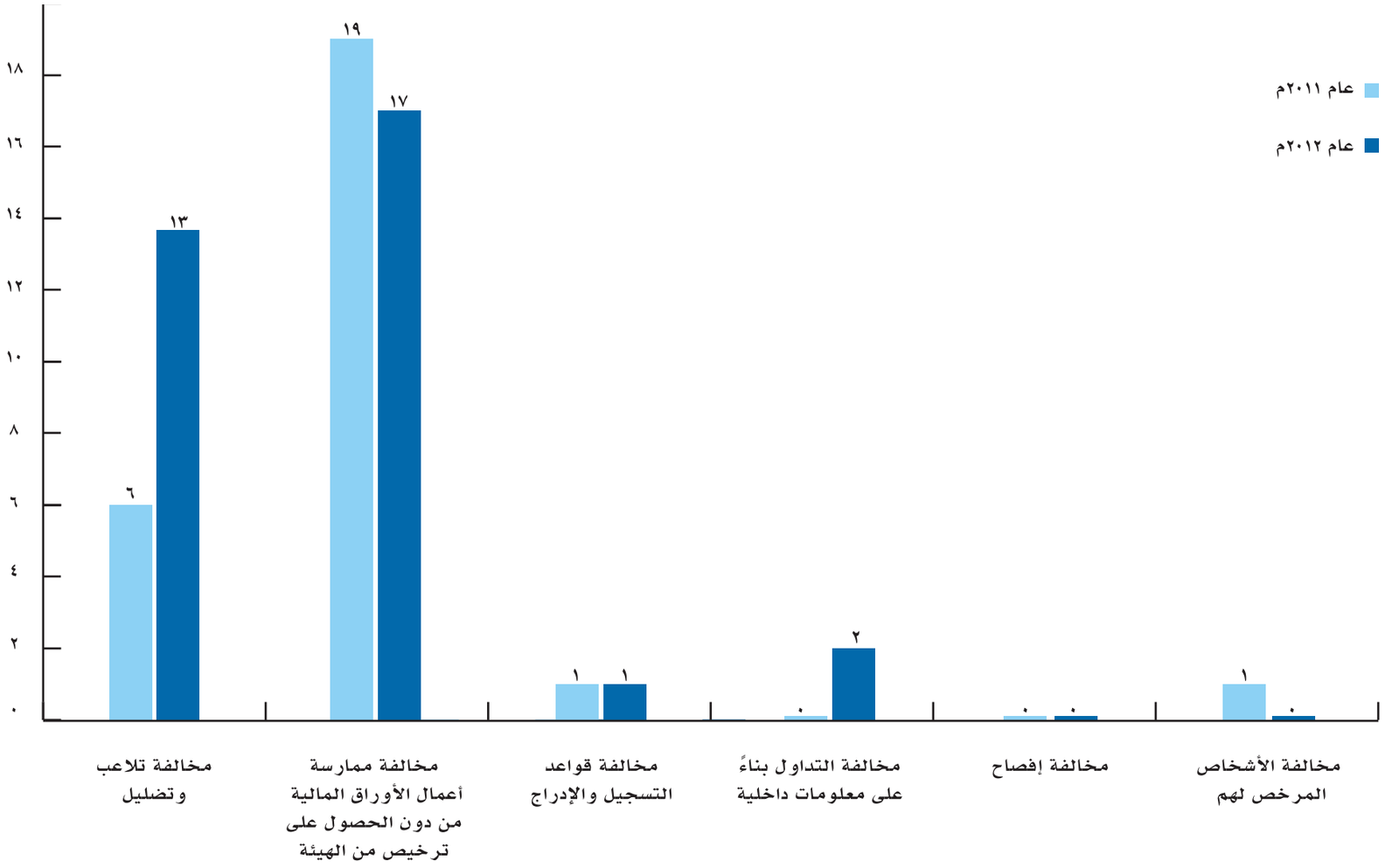

٨-٥ متابعة تنفيذ القرارات

تتولى الهيئة مسؤولية تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية، ضد مخالفي نظام السوق المالية ولائحه التنفيذية، وذلك عن طريق القيام بالخطوات التالية:

١. مراجعة قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.
٢. إعداد خطابات التبليغ بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
٣. التأكد من استيفاء مبالغ العقوبات ومتابعة إجراءات الضمانات البنكية المقدمة من المخالفين.
٤. التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لتنفيذ قرارات الحجز التحفظي والقرارات النهائية واجبة النفاذ.

تابعت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م تنفيذ ١٦١ قراراً صادراً عن مجلس الهيئة و ٤٥ قراراً صادراً عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية. وفي المجمل، ارتفعت القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠.٨٪ مقارنةً بالعام السابق. الجدول رقم (٨-٨).

الجدول رقم (٨-٨): القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية

مصدر القرار	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مجلس هيئة السوق المالية	١٦٦	٨٩.٢٪	١٦١	٧٨.٢٪	٣.٠٪-
لجنتا الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية [٣٢]	٢٠	١٠.٨٪	٤٥	٢١.٨٪	١٢٥.٠٪
الإجمالي	**١٨٦**	**١٠٠٪**	**٢٠٦**	**١٠٠.٠٪**	**١٠.٨٪**

٣٢) تشمل قرارات تقضي بإدانة مخالفين وبالحجز التحفظي على ممتلكات مخالفين أو رفعه ومنع من السفر، وفرض غرامات وإعادة مكاسب، ولا تتضمن القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المستأنفة التي ما زالت لدى لجنة الإستئناف في منازعات الأوراق المالية.

٨-٦ تصنيف قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية

٨-٦-١ قرارات العقوبات الصادرة بحسب نوع المخالف

وصل عدد قرارات العقوبات الصادرة خلال عام ٢٠١٢م عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية إلى ٢٠٦ قراراً، نُفذ منها ما نسبته ٨٧,٤٪ وتجري متابعة تنفيذ البقية.

وجاءت قرارات العقوبات الصادرة بحق شركة مدرجة / كبار تنفيذيين بالمرتبة الأولى من حيث العدد، إذ بلغت ٨٤ قراراً، نُفذ منها ما نسبته ٨٨,١ ٪ ويجري تنفيذ المتبقي. الجدول رقم (٨-٩).

الجدول رقم (٨-٩): قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالف عام ٢٠١٢م

نوع المخالف	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	المُنفذ	نسبة المُنفذ (٪)	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه (٪)
مستثمر	٥٩	٪٢٨,٦	٤٨	٪٨١,٤	١١	٪١٨,٦
شركة مدرجة / كبار تنفيذيين	٨٤	٪٤٠,٨	٧٤	٪٨٨,١	١٠	٪١١,٩
شخص مرخص / شخص مسجل	٦٣	٪٣٠,٦	٥٨	٪٩٢,١	٥	٪٧,٩
الإجمالي	**٢٠٦**	**٪١٠٠**	**١٨٠**	**٪٨٧,٤**	**٢٦**	**٪١٢,٦**

الرسم البياني رقم (٨-٥) :عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالف عام ٢٠١٢م

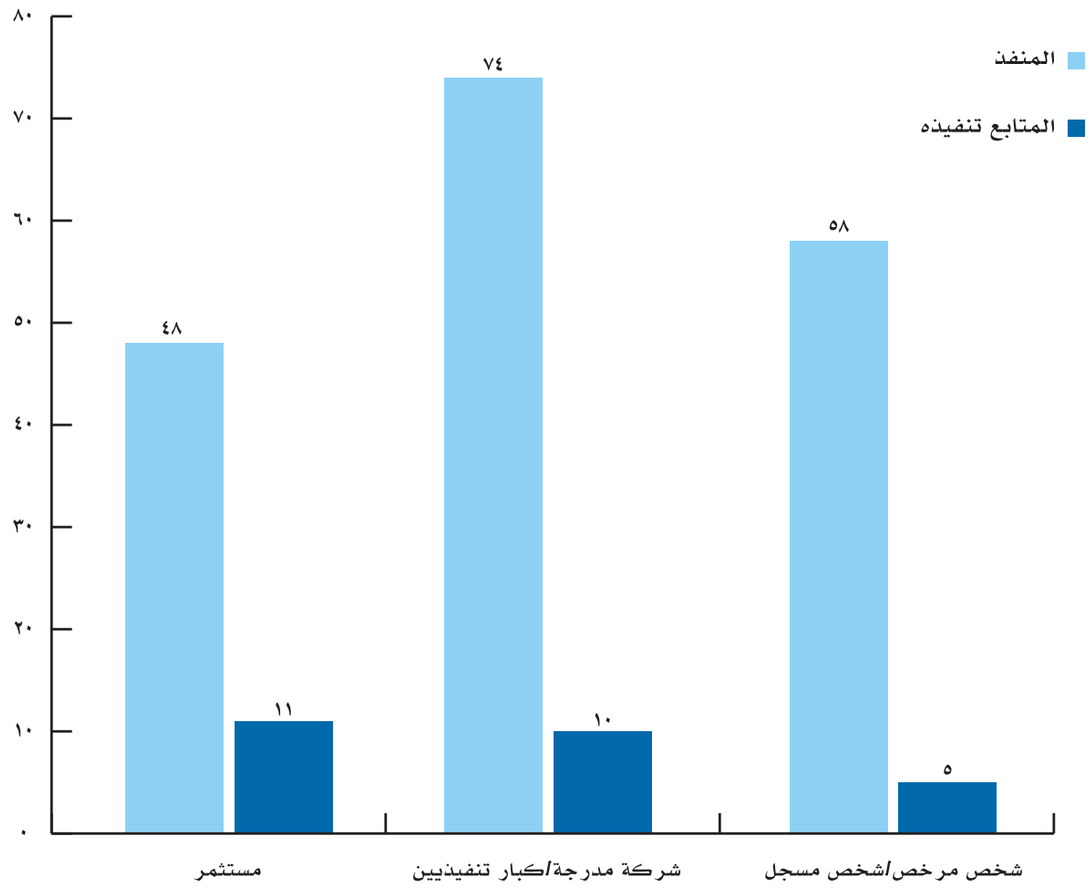

٨-٦-٢ قرارات العقوبات الصادرة حسب نوع المخالفة

شكلت قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المتعلقة بمخالفة «تلاعب وتضليل» العدد الأكبر خلال عام ٢٠١٢م، بنسبة بلغت ٢٢,٣٪. ويأتي في المرتبة الثانية والثالثة كل من قرارات عقوبات «مخالفة إفصاح» و «مخالفة لائحة الاشخاص المرخص لهم « حيث تشكلان ما نسبته ١٧,٥٪ و ١٥,٥٪ من إجمالي القرارات على التوالي. وفي المجمل، تم تنفيذ ٨٧,٤٪ من إجمالي القرارات وجاري العمل على تنفيذ المتبقي. الجدول رقم (٨-١٠).

الجدول رقم (٨-١٠): قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع المخالفة عام ٢٠١٢م

النوع	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	المُنفذ	نسبة المُنفذ (٪)	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه (٪)
مخالفة تلاعب وتضليل	٤٦	٢٢,٣٪	٣٥	٧٦,١٪	١١	٢٣,٩٪
مخالفة إفصاح	٣٦	١٧,٥٪	٣٢	٨٨,٩٪	٤	١١,١٪
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	٠	٠,٠٪	٠	-	٠	-
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٣٢	١٥,٥٪	٢٩	٩٠,٦٪	٣	٩,٤٪
مخالفة تملك/تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	٩	٤,٤٪	٨	٨٨,٩٪	١	١١,١٪
مخالفة ممارسة أعمال الاوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٧	٣,٤٪	٣	٤٢,٩٪	٤	٥٧,١٪
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٤	١,٩٪	٤	١٠٠,٠٪	٠	٠,٠٪
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	٠	٠,٠٪	٠	-	٠	-
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	٠	٠,٠٪	٠	-	٠	-
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	١٤	٦,٨٪	١٤	١٠٠٪	٠	٠,٠٪
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	٢٨	١٣,٦٪	٢٧	٩٦,٤٪	١	٣,٦٪
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية	٣٠	١٤,٦٪	٢٨	٩٣,٣٪	٢	٦,٧٪
الإجمالي	**٢٠٦**	**١٠٠٪**	**١٨٠**	**٨٧,٤٪**	**٢٦**	**١٢,٦٪**

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل التاسع

الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية

٩-١ قرارات التراخيص

٩-٢ التراخيص مصنفة بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

٩-٣ الأشخاص المرخص لهم ومجموع رؤوس الأموال المدفوعة

تنفيذاً لما جاء في الفصل الخامس من نظام السوق المالية الخاص بتنظيم أعمال الأشخاص المرخص لهم، واصلت الهيئة العمل على حماية المستثمرين من خلال تطوير جودة الخدمات المُقدمة من الأشخاص المرخص لهم، وذلك بالتأكد من تطبيق اللوائح والقواعد التنفيذية المنظمة لأعمالهم وهي:

١. لائحة أعمال الأوراق المالية.
٢. لائحة الأشخاص المرخص لهم.
٣. قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٤. قواعد الكفاية المالية.

٩-١ قرارات التراخيص

أصدر مجلس الهيئة خلال عام ٢٠١٢م ١٢ قراراً متعلقاً بتراخيص لممارسة نشاط أعمال الأوراق المالية، مقارنةً بـ ٢٧ قراراً عام ٢٠١١م، منها قراران بالموافقة على تراخيص جديدة لمؤسسات وشركات، وتعديل لـ ٨ تراخيص سابقة، وقراران يقضيان بإلغاء تراخيص سبق منحها. الجدول رقم (٩-١).

الجدول رقم (٩-١): قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار	العدد			
	عام ٢٠١١م	النسبة من الإجمالي(٪)	عام ٢٠١٢م	النسبة من الإجمالي(٪)
ترخيص جديد	٣	٪١١.١	٢	٪١٦.٧
تعديل ترخيص	٨	٪٢٩.٦	٨	٪٦٦.٧
سحب ترخيص	٠	-	٠	-
إلغاء ترخيص	١٦	٪٥٩.٣	٢	٪١٦.٧
الإجمالي	**٢٧**	**٪١٠٠**	**١٢**	**٪١٠٠**

الرسم البياني رقم (٩-١) : عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

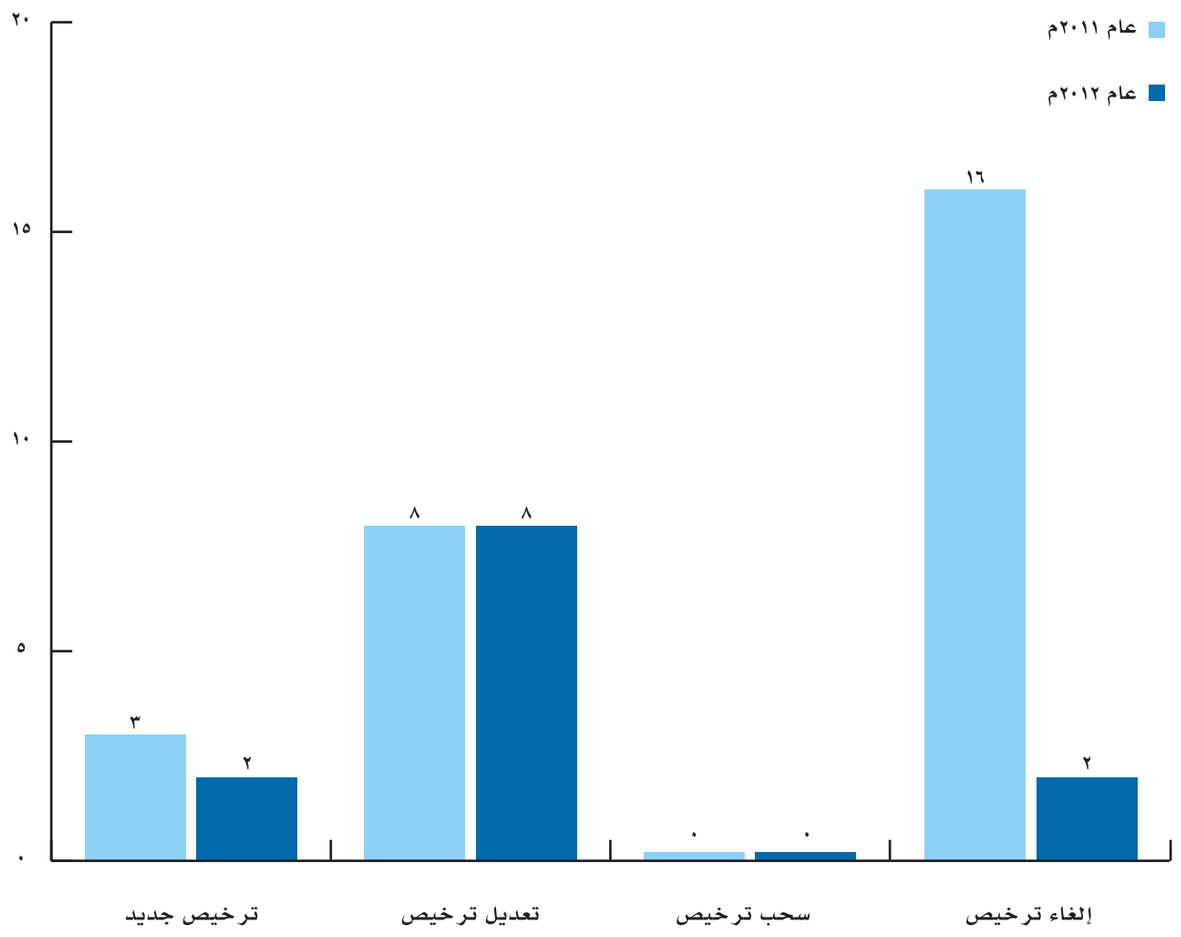

بلغ عدد الأشخاص المرخص لهم في نهاية عام ٢٠١٢م ٨٤ شخصاً مرخصاً، ولم يحصل ٤ أشخاص منهم على خطاب ممارسة العمل، في حين بلغت نسبة الأشخاص المرخص لهم الحاصلين على خطاب ممارسة العمل عام ٢٠١٢م ٩٥,٢٪ مقارنةً بـ ٩٦,٤٪ عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٩-٢).

الجدول رقم (٩-٢): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

التصنيف	عدد الأشخاص المرخص لهم				
	عام ٢٠١١م	النسبة من الإجمالي (٪)	عام ٢٠١٢م	النسبة من الإجمالي (٪)	نسبة التغير (٪)
مرخص لهم حاصلون على خطاب ممارسة العمل	٨١	٩٦.٤٪	٨٠	٩٥.٢٪	-١.٢٪
مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل	٣	٣.٦٪	٤	٤.٨٪	٣٣.٣٪
الإجمالي	٨٤	١٠٠٪	٨٤	١٠٠٪	٠.٠٪

٩-٢ التراخيص مصنفة بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

انخفض إجمالي عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية عام ٢٠١٢م بنسبة ٢.٢٪ ليصل إلى ٣٤٩ ترخيصاً، مقارنةً بـ ٣٥٧ ترخيصاً عام ٢٠١١م، وكان الانخفاض الأكبر في تراخيص نشاط «التعامل» بنسبة ٤.٩٪، يليه تراخيص نشاطي «الإدارة» و«الحفظ» بنسبة ٢.٩٪ لكل منهما، وأخيراً نشاط «الترتيب» بنسبة ١.٣٪، مقابل استقرار عدد تراخيص نشاط «تقديم المشورة» عند العدد نفسه عام ٢٠١١م. وصل عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية للأشخاص المرخص لهم الذين يزاولون العمل ٣٣٧ ترخيصاً عام ٢٠١٢م، مقارنةً بـ ٣٤٥ ترخيصاً عام ٢٠١١م. وفي عام ٢٠١٢م مثّل عدد تراخيص نشاطي «الترتيب» و «تقديم المشورة» النسبة الكبرى من إجمالي التراخيص لمزاولة أنشطة أعمال الأوراق المالية، بنسبة بلغت ٢٢.٣٪ لكل منهما، يليه عدد التراخيص لنشاط «الحفظ» بنسبة ١٩.٥٪، ثم نشاط «الإدارة» بنسبة ١٩.٢٪، وأخيراً نشاط «التعامل» بنسبة ١٦.٦٪. الجدول رقم (٩-٣).

الجدول رقم (٩-٣) : تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

نوع نشاط الأوراق المالية	عدد التراخيص							
	عام ٢٠١١م				عام ٢٠١٢م			
	ممارس العمل	غير ممارس العمل	الإجمالي	النسبة من الإجمالي (٪)	ممارس العمل	غير ممارس العمل	الإجمالي	النسبة من الإجمالي (٪)
التعامل	٦٠	١	٦١	١٧.١٪	٥٦	٢	٥٨	١٦.٦٪
الإدارة	٦٦	٣	٦٩	١٩.٣٪	٦٥	٢	٦٧	١٩.٢٪
الترتيب	٧٦	٣	٧٩	٢٢.١٪	٧٥	٣	٧٨	٢٢.٣٪
تقديم المشورة	٧٦	٢	٧٨	٢١.٨٪	٧٥	٣	٧٨	٢٢.٣٪
الحفظ	٦٧	٣	٧٠	١٩.٦٪	٦٦	٢	٦٨	١٩.٥٪
الإجمالي	٣٤٥	١٢	٣٥٧	١٠٠٪	٣٣٧	١٢	٣٤٩	١٠٠٪

الرسم البياني رقم (٩-٣): إجمالي عدد التراخيص لأنشطة أعمال الأوراق المالية

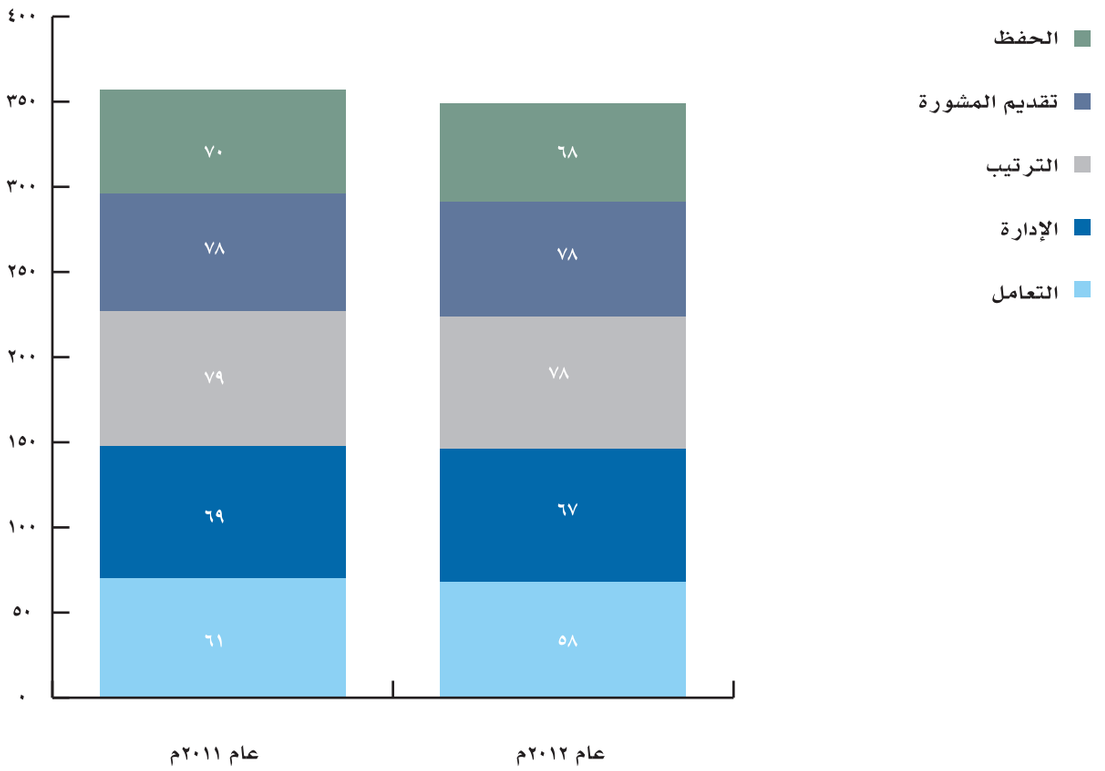

انخفض عدد الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أربعة أنشطة من أنشطة أعمال الأوراق المالية عام ٢٠١٢م إلى ٨ أشخاص مرخص لهم مقارنةً بـ ١١ شخصاً مرخصاً له عام ٢٠١١م، في حين ارتفع عدد الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاطين أو ثلاثة أنشطة بنسبة ٢٥٪ لكل منهما، واستقر عدد الممارسين لنشاط واحد عند العدد نفسه عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٩-٤).

الجدول رقم (٩-٤) : الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

عدد أنشطة الأوراق المالية	عدد التراخيص				
	عام ٢٠١١م	النسبة من الإجمالي (٪)	عام ٢٠١٢م	النسبة من الإجمالي (٪)	نسبة التغير (٪)
نشاط واحد	٢	٪٢,٤	٢	٪٢,٤	٪٠,٠
نشاطان	١٢	٪١٤,٣	١٥	٪١٧,٩	٪٢٥
ثلاثة أنشطة	٤	٪٤,٨	٥	٪٦,٠	٪٢٥
أربعة أنشطة	١١	٪١٣,١	٨	٪٩,٥	٪٢٧,٣-
جميع الأنشطة	٥٥	٪٦٥,٥	٥٤	٪٦٤,٣	٪١,٨-
الإجمالي	٨٤	٪١٠٠	٨٤	٪١٠٠	٪٠,٠

الرسم البياني رقم (٩-٤) : عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

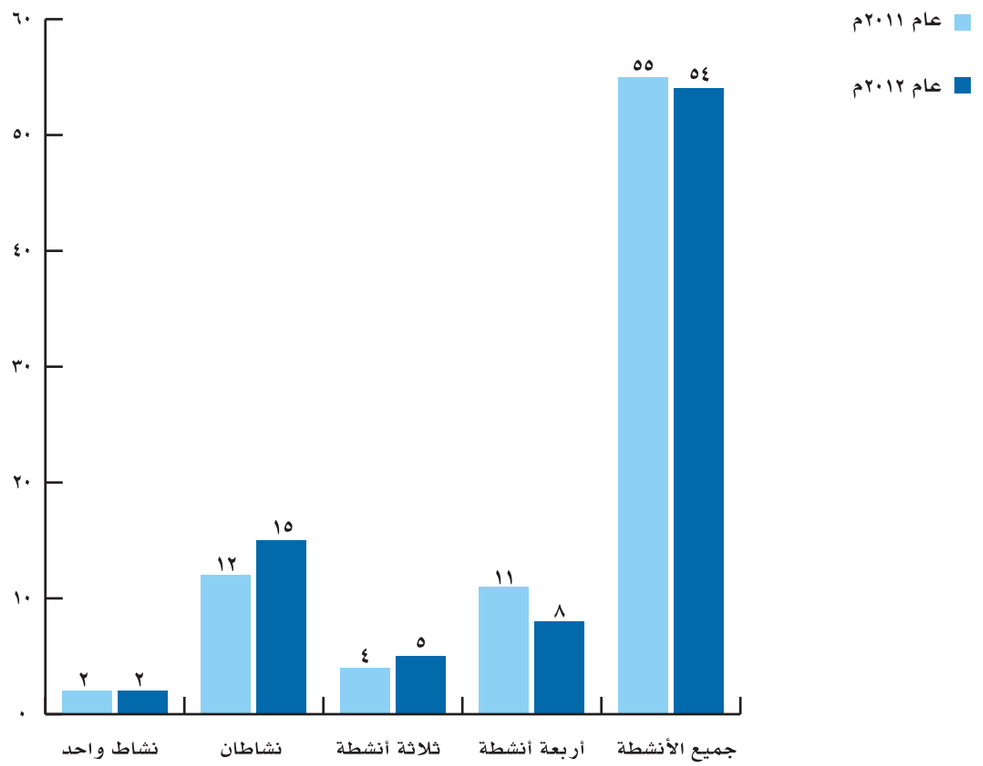

الجدول رقم (٩-٥): قائمة الأشخاص المرخص لهم ونوع أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها عام ٢٠١٢م

م	الشخص المرخص له	نوع نشاط أعمال الأوراق المالية المرخص له في ممارسته				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
١	الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٢	أموال للاستشارات المالية المحدودة				✓	✓
٣	جي آي بي كابيتال	✓	✓	✓	✓	✓
٤	دار التمويل والإستثمار المالية				✓	✓
٥	شركة ارش مملكا				✓	✓
٦	شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)	✓	✓	✓	✓	✓
٧	شركة نوردن ترست العربية السعودية		✓	✓		✓
٨	شركة الإبانة المالية				✓	✓
٩	شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال السعودية المحدودة	✓	✓	✓	✓	✓
١٠	شركة الإنماء للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
١١	شركة الأهلي المالية	✓	✓	✓	✓	✓
١٢	شركة الأول كابيتال		✓	✓	✓	✓
١٣	شركة الأولى جوجيت كابيتال	✓	✓	✓	✓	✓
١٤	شركة البحر المتوسط السعودية للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
١٥	شركة البلاد للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
١٦	شركة الجزيرة للأسواق المالية	✓	✓	✓	✓	✓
١٧	شركة الخبير المالية	✓	✓	✓	✓	✓
١٨	شركة الخير كابيتال السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
١٩	شركة الراجحي المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٢٠	شركة الرياض المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٢١	شركة السعودي الفرنسي كابيتال	✓	✓	✓	✓	✓
٢٢	شركة السعودي الهولندي المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٢٣	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	✓	✓	✓	✓	✓
٢٤	شركة العربي الوطني للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
٢٥	شركة الفريق الاول				✓	✓
٢٦	شركة المحفظة السعودية للاوراق المالية				✓	✓
٢٧	شركة المجموعة المالية-هيرميس السعودية	✓	✓	✓	✓	✓

م	الشخص المرخص له	نوع نشاط أعمال الأوراق المالية المرخص له في ممارسته				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
٢٨	شركة المستثمر للأوراق المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٢٩	شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول	✓	✓	✓	✓	✓
٣٠	شركة المستشارون الخليجيون للاستشارات المالية				✓	✓
٣١	شركة الملز المالية		✓	✓	✓	✓
٣٢	شركة الوساطة المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٣٣	شركة انتجريشن كابيتال للأوراق المالية				✓	✓
٣٤	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	✓	✓	✓	✓	✓
٣٥	شركة إتقان كابيتال	✓	✓	✓	✓	✓
٣٦	شركة إثراء المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٣٧	شركة إنفستكورب السعودية للإستثمارات المالية		✓	✓	✓	✓
٣٨	شركة أديم المالية		✓	✓		
٣٩	شركة أرباح المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٤٠	شركة أصول المالية	✓	✓	✓		
٤١	شركة أنفال كابيتال		✓	✓	✓	✓
٤٢	شركة باركليز العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٤٣	شركة بلوم للاستثمار السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٤٤	شركة بي إن بي باريبا السعودية للاستثمار	✓		✓	✓	
٤٥	شركة بيت الاتحاد المالي	✓	✓	✓		
٤٦	شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٤٧	شركة بيت الاستشارات الوطني				✓	✓
٤٨	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	✓	✓	✓	✓	✓
٤٩	شركة بيت المال الخليجي		✓	✓	✓	✓
٥٠	شركة جدوى للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
٥١	شركة جلف ون كابيتال		✓	✓	✓	✓
٥٢	شركة جي بي مورقان العربية السعودية المحدودة	✓	✓	✓	✓	✓
٥٣	شركة دراية المالية	✓	✓	✓		✓
٥٤	شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية المحدودة	✓	✓	✓	✓	✓
٥٥	شركة رسملة للاستثمار السعودية				✓	✓
٥٦	شركة رنا للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
٥٧	شركة سامبا للأصول وإدارة الإستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
٥٨	شركة ستاندرد تشارترد كابيتال العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٥٩	شركة سدرة المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٦٠	شركة سوسيتيه جنرال العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓

م	الشخص المرخص له	نوع نشاط أعمال الأوراق المالية المرخص له في ممارسته				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
٦١	شركة سويكورب	✓	✓	✓	✓	✓
٦٢	شركة شعاع كابيتال العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٦٣	شركة عودة كابيتال	✓	✓	✓	✓	✓
٦٤	شركة جولدمان ساكس العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٦٥	شركة فالكم للخدمات المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٦٦	شركة فينشر كابيتال الاستثمارية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٦٧	شركة كريديت سويس العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٦٨	شركة كي كي آر السعودية				✓	
٦٩	شركة كيو إنفست العربية السعودية		✓	✓	✓	✓
٧٠	شركة لازارد العربية السعودية المحدودة				✓	
٧١	شركة مسقط المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٧٢	شركة مكين كابيتال	✓	✓	✓	✓	✓
٧٣	شركة مورغان ستانلي السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٧٤	شركة ميريل لينش المملكة العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٧٥	شركة ميزوهو العربية السعودية				✓	✓
٧٦	شركة نومورا السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٧٧	شركة وطن للاستثمار وأعمال الأوراق المالية				✓	✓
٧٨	شركة يو بي إس العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓
٧٩	مجموعة الدخيل المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٨٠	مجموعة النفيعي للاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓
٨١	مجموعة بخيت الاستثمارية		✓	✓		✓
٨٢	مجموعة بي ام جي المالية				✓	✓
٨٣	مجموعة رؤيا المالية				✓	✓
٨٤	مجموعة كسب المالية	✓	✓	✓	✓	✓

٩-٣ الأشخاص المرخص لهم ومجموع رؤوس الأموال المدفوعة

استقر عدد الأشخاص المرخص لهم بنهاية عام ٢٠١٢م عند العدد نفسه في عام ٢٠١١م ليبلغ ٨٤ شخصاً مرخصاً له، في حين انخفض مجموع رؤوس أموالهم المدفوعة عام ٢٠١٢م بنسبة ٠,٥٪ ليبلغ ١٥,٨ مليار ريال مقارنةً بنحو ١٥,٩ مليار ريال عام ٢٠١١م. الجدول رقم (٩-٦).

الجدول رقم (٩-٦) : الأشخاص المرخص لهم ورؤوس الأموال المدفوعة

البيان	في نهاية عام ٢٠١١م	في نهاية عام ٢٠١٢م	نسبة التغير (٪)
عدد الأشخاص المرخص لهم	٨٤	٨٤	٠,٠٪
مجموع رؤوس الأموال المدفوعة (مليار ريال)	١٥,٩	١٥,٨	-٠,٥٪

الفصل العاشر

التفتيش على الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية

١٠-١ التفتيش

١٠-٢ الملاءة المالية

١٠-٣ مكافحة غسل الأموال

١٠-١ التفتيش

وفقاً لصلاحية الهيئة الواردة في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية، تُنفذ الهيئة عدداً من برامج التفتيش على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وذلك من خلال ثلاثة برامج تفتيش متخصصة هي:

١. برامج تفتيش أولية

تُنفذ هذه البرامج على الأشخاص المرخص لهم بعد حصولهم على الترخيص للتأكد من سلامة نشاطاتهم والتزامهم لما جاء في الترخيص الممنوح لهم من الهيئة.

٢. برامج تفتيش خاصة

تُنفّذ هذه البرامج بناءً على شكاوى المستثمرين أو العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم، أو أي قضايا تحال من الجهات ذات العلاقة بأعمال الأوراق المالية، أو ما تلاحظه الهيئة على أعمال الأشخاص المرخص لهم، أو متابعة الإجراءات التصحيحية لملاحظات التفتيش.

٣. برامج تفتيش دورية

تُنفّذ هذه البرامج بشكل دوري بحسب درجة المخاطر المرتبطة بأنشطة الأشخاص المرخص لهم. وتُقيّم المخاطر التي يواجهها الأشخاص المرخص لهم بشكل دوري لتحديد طبيعة الزيارات التفتيشية ونوعها، وخلال برنامج التفتيش الدوري تؤدى سلسلة من إجراءات المراجعة المختلفة تُختار بما يتناسب مع المخاطر المحتملة لأعمال الأشخاص المرخص لهم.

نفذت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م ١١٦زيارة/مهمة تفتيشية شملت ٣ زيارات تفتيشية أولية، و٩٦ زيارة/مهمة تفتيشية خاصة، و١٧ زيارة تفتيشية دورية مقارنةً بـ ١١٤ زيارة تفتيشية عام ٢٠١١م. وتصدرت الزيارات التفتيشية الخاصة القائمة إذ بلغت نسبتها ٧١,٩٪ و ٨٢,٨٪ عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م على التوالي. وقد انخفض عدد الجولات التفتيشية الدورية عام ٢٠١٢م بنسبة ١٥,٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. الجدول رقم (١٠-١).

الجدول رقم (١٠-١): الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

النوع	عام ٢٠١١ م		عام ٢٠١٢ م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
زيارة تفتيشية أولية	١٢	١٠,٥٪	٣	٢,٦٪	-٧٥,٠٪
زيارة/مهمة تفتيشية خاصة	٨٢	٧١,٩٪	٩٦	٨٢,٨٪	١٧,١٪
زيارة تفتيشية دورية	٢٠	١٧,٥٪	١٧	١٤,٧٪	-١٥,٠٪
الإجمالي	**١١٤**	**١٠٠٪**	**١١٦**	**١٠٠٪**	**١,٨٪**

ارتفع إجمالي عدد الزيارات/المهمات التفتيشية الخاصة عام ٢٠١٢م إلى ٩٦ بنسبة ١٧,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. وبلغ عدد الزيارات/المهمات التفتيشية الخاصة بقضايا شكاوى مستثمرين أو إحالات واردة من جهات أخرى ما مجموعه ٦٢ زيارة/مهمة بنسبة ارتفاع بلغت ٧٧,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. ونُفذت ٣١ متابعة للإجراءات التصحيحية لملاحظات التفتيش عام ٢٠١٢م، ممثلة نسبة ٣٢,٣٪ من إجمالي الزيارات /المهمات التفتيشية. وكذلك أُجريت ٣ زيارات تفتيشية لغرض المتابعة مقارنةً بـ ٧ زيارات عام ٢٠١١م. الجدول رقم (١٠-٢).

الجدول رقم (١٠-٢): الزيارات/المهمات التفتيشية الخاصة التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

النوع	عام ٢٠١١ م		عام ٢٠١٢ م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
شكاوى مستثمرين أو إحالات واردة من جهات أخرى	٣٥	٤٢,٧٪	٦٢	٦٤,٦٪	٧٧,١٪
متابعة الإجراءات التصحيحية لملاحظات التفتيش	٤٠	٤٨,٨٪	٣١	٣٢,٣٪	-٢٢,٥٪
زيارات تفتيشية لغرض المتابعة	٧	٨,٥٪	٣	٣,١٪	-٥٧,١٪
الإجمالي	٨٢	١٠٠٪	٩٦	١٠٠٪	١٧,١٪

١٠-٢ الملاءة المالية

نصت الفقرة (ب/٤) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم على أنه يجب على الشخص المرخص له التزام مبدأ الكفاية المالية وذلك بالاحتفاظ بموارد مالية كافية بحسب القواعد التي تحددها الهيئة. وللتأكد من هذا الالتزام تُراجع الهيئة ما يلي:

١. تقارير الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم.
٢. اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق.
٣. الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية.

وفي ضوء ذلك، بلغ إجمالي عدد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم ٨٣٥ مراجعة عام ٢٠١٢م، منها ٨٠٥ مراجعة دورية للكفاية المالية، بانخفاض نسبته ١٩,٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م، وذلك نظراً لإلغاء التراخيص لعدد من الأشخاص المرخص لهم. وتمت الموافقة على اتفاقية واحدة لقروض تالية الاستحقاق، ونُفذت ٢٣ مراجعة للتحقق من الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم عند تعهدهم بتغطية طرح أوراق مالية عام ٢٠١٢م، كذلك رُوجعت ٦ خطط تصحيحية تقدم بها أشخاص مرخص لهم لرفع صافي رأس المال فوق الحد الأدنى. الجدول رقم (١٠-٣).

الجدول رقم (١٠-٣): تصنيف أعداد المراجعة المالية للأشخاص المرخص لهم

النوع	عام ٢٠١١ م		عام ٢٠١٢ م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مراجعة دورية للكفاية المالية	٩٩٢	٪٩٦,١	٨٠٥	٪٩٦,٤	٪١٨,٩-
مراجعة التحقق من الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم عند تعهدهم بتغطية طرح أوراق مالية	١٥	٪١,٥	٢٣	٪٢,٨	٪٥٣,٣
مراجعة اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق	٧	٪٠,٧	١	٪٠,١	٪٨٥,٧-
مراجعة خطط عمل لرفع صافي رأس المال فوق الحد الأدنى	١٨	٪١,٧	٦	٪٠,٧	٪٦٦,٧-
الإجمالي	**١٠٣٢**	**٪١٠٠**	**٨٣٥**	**٪١٠٠**	**٪١٩,١-**

١٠-٣ مكافحة غسل الأموال

تُراقب الهيئة التزام الأشخاص المرخص لهم لقواعد مكافحة غسل الأموال والأنظمة ذات الصلة من خلال تنفيذ برامج تفتيش متخصصة. وتعمل الهيئة بالتعاون مع وحدة التحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى على تنسيق جميع الأمور ذات العلاقة.

وبناءً عليه، وصل عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة خلال عام ٢٠١٢م والمتعلقة بمعالجة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية ١٩٥٨ معاملة/زيارة، ومثلت عام ٢٠١٢م نسبة ٩٦,٥٪ من إجمالي المعاملات والزيارات الميدانية. وارتفع عدد معالجة الحالات المتعلقة بالأشخاص الغير مرخص لهم عام ٢٠١٢م إلى ١٩ معالجة بنسبة ٢٨٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١١م. الجدول رقم (١٠-٤).

الجدول رقم (١٠-٤): الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

نوع الأعمال	عام ٢٠١١م		عام٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
معالجة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية	٢٤٠١	٩٥,٩٪	١٩٥٨	٩٦,٥٪	-١٨,٥٪
معالجة طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	٩٢	٣,٧٪	٤٧	٢,٣٪	-٤٨,٩٪
الزيارات الميدانية للأشخاص المرخص لهم	٦	٠,٢٪	٥	٠,٢٪	-١٦,٧٪
معالجة الحالات المتعلقة بالأشخاص الغير مرخص لهم	٥	٠,٢٪	١٩	٠,٩٪	٢٨٠,٠٪
الإجمالي	**٢٥٠٤**	**١٠٠٪**	**٢٠٢٩**	**١٠٠٪**	**-١٩,٠٪**

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل الحادي عشر

توعية المستثمر

١١-١ الأنشطة والبرامج الإعلامية

١١-٢ أنشطة وبرامج التواصل مع الجمهور

١١-٣ الأنشطة والبرامج التوعوية

١١-١ الأنشطة والبرامج الإعلامية

١١-١-١ نشر المواد الإعلامية والقرارات

قامت الهيئة بنشر العديد من المواد الصحفية والإعلامية التي تتناول الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو تلك التي تتناول شرحها وتفسيرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك نشرها في مواقع الإعلام الاجتماعي التابعة لهيئة السوق المالية عبر (فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب). وأطلقت الهيئة عام ٢٠١٢م قناة فيديو على الإنترنت تبث مقاطع فيديو للتوعية المالية وبرامج الهيئة الموجهة لتوعية المستثمرين. وبلغ عدد المواد الصحفية المنشورة عام ٢٠١٢م ما يزيد على ٧٢٨ مادة إعلامية، كذلك بلغ عدد الرسائل التوعوية والردود التفاعلية التي بُثت على مواقع الإعلام الاجتماعي للهيئة نحو ١٠٨٥ رسالة توعوية، إلى جانب نشر ٣٤ عدداً من الصفحة التوعوية الأسبوعية التي تصدرها الهيئة في صحيفة الشرق (صفحة المستثمر) والتي تهدف إلى توعية المستثمرين في السوق المالية إضافة إلى الشركات المُدرجة والأشخاص المرخص لهم.

١١-١-٢ حملات الإعلان في التلفزيون والصحف المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعي

نفذت الهيئة عدداً من الحملات الإعلانية التي تهدف إلى تثقيف المتعاملين في السوق المالية بالطرق السليمة للاستثمار التي تجنبهم الوقوع في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وتحذرهم من التعامل مع أشخاص غير مرخص لهم.

أطلقت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م حملة صحفية واحدة، وبلغ إجمالي عدد أيام عرضها ٣٠ يوماً، في حين وصل إجمالي عدد مرات الظهور ١٣مرة. كذلك أطلقت حملة إلكترونية على أحد المواقع الإلكترونية لمدة ٩ أشهر، وبلغت مرات الظهور ٣١.٣ مليون مرة.

١١-٢ أنشطة وبرامج التواصل مع الجمهور

أنهت الهيئة مشروع تأسيس نظام مركز الاتصال، وأطلقت نظام (iAgent) ليكون النظام الرئيس للهيئة لخدمة العملاء. ويقوم النظام باستقبال ومتابعة جميع أنواع الاتصالات الواردة سواءً أكانت عن طريق الهاتف أم البريد الإلكتروني أم الفاكس، ويقوم بحفظ البيانات الأساسية للمتصل (الاسم وبيانات الاتصال) والغرض من الاتصال، ومن ضمن المميزات الأساسية للنظام ربطه مع نظام شكاوى المستثمرين ليتسنى رفع الشكاوى مباشرةً من قبل موظفي مركز الاتصال إلى إدارة شكاوى المستثمرين بعد التأكد من اكتمال ووضوح الشكوى. كذلك من أهم مميزاته خاصية الرسائل القصيرة (SMS) لتزويد المشتكي برقم الشكوى فور رفع الشكوى إلى نظام شكاوى المستثمرين. وأيضاً يُصدر النظام تقارير دقيقة عن طبيعة وتفاصيل الاتصالات. وقد تلقى وتعامل مركز الاتصال بالهيئة مع ٤٠٠٠ اتصال خلال عام ٢٠١٢م، منها ٢٣٣٥ اتصالاً هاتفياً تمثل نسبة ٥٨٪ من مجموع عدد الاتصالات، و ١٤٠١ رسالة إلكترونية و ٢٦٤ رسالة فاكس.

١١-٣ الأنشطة والبرامج التوعوية

١١-٣-١ إصدار وتوزيع الكتيبات التوعوية

أصدرت الهيئة كتيبين في عام ٢٠١٢م هما: «كيف تقرأ تقرير مجلس الإدارة» و «أمثلة على بعض السلوكيات المخالفة»، لينضما إلى الكتيبات التوعوية والتحذيرية الأخرى التي أصدرتها الهيئة خلال الأعوام الماضية ليصبح إجماليها ١٦ كتيباً. ووزعت الهيئة هذه الكتيبات من خلال مشاركاتها المختلفة.

كذلك قامت الهيئة بالآتي:

- توزيع أكثر من ٤١ ألف مطبوعة على الجمهور المستهدف باستخدام مختلف قنوات التوزيع كالمشاركة بأجنحة في المؤتمرات والندوات، والتوزيع في المطارات ومحطات القطار والمراكز الصيفية والاجتماعية والخيرية وكذلك المدارس الحكومية والأهلية في مختلف مناطق المملكة. إضافةً إلى ما يطبع ويوزع عن طريق الأشخاص المرخص لهم والشركات المساهمة المُدرجة في السوق المالية على

عملائهم والفئات المستهدفة لديهم من خلال الفروع وصالات التداول واجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة.

- طباعة وتوزيع ٢٥٤ ألف نسخة من مجلة المستثمر الذكي (الأعداد من ١ إلى ٦) في الأماكن العامة والمدارس وأثناء مشاركات الهيئة المختلفة على شكل باقات تحتوي كل باقة على عدة أعداد.
- طباعة وتوزيع ٢٠ ألف مطوية لمحاضرة التاءات السبعة التوعوية، وطباعة وتوزيع ٢٠ ألف حصالة ورقية، و ١٠ آلاف كراسة ألوان.
- إصدار العددين الخامس والسادس من مجلة «المستثمر الذكي» الموجهة إلى الأطفال في مراحلهم الدراسية الأولية. وتهدف هذه المجلة إلى تيسير مفاهيم الادخار والاستثمار وتقديمها إلى جمهور الأطفال في قالب خفيف ومسلٍ، وقد وُزّعَ من العدد الخامس والسادس ما يقارب ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.
- استمرار التعاون مع فيزا العالمية بإصدار لعبة تعليمية، وتوزيع ١١٣٠٠ ألف نسخة منها.
- تحديث محتوى وتصميم كتيب "أمثلة لبعض السلوكيات المخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية" ليصبح الدليل التوعوي السادس عشر.
- ترجمة كتيبات التوعية للغة الإنجليزية ونشرها في موقع الهيئة الإلكتروني.
- نشر كتيب "توعية استثمارية" في الموقع الإلكتروني للهيئة وهو يجمع مواد صحفية توعوية وتثقيفية نُشرت خلال عام ٢٠١١ م في الصحف المحلية.

١١-٣-٢ إقامة حملات المعارض التوعوية المتنقلة والمشاركة في المعارض الدولية

استمرت الهيئة في مشروع المعارض المتنقلة التي أقيمت في ٨ مدن في مختلف مناطق المملكة، حيث أقيمت معارض في أسواق تلك المدن والمحافظات تواصلت من خلالها مع الزوار من الفئات المستهدفة.

ووصل عدد حملات المعارض التوعوية المتنقلة إلى ٣٢ حملة. وشهدت تلك الحملات حضوراً لافتاً من الزوار، إذ حضرها نحو ٣,٥ مليون زائر. الجدول رقم (١١-١).

الجدول رقم (١١-١): حملات المعارض التوعوية المتنقلة التي نظمتها الهيئة عام ٢٠١٢م

م	المدينة/المحافظة	عدد حملات المعارض المتنقلة	عدد الزوار
١	الرياض	٢٢	٢٥٥٤٩٥٢
٢	جدة	١	٥٦٥٠٠٠
٣	الأحساء	٣	٤٠٢٣٥٠
٤	القصيم	٢	٣٠٥٠
٥	حائل	١	١٢٠٠
٦	الخرج	١	١٠٠٠
٧	ينبع	١	٥٠٠
٨	الخبر	١	٢٠
	الإجمالي	٣٢	٣٥٢٨٠٧٢

كذلك نظمت الهيئة عدداً من أجنحة التوعية في جملة من المناسبات خلال عام ٢٠١٢م منها:

- TEDx المناهج في مدينة الرياض.
- مركز الجبيل الصناعية للعلوم والذي أقيم في مدينة الجبيل الصناعية.
- برنامج الأيتام في الرياض.
- المعرض الدولي للكتاب في الرياض في دورته السادسة.
- الكرنفال السنوي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

١١-٣-٣ برنامج المستثمر الذكي

إن المهمة الرئيسة لبرنامج المستثمر الذكي تتمثل في تحويل قواعد التعاملات المالية الصحيحة والسلوكيات الإيجابية في الثقافة المالية إلى مواد تفاعلية مع الفئات المستهدفة. حيث يستهدف البرنامج الأبناء والنشء من الجنسين من عمر الخامسة إلى الرابعة عشرة، وقد قُسموا إلى فئتين بحسب النطاق التعليمي: طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية العليا (الرابع ـ الخامس ـ السادس)، وطلاب وطالبات المرحلة المتوسطة في مدارس مناطق المملكة كافة. كذلك يولي البرنامج اهتماما بأولياء الأمور من الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات لشرح المبادئ المالية لتوصيل المعلومة بشكل أوضح للأبناء. وحرصت الهيئة على تنويع مكونات برنامج المستثمر الذكي لتشمل: موقع المستثمر الذكي على الإنترنت، وصفحات التواصل الاجتماعي، وبرنامج التوعية المدرسية، وبرنامج التوعية العامة، والبرامج الإعلامية التوعوية، وأخيراً برنامج سفير المستثمر الذكي.

ويستهدف برنامج «سفير المستثمر الذكي» كل مهتم بتوعية الأبناء من الطلاب والطالبات. وأقامت الهيئة ٥ دورات تدريبية في عدة مناطق لعدد من المهتمين وزُوّدوا بالأدوات اللازمة لإقامة العروض. ومن الأدوات التوعوية المضافة للبرنامج في عام ٢٠١٢م، برنامج التوعية عن طريق حقيبة الانتظار، الذي يستطيع من خلاله المعلم القائم مقام معلم لم يحضر أن يستغل حصة الانتظار بعرض مفيد للمستثمر الذكي.

١١-٣-٤ الزيارات المدرسية التوعوية

نفذت الهيئة عدداً من الزيارات المدرسية التوعوية في مختلف مدن/محافظات المملكة؛ إذ غُطيت ١٢مدينة/محافظة في المملكة بالزيارات المدرسية، وبلغ عدد المدارس التي زارتها الهيئة ٢٩٢ مدرسة. ووصل إجمالي عدد الطلاب/الطالبات المستفيدين من الزيارات التوعوية ١٠٢٣٦طالب/طالبة، وُزع عليهم ١١٠٧٠ باقة تحتوي كل منها على الأعداد السبعة من مجلة "المستثمر الذكي". الجدول رقم (١١-٢).

الجدول رقم (١١-٢): الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن/محافظات المملكة في عام ٢٠١٢م

م	المدينة/المحافظة	العدد		
		المدارس	الطلاب/الطالبات المستفيدين	عدد الباقات الموزعة لمجلة «المستثمر الذكي»
١	الرياض	١٠٩	٥٦٠٠	٥٩٥٠
٢	المنطقة الشرقية	١٤	٣٨٤	٤٠٠
٣	الأفلاج	٤	١٥٠	٢٠٠
٤	حفر الباطن	١٨	٢٤٠	٣٠٠
٥	القصيم	٢٣	١٧٥	٢٥٠
٦	المدينة المنورة	٢٠	٣٧٥	٤٠٠
٧	ينبع	٩	٦٣٠	٧٠٠
٨	تبوك	١٦	٧٣٠	٧٥٠
٩	الجوف	١٠	٣٣٧	٣٥٠
١٠	حائل	١٢	٢٨٧	٣٠٠
١١	الأحساء	٣١	٣٧٣	٤٥٠
١٢	خميس مشيط	٥	٤٩٢	٥٢٠
١٣	برنامج سفير المستثمر الذكي	٤	٤٥٤	٥٠٠
	الإجمالي	٢٩٢	١٠٢٣٦	١١٠٧٠

١١-٣-٥ عقد الندوات وحلقات العمل ورعايتها

قامت الهيئة في هذا المجال خلال عام ٢٠١٢م بالآتي:

- عقدت حلقات عمل متخصصة عنوانها "الجمعيات العمومية وإعداد تقرير مجلس الإدارة" للشركات المُدرجة في السوق المالية في ثلاث مدن.
- عقدت حلقات عمل متخصصة عنوانها "نظام النماذج الإلكترونية" للشركات المساهمة المُدرجة في السوق المالية في مدينتي الرياض وجدة، وذلك بغرض تعريف الشركات بالنظام وإعلان إطلاقه التجريبي.
- نظمت ٣ حلقات عمل تعريفية لقواعد الكفاية المالية على مدى ثلاثة أيام لجميع المختصين من الأشخاص المرخص لهم وغيرهم من المهتمين، وذلك بالتعاون مع شركة «نازداك أومكس»، لتقديم نظرة عامة وشرح لمتطلبات ومعايير قواعد الكفاية المالية.
- عقدت الهيئة برنامجاً تدريبياً بعنوان (التنظيم والتفتيش والرقابة على الوسطاء في السوق) بالتعاون مع هيئة الأسواق والأوراق المالية الأمريكية في الرياض مدته ثلاثة أيام، واستهدف البرنامج موظفي هيئة السوق المالية ومشاركين من أسواق المال الخليجية والإقليمية وممثلين للأشخاص المرخص لهم في المملكة.

نَستَثمِرُ في الثِقة

الفصل الثاني عشر

تنظيم البيئة الداخلية للهيئة وتطويرها

١٢-١ تطوير البيئة الداخلية والتنظيم الإداري

١٢-٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية

١٢-١ تطوير البيئة الداخلية والتنظيم الإداري

قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م بالعديد من المهام والمبادرات الهادفة إلى تحسين الأداء وتطوير بيئة العمل الداخلية وذلك في عدة مجالات منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١٢-١-١ التوظيف والتعاون مع مستشارين

استمرت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م في بناء مواردها البشرية واستقطاب الكفاءات الوطنية الواعدة، والاستعانة حسب الحاجة بالخبرات المحلية والأجنبية. ويمكن إيجاز ما تم في هذا الجانب في الآتي:

- استُقطِب ٦٦ موظفاً وموظفةً من ذوي الكفاءات العالية في عام ٢٠١٢م، ليصبح إجمالي عدد موظفي الهيئة ٦٧٧ موظفاً وموظفةً، بنسبة زيادة بلغت ٦,٣٪ مقارنةً بالعام السابق.
- اُستعين ببعض بيوت الخبرة المحلية والأجنبية عام ٢٠١٢م لتقديم الاستشارات في مجال الأسواق المالية لعدد من إدارات الهيئة.
- اُستعين بعدد محدود جداً من المختصين في مجال الأسواق المالية من جملة من الدول لشغل وظائف استشارية تخصصية في بعض إدارات الهيئة.
- بلغت السعودة بنهاية عام ٢٠١٢م نسبة ٩٨,٥٪، وشكلت نسبة الموظفات السعوديات ١٠٪.

١٢-١-٢ تطوير الموارد البشرية

عقدت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م العديد من البرامج التدريبية والتأهيلية، يمكن إيجازها في التالي:

- نُفذ ٢٣ برنامجاً تدريبياً داخلياً.
- التحق ٨٦١ موظفاً وموظفةً من منسوبي الهيئة ببرامج تدريب قصيرة.
- التحق ١٤ موظفاً وموظفةً ببرنامج التدوير الوظيفي.
- التحق ٢٥ موظفاً وموظفةً ببرامج اللغة الإنجليزية داخل المملكة.
- التحق ١٦ موظفاً وموظفةً ببرامج اللغة الإنجليزية خارج المملكة.
- بلغ عدد البرامج التدريبية القصيرة التي التحق بها موظفي الهيئة ٦٩٦ برنامجاً عُقدت داخل المملكة وخارجها.
- التحق ٨١ موظفاً وموظفةً ببرامج إكمال الدراسة بنظام الانتساب.
- ابتُعث ١٥ موظفاً وموظفةً للالتحاق ببرامج تدريبية على رأس العمل في منظمات وهيئات دولية مماثلة.
- ابتُعث ٢٦ موظفاً وموظفةً لإكمال دراستهم خارج المملكة، ليصبح إجمالي من هم في برنامج الابتعاث ٤٥ موظفاً وموظفة.
- تخرج من برنامج الابتعاث ٢٦ موظفاً وموظفةً.

١٢-١-٣ تخطيط الأعمال الإستراتيجي

وضعت الهيئة إستراتيجيتها في إطار يتماشى مع رؤيتها ورسالتها، وقيمها تجاه أطراف السوق المالية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية الرئيسية التي ترتكز على حماية المستثمر، وتطوير السوق المالية، إضافة إلى مواكبة التطورات والممارسات الحديثة ذات العلاقة. وتقوم الهيئة عبر الإدارة المعنية بمتابعة تنفيذ خطة الهيئة الإستراتيجية وقياس الأداء بشكل سنوي بعد تحديد الأهداف على المستويات المختلفة بالهيئة والتي روعي فيها ضمان ارتباط الأهداف على جميع المستويات بأهداف الهيئة الإستراتيجية.

كما قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م بوضع خطة عمل تهدف إلى مساعدة إدارات ووحدات الهيئة المختلفة لرفع كفاءة وجودة عملياتها وصولاً للتميز المؤسسي، كما تهدف إلى توحيد هيكل السياسات والإجراءات والموائمة بينهما، بغية نشر ثقافة التحسين المستمر لأعمال إدارات الهيئة المختلفة للوصول إلى درجة متقدمة من الجودة والكفاءة التشغيلية.

١٢-١-٤ تعزيز الدور الاجتماعي للهيئة

سعت الهيئة خلال عام ٢٠١٢م إلى تعزيز دورها الاجتماعي من خلال المساهمات التالية:

- نظمت الهيئة برامج تدريبية لعدد من منسوبي بعض الهيئات المنظمة للأسواق المالية بدول الخليج العربي، وقد تضمنت هذه البرامج اطلاعهم على أهم الممارسات المهنية في مجال عمل هيئة السوق المالية.
- شاركت الهيئة في ثلاث فعاليات مدتها عشرة أيام من أيام المهنة في عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المحلية والإقليمية.
- استقطبت الهيئة عدداً من الطلاب الجامعيين المميزين دراسياً لقضاء فترة التدريب التعاوني لديها، وتختلف مُدد التدريب بحسب الجهة التعليمية، وتتراوح بين (٦-٢٨) أسبوعاً، ووصل عدد طلاب التدريب التعاوني عام ٢٠١٢م إلى ٥٩ طالباً وطالبة.

١٢-٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية

تنفيذاً للتوجيهات الصادرة بالأمر السامي الكريم رقم (٨١٨٩/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩ هـ بشأن تشكيل لجنة في كل جهة حكومية تحت اسم "لجنة التعاملات الإلكترونية" ترتبط بالمسؤول الأول في تلك الجهة أو من ينيبه وتكون معنية بكل ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية وتحديد متطلبات التنفيذ اللازمة بالتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى، ونظراً إلى الأهمية التي تشكلها اللجنة وأهمية التحول إلى التعاملات الإلكترونية، وإشارة إلى القرار رقم (٢١ / ر م س) وتاريخ ١٤٣١/١١/٢٣ هـ الموافق ٢٠١٠/٢/٧ م، والقرار رقم (١٧/ رم س) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٠ هـ الموافق ٢٠١١/٦/٢٢ م صدر قرار رئيس مجلس هيئة السوق المالية رقم (٤٠/ ر م س) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢١ هـ الموافق ٢٠١٢/٩/٨ م القاضي بإعادة تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية برئاسة معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية.

وتتولى اللجنة مسؤولية الإشراف التام على تنفيذ خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة، والتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى.

ومن أهم الأعمال التي أنجزتها الهيئة في هذا الجانب عام ٢٠١٢ م ما يلي:

أولاً: برنامج «يسّر»

قامت الهيئة بالعديد من المبادرات خلال عام ٢٠١٢م، من أهمها التالي:

- إعداد الخطة التفصيلية للتحول للتعاملات الإلكترونية في الهيئة وفق مفاهيم ومعايير برنامج «يسّر» للتعاملات الإلكترونية التي تواكب مخرجاتها مخرجات التقرير الرابع لقياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.
- إطلاق عدد من الأنظمة والخدمات الإلكترونية التي تخدم عملاء الهيئة والمستفيدين من خدماتها، ومنها على سبيل المثال:
  - نظام التراخيص.
  - نظام التسجيل والإدراج.
  - نظام التوظيف الإلكتروني.
  - نظام الإفصاح المستمر.
  - نظام الموردين.
  - مركز اختبارات الهيئة.
- تدشين مركز الاتصال الخاص بالهيئة.
- توقيع اتفاقية تقديم خدمة التصديق الصادرة عن المركز الوطني للتصديق الرقمي (الانتهاء من المرحلة الأولى).
- الانتهاء من ربط الهيئة مع قناة التكامل في برنامج "يسّر" للتعاملات الإلكترونية (المرحلة الأولى).

ثانياً: أمن المعلومات

حققت الهيئة العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠١٢م منها:

- الحصول على شهادة «الآيزو العالمية ISO 27001» في مجال أمن المعلومات للسنة الثانية على التوالي، بعد نجاح التدقيق الخارجي لتقنية وأمن المعلومات والسياسات والإجراءات والعمليات المتعلقة به، والتي عملت الهيئة على تطويرها وتطبيقها.
- تطبيق سياسات أمن المعلومات وتنفيذ برامج التوعية لها لجميع منسوبي الهيئة.
- تدشين وتفعيل إدارة المخاطر التقنية وفق أفضل الممارسات العالمية.
- مراجعة الأنظمة الأمنية لجميع التطبيقات الجديدة والعمل على تحديد الثغرات الأمنية والسعي على إغلاقها.
- تفعيل خدمة حماية موقع الهيئة الرسمي من الهجمات الهادفة لحجب الخدمة؛ وذلك لضمان المحافظة على استمرارية الخدمة وتقليل المخاطر الأمنية على الموقع.

ثالثاً: الأنظمة الداخلية

من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال عام ٢٠١٢م الآتي:

- الانتهاء من مشروع نظام خدمات تقنية المعلومات وإطلاق الخدمة لجميع منسوبي الهيئة، ويقدم المشروع عدداً من الفوائد منها :
  - تطوير أسلوب عرض الخدمات التقنية.
  - التمكين من الاستفادة من الخدمات التقنية والدعم الفني بمرونة أعلى.
  - تحسين وقت الاستجابة لحل المشاكل التقنية وإجراء التغييرات التقنية دون المساس باستمرارية العمل.
  - توفير واجهة مستخدم مبسطة وسهلة الاستخدام، مع الحفاظ على الفعالية في الوقت ذاته.
  - توفير أدوات قياس متطورة تسهم في الارتقاء بأداء وإنتاجية مختلف وحدات إدارة تقنية المعلومات.
  - توافق النظام وتكامله مع العديد من الأنظمة الأخرى وفق المقاييس العالمية والتي تم بموجبها دعم الإجراءات داخل إدارة تقنية المعلومات.
- العمل على تفعيل تصميم البنية المؤسسية ودعم تقنية الأعمال لتلبي المعايير وأطر العمل اللازمة لتحقيق رؤية الهيئة وأهدافها في ظل وجود الكفاءات البشرية المتميزة والخطط المستقبلية الواعدة.

الجدول رقم (١٢-١): أبرز الخدمات التقنية التي قدمتها الهيئة خلال عام ٢٠١٢ م

العنصر	العدد
المشاريع	٣٧
مهمات العمل	٦
عدد الأشخاص المساهمين في تطوير المشاريع	١٨٥
وثائق متطلبات الأعمال	٤
وثائق متطلبات الأعمال التحسينية	١٤
محاضرات تدريبية لاستخدام تقنية شيربوينت	٤
طلبات الدعم الفني	٨٢٥٤
عدد التهديدات لموقع الهيئة الإلكتروني	١٠٤٨٦
عدد هجمات الفيروسات	١٨٦١١
عدد رسائل البريد الإلكتروني المزعجة	٩٨٠٦٤٤
عدد رسائل البريد الإلكتروني الواردة	٩١٢٧٤٨١
عدد رسائل البريد الإلكتروني الصادرة	١١١٩٣٨٧
حجم بيانات البريد الإلكتروني (جيجا بايت)	١٥٣

الفصل الثالث عشر

لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

١٣-١ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

١٣-٢ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

١٣-١ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

شُكلت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عملاً بالمادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية التي تقضي بتكوين لجنة من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات والأسواق المالية ويتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية، والمالية، والأوراق المالية، للفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعدهما وتعليماتهما فيما يتعلق بالحق العام والحق الخاص، وذلك وفقاً لقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٢-٢٠٠٥م وتاريخ ١٤٢٥/١١/٧هـ، وتم التجديد لأعضائها لثلاث سنوات ابتداءً من ١٤٣٢/١/١٨ هـ، وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء هم:

- المستشار الدكتور محمد بن عبدالله المرزوقي (رئيساً)
- المستشار الدكتور خالد بن حسن بانصر (عضواً)
- المستشار الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري (عضواً)
- المستشار الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن (عضواً)

عُين بتاريخ ١٤٣٣/٣/١٣هـ

ولتحقيق التواصل الأمثل مع الأطراف ذات العلاقة، قامت أمانة لجان الفصل خلال عام ٢٠١٢م بما يلي:

- نشر قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف للأعوام ١٤٣١/١٤٣٢هـ باللغة العربية، في الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية (www.crsd.org.sa).
- نشر قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف للأعوام ١٤٢٨/١٤٢٩/١٤٣٠هـ باللغة الانجليزية، في الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- إرسال رسائل نصية للتبليغات، وقد بلغ إجمالي عدد الرسائل النصية المرسلة إلى أطراف الدعاوى خلال عام ٢٠١٢م ١٠٩٠ رسالة نصية.

وتشير البيانات إلى ارتفاع القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عام ٢٠١٢م، إذ بلغت ١٦٥ قضية مقارنةً بـ ١١٠ خلال العام السابق. وشكلت القضايا المدنية النسبة الكبرى خلال عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م، فقد بلغت نسبة ٧٣,٦٪ و ٦٤,٨٪ من إجمالي القضايا على التوالي. ومن الملاحظ ارتفاع القضايا الإدارية بالنسبة الكبرى خلال عام ٢٠١٢م مقارنةً بالعام السابق. الجدول رقم (١٣-١).

كذلك تم الانتهاء من ٢٠ قضية من القضايا الواردة عام ٢٠١٢م مقارنةً بـــ ٢٩ قضية وردت وتم الانتهاء منها خلال عام ٢٠١١م. ومثلت القضايا المدنية ما نسبته ٦٥,٠٪ من اجمالي القضايا المنتهية، في حين احتلت القضايا الجزائية والإدارية المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بنسب بلغت ٢٠,٠٪ و ١٥,٠٪ على التوالي. الجدول رقم (١٣-٢).

الجدول رقم (١٣-١) : القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية[٣٣]

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م	
	العدد	النسبة من الإجمالي(٪)	العدد	النسبة من الإجمالي(٪)
قضية مدنية	٨١	٧٣,٦٪	١٠٧	٦٤,٨٪
قضية إدارية	٢	١,٨٪	٢١	١٢,٧٪
قضية جزائية	٢٧	٢٤,٥٪	٣٧	٢٢,٤٪
الإجمالي	١١٠	١٠٠٪	١٦٥	١٠٠٪

٣٣) القضايا المدنية هي دعاوى الحق الخاص ذات العلاقة بالمسؤولية المدنية التي تقام من المستثمرين في الأوراق المالية على الأشخاص المرخص لهم أو فيما بينهم أو بين الأشخاص المرخص لهم، والقضايا الإدارية هي دعاوى التظلم من القرارات والإجراءات الصادرة عن هيئة السوق المالية أو السوق، أما القضايا الجزائية فهي دعاوى الحق العام التي تقام على المخالفين لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق وقواعدهما وتعليماتهما.

الجدول رقم (١٣-٢): عدد القضايا المنتهية مما ورد في العام نفسه بحسب نوع القضية

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
قضية مدنية	٢٥	٪٨٦,٢	١٣	٪٦٥,٠
قضية إدارية	٠	٪٠,٠	٣	٪١٥,٠
قضية جزائية	٤	٪١٣,٨	٤	٪٢٠,٠
الإجمالي	**٢٩**	**٪١٠٠**	**٢٠**	**٪١٠٠,٠**

الرسم البياني رقم (١٣-١) : عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية والقضايا المنتهية مصنفةً بحسب نوع القضية

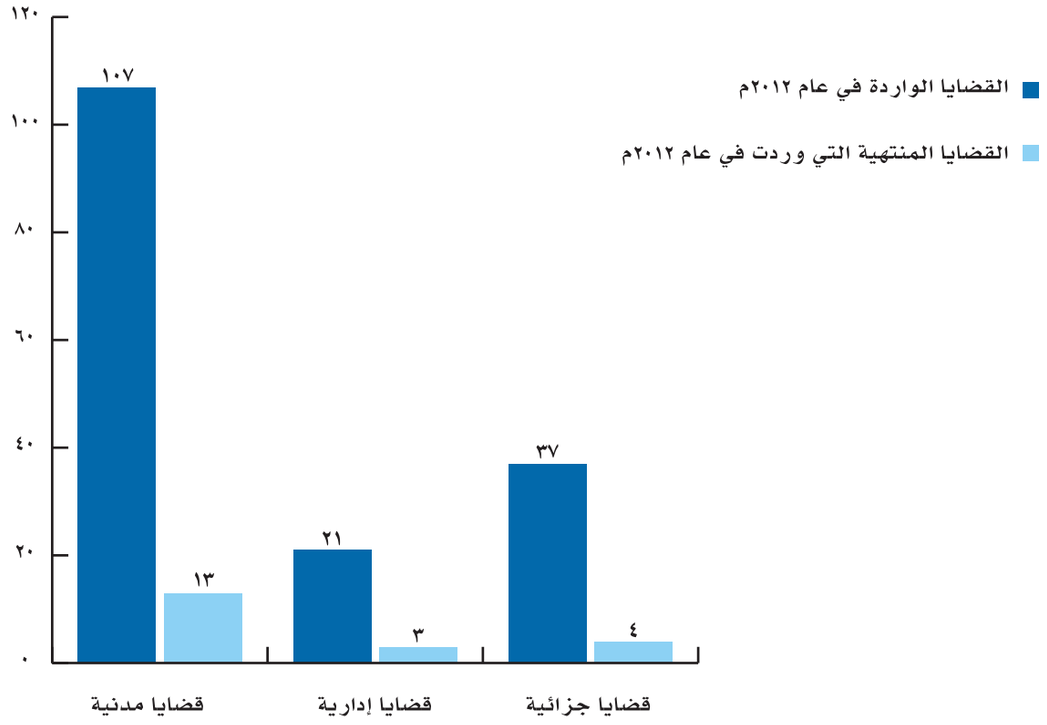

وفي ما يتعلق بقرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عام ٢٠١٢م، أصدرت اللجنة ١٦٦ قراراً لمختلف أنواع القضايا الثلاث؛ المدنية، والإدارية، والجزائية، وذلك بارتفاع نسبته ٢٤,٨٪ مقارنةً بالعام السابق. وشكلت القرارات الصادرة بخصوص قضايا مدنية ما نسبته ٦٢,٧٪ من إجمالي القرارات لعام ٢٠١٢م، في حين مثلت القرارات الصادرة بخصوص القضايا الجزائية والإدارية نحو ٣١,٣٪، و٦,٠٪ على التوالي. الجدول رقم (١٣-٣).

الجدول رقم (١٣-٣): القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضية مدنية	١٠٧	٨٠,٥٪	١٠٤	٦٢,٧٪	٢,٨٪-
قضية إدارية	٧	٥,٣٪	١٠	٦,٠٪	٤٢,٩٪
قضية جزائية	١٩	١٤,٣٪	٥٢	٣١,٣٪	١٧٣,٧٪
الإجمالي	**١٣٣**	**١٠٠٪**	**١٦٦**	**١٠٠٪**	**٢٤,٨٪**

الرسم البياني رقم (١٣-٢) : عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية

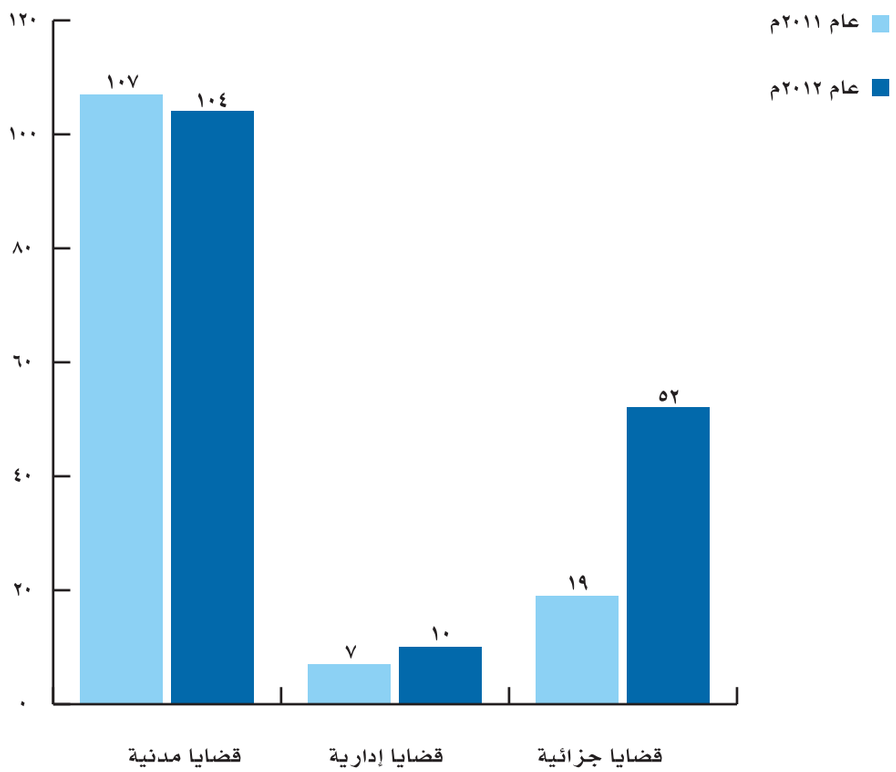

وتفاوتت القرارات الجزائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٢م، إذ أصدرت اللجنة ٢٦ قراراً بدفع غرامات وإعادة مكاسب تشكل ٥٠٪ من إجمالي القرارات الجزائية. تليها قرارات الحجز التحفظي بنسبة بلغت ٢٥,٠٪. الجدول رقم (١٣-٤).

الجدول رقم (١٣-٤): القرارات الجزائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القرار[٣٤]

نوع القرار	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
عدم الاختصاص	٠	٠,٠٪	٢	٣,٨٪
الحجز التحفظي	٧	٣٦,٨٪	١١	٢١,٢٪
رفع الحجز التحفظي	٠	٠,٠٪	٣	٥,٨٪
عدم ثبوت المخالفة	٠	٠,٠٪	٢	٣,٨٪
منع من السفر	٣	١٥,٨٪	٢	٣,٨٪
رفع المنع من السفر	٠	٠,٠٪	٦	١١,٥٪
غرامات وإعادة مكاسب	٩	٤٧,٤٪	٢٦	٥٠,٠٪
الإجمالي	**١٩**	**١٠٠٪**	**٥٢**	**١٠٠٪**

٣٤) تشمل القرارات الصادرة في عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م وجزءاً مما ورد اللجنة من قضايا في هذين العامين وفي غيرهما من الأعوام السابقة.

٣-٢ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

نص نظام السوق المالية في الفقرة (ز) من المادة الخامسة والعشرين على تكوين لجنة استئناف في منازعات الأوراق المالية بقرار من مجلس الوزراء تتألف من ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. وتتولى اللجنة النظر في الشكاوى أو الدعاوى المرفوعة بشأن القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، ويحق للجنة الاستئناف وفقاً لتقديرها رفض النظر في القرارات التي تصدرها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، أو تأكيد تلك القرارات، أو إعادة النظر في الشكوى، أو الدعوى من جديد وإصدار القرار الذي تراه مناسباً في موضوع الشكوى أو الدعوى، وتُعد قرارات اللجنة نهائية.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٥) بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٢هـ الموافق ٢٠١١/١٠/١٠م، المتضمن إعادة تشكيل أعضاء لجنة الاستئناف بحيث تضم:

١. المستشار/ عبدالله بن عبدالعزيز الشدي (ممثل هيئة الخبراء) رئيساً.
٢. المستشار/ عبدالعزيز بن راشد بن كليب (ممثل وزارة التجارة و الصناعة) عضواً.
٣. المستشار/ سالم بن صالح المطوع (ممثل وزارة المالية) عضواً.

وعقدت اللجنة ٢١٠ اجتماعاً لدراسة القضايا المستأنفة والنظر فيها. واظهر عدد القضايا الجزائية المستأنفة خلال عام ٢٠١٢م ارتفاعاً بنسبة بلغت ٢٠٠,٠٪ مقارنةً بالعام السابق، فيما انخفض عدد القضايا المدنية المستأنفة بنسبة ٢,٥٪ مقارنةً بالعام السابق. الجدول رقم (١٣-٥).

كما صدر من اللجنة ١٩١ قراراً خلال عام ٢٠١٢م، لمختلف أنواع القضايا الثلاث؛ المدنية، والإدارية، والجزائية، وذلك بارتفاع نسبته ٥٥,٣٪ مقارنةً بالعام السابق. وشكلت قرارات القضايا المدنية فيها نسبة ٩٠,٦٪، فيما مثلت القرارات الصادرة بخصوص قضايا إدارية وجزائية نسب ٥,٢٪ و٤,٢٪ على التوالي. الجدول رقم (١٣-٦).

الجدول رقم (١٣-٥): القضايا المستأنفة (الواردة) لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضايا مدنية	٨٠	٨٦,٠٪	٧٨	٧٥,٧٪	-٢,٥٪
قضايا إدارية	٧	٧,٥٪	٧	٦,٨٪	٠,٠٪
قضايا جزائية	٦	٦,٥٪	١٨	١٧,٥٪	٢٠٠,٠٪
الإجمالي	**٩٣**	**١٠٠٪**	**١٠٣**	**١٠٠٪**	**١٠,٨٪**

الرسم البياني رقم (١٣-٣) : عدد القضايا المستأنفة (الواردة) لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية

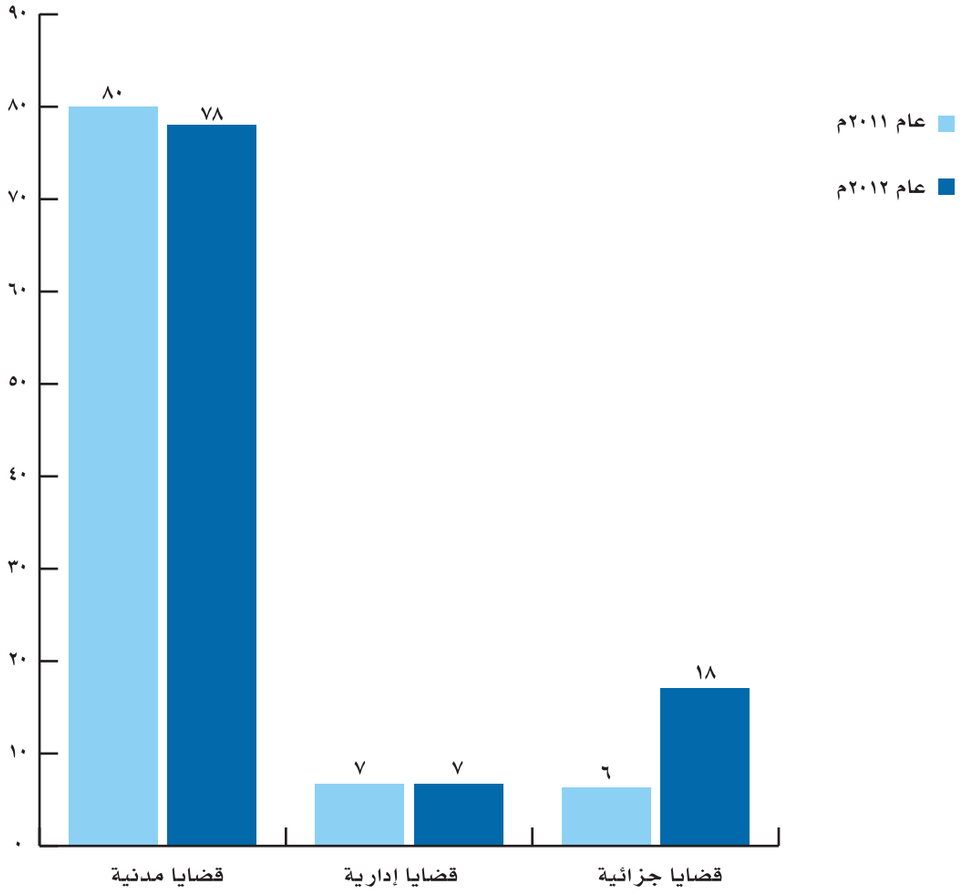

الجدول رقم (١٣-٦): القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية

النوع	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٢م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضايا مدنية	١١٢	٪٩١,١	١٧٣	٪٩٠,٦	٪٥٤,٥
قضايا إدارية	٥	٪٤,١	١٠	٪٥,٢	٪١٠٠,٠
قضايا جزائية	٦	٪٤,٩	٨	٪٤,٢	٪٣٣,٣
الإجمالي	**١٢٣**	**٪١٠٠**	**١٩١**	**٪١٠٠**	**٪٥٥,٣**

الرسم البياني رقم (١٣-٤) : نسب القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوعها إلى إجمالي القرارات الصادرة

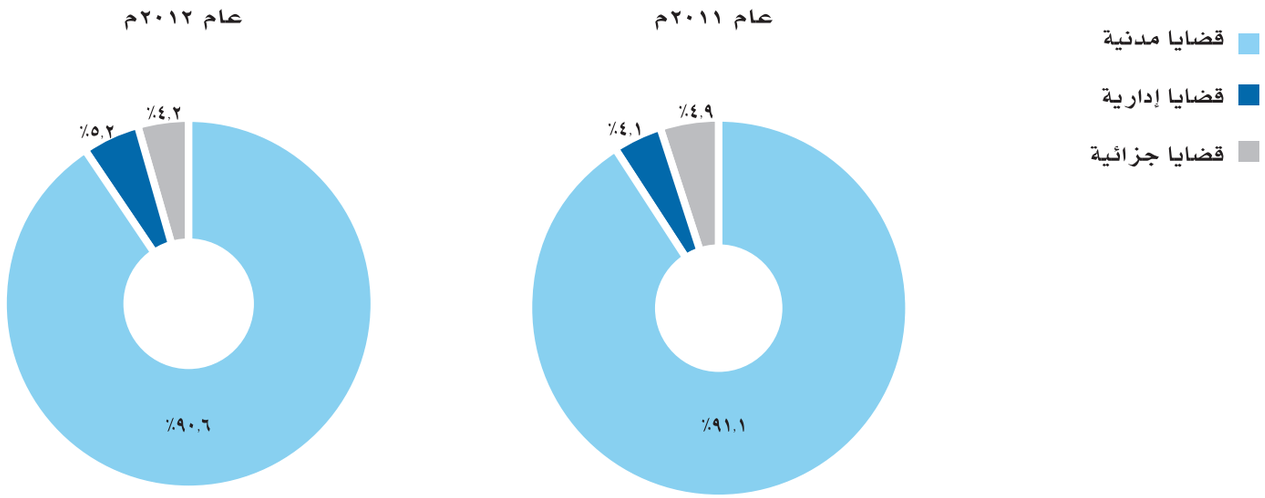

الفصل الرابع عشر

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٣م

إيماناً برسالتها نحو تطوير السوق المالية وحماية المستثمرين وتطبيق مبادئ الشفافية والعدالة والإفصاح، لا تألو الهيئة جهداً لاستكمال وتعزيز إنجازاتها. وخلال عام ٢٠١٣م تتطلع الهيئة لتنفيذ عدة مشاريع في مختلف مجالات تطوير السوق المالية وتنظيمها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الجانب التشريعي والتنظيمي

- إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بتنظيم وكالات التصنيف الائتماني.
- تطوير لائحة الأشخاص المرخص لهم.
- إصدار القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
- إصدار لائحة صناديق الاستثمار المحدثة.
- الاستمرار في تطوير الإطار التنظيمي للسوق المالية السعودية من خلال تنفيذ مشاريع لإعداد وتطوير اللوائح التنفيذية.

تطوير السوق المالية

- الرفع من كفاءة عمليات وإجراءات طلبات التسجيل والإدراج وإشعارات الطرح الخاص.
- تطوير إطار سياسات اتفاقيات المبادلة التي تهدف الى نقل المنافع الاقتصادية لأسهم الشركات السعودية للأشخاص الأجانب دون تملك لهذه الاسهم.

إفصاح الشركات المُدرجة

- تطوير آلية الإفصاح في السوق المالية من خلال الإطلاق الفعلي لنظام الربط الإلكتروني (نماذج الإفصاح الإلكترونية) والزام الشركات المُدرجة العمل بموجبه.
- تحقيق أعلى مستوى من الإفصاح في السوق المالية من خلال متابعة التزام الشركات المُدرجة والمستثمرين لمتطلبات الإفصاح المستمر.
- الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في السوق المالية من خلال إجراء مسح ميداني عن واقع إفصاح الشركات المُدرجة واستطلاع آراء المسؤولين في الشركات المُدرجة.

الرقابة على التداول

- رفع كفاءة وفعالية الأنظمة الرقابية لمواكبة المستجدات؛ وذلك من خلال تطوير الأدوات الرقابية المستخدمة للوصول لأفضل الممارسات العالمية.
- تطوير الأدوات والإجراءات والأنظمة الإلكترونية لضمان أعلى مستوى التزام لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ذات العلاقة.
- الاستفادة من خبرات الأسواق الدولية وذلك من خلال التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال الرقابة.

حوكمة الشركات

- تحسين مستوى الالتزام للائحة حوكمة الشركات ودراسة أفضل ممارسات الحوكمة.
- عقد حلقات نقاش حول حوكمة الشركات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والمشاركة في عدة ندوات مع منظمات وجهات إقليمية ودولية.
- حضور اجتماعات أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة المُدرجة لتقديم عروض تهدف الى رفع مستوى ممارسة حوكمة الشركات.

قرارات وقضايا السوق المالية

- الاستمرار في تطوير الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ليلبي احتياجات المتقاضين في الأوراق المالية.
- الاستمرار في اختزال القرارات الصادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ونشرها.
- الاستمرار في ترجمة القرارات المختزلة إلى اللغة الانجليزية ونشرها على الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

الأشخاص المرخص لهم

- تطوير نظام آلي متكامل يُمكّن الأشخاص المرخص لهم من تقديم طلباتهم، والإشعارات وتسجيل الوظائف الواجبة التسجيل، وتقديم بياناتهم المالية باستخدام نماذج إلكترونية عن طريق بوابة إلكترونية خاصة بهم على شبكة الإنترنت.
- رفع مستوى المعايير المهنية والتأهيل الفني للعاملين لدى الأشخاص المرخص لهم من خلال مواصلة تطوير اختبارات تأهيلية وبرامج تدريبية متقدمة جديدة.
- الاستمرار في تفعيل برامج وادوات التفتيش ومتابعة الاجراءات التصحيحية على عمليات وأعمال الأشخاص المرخص لهم، مع تحديث إجراءات أعمال التفتيش بحسب أفضل الممارسات والمعايير المهنية الدولية.
- العمل باستمرار على تنفيذ اطار رقابي متكامل خاص بمؤسسات السوق المالية يُشجِع على الادارة الفعّالة للمخاطر ورفع مستوى الحوكمة لدى الأشخاص المرخص لهم.
- تعزيز التواصل مع مؤسسات السوق المالية والاستمرار في عقد الاجتماعات الدورية.
- تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال الصادرة عن الهيئة بناء على صدور اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال من قبل وزارة الداخلية.
- ربط عمليات التبليغ المتعلقة بالاشتباه في غسل الأموال آلياً بين وزارة الداخلية (وحدة التحريات المالية) والمؤسسات المالية (الاشخاص المرخص لهم).

حماية وتوعية المستثمر

- رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين فيما يخص دور المستشارين وكذلك المصدرين في الاكتتابات العامة وزيادة رأس المال.
- رفع مستوى ونوعية المعلومات المتاحة للمستثمرين في صناديق الاستثمار.
- رفع مستوى توعية المشاركين في السوق بحوكمة الشركات والالتزامات المستمرة ولائحة سلوكيات السوق.
- الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة من خلال زيادة عدد قنوات التواصل.
- ترجمة الموقع الإلكتروني للمستثمر الذكي إلى اللغة الإنجليزية لضمان وصول البرنامج لأكبر عدد ممكن من الأطفال.
- تقديم مسابقات ومحاضرات برنامج المستثمر الذكي بلغة الإشارة.
- أنتاج وبث حلقات أفلام كرتونية ثقافية مالية تتضمن شخصيات إنسانية وافتراضية محببة للطفل لقوة تأثيرها في نفس المتلقي لتكون من ضمن أدوات برنامج المستثمر الذكي التوعوية.
- نشر التوعية العامة باستهداف فئات جديدة في المجتمع مثل فئة الشباب والاستمرار في تعزيز التوعية للفئات المستهدفة كافة.
- تعزيز التعاون في مجال التوعية مع الأطراف ذات العلاقة وتوسيع نطاقها من أجل توسيع وتعزيز العلاقة مع الاعلام.

الفصل الخامس عشر

الملحق الإحصائي

محتويات الملحق الإحصائي

الجدول (١): طلبات الطرح والاستحواذ وخفض رأس المال وأسهم المنحة التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها.

الجدول (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح.

الجدول (٣): عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام.

الجدول (٤): مبالغ اكتتاب الأفراد (بالمليار ريال) بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض.

الجدول (٥): عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار.

الجدول (٦): قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع الاستثمار.

الجدول (٧): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي.

الجدول (٨): عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار.

الجدول (٩): تطورات تقارير الرقابة على تداولات الأوراق المالية.

الجدول (١٠): أبرز تطورات رصد نظام «سمارت» للرقابة على التداولات.

الجدول (١١): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني.

الجدول (١٢): الشركات المُدرجة التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفة بحسب ورود تحفظات على قوائمها/ أو عدم ورودها.

الجدول (١٣): الشركات المُدرجة التي راجعت الهيئة قوائمها المالية ربع السنوية مصنفة بحسب ورود تحفظات على قوائمها/ أو عدم ورودها.

الجدول (١٤): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة.

الجدول (١٥): عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية مصنفةً بحسب نوع المخالفة.

الجدول (١٦): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار.

الجدول (١٧): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل.

الجدول (١٨): عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل.

الجدول (١٩): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها.

الجدول (٢٠): عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها.

الجدول (٢١): الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بإدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال.

الجدول (٢٢): عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية.

الجدول (٢٣): عدد القضايا المنتهية مما ورد للجنة الفصل مصنفةً بحسب نوع القضية.

الجدول (٢٤): عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية.

الجدول (٢٥): عدد القضايا المستأنفة (الواردة) لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية.

الجدول (٢٦): عدد القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية.

الجدول (١): طلبات الطرح والاستحواذ وخفض رأس المال وأسهم المنحة التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها

العام	طرح عام لأسهم	إشعار طرح خاص لأسهم	طرح عام أدوات دين	طرح أسهم حقوق أولوية	استحواذ	خفض رأس مال	أسهم منحة
٢٠٠٦م	١٠	٠	١	٣	٣	١	٢١
٢٠٠٧م	٢٧	١	٢	٤	١	١	١٨
٢٠٠٨م	١٣	١٩	١	٥	١	٠	١٧
٢٠٠٩م	١٣	٦٤	٢	٣	١	٠	١٣
٢٠١٠م	٧	٩٣	١	١	٠	١	٤
٢٠١١م	٦	٧٤	٢	٥	١	١	١٠
٢٠١٢م	٨	٩١	١	٣	١	١	٢٢

الجدول (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

العام	طرح عام لأسهم	طرح خاص لأسهم	طرح أسهم حقوق أولوية	طرح عام لأدوات الدين	الإجمالي
٢٠٠٦م	١٠,٤٥	٠	٧,٢	٣	٢٠,٦٥
٢٠٠٧م	١٨,٠٣	٠,٧٧	٣,٨	١٣	٣٥,٦
٢٠٠٨م	٣٦,٣٦	٦,٧٢	٢٢,٤٨	٥	٧٠,٥٦
٢٠٠٩م	٣,٨٨	١٧,٩	١,٣٥	٧,٧٣	٣٠,٨٦
٢٠١٠م	٣,٨	١٩,١	٠,٤	٧	٣٠,٣
٢٠١١م	١,٧	١٠,٠٤	٤,٤٦	٥,٥٥	٢١,٧٥
٢٠١٢م	٥,٣٣	٣٣,٢٨	٧,٣٦	٠,٢٤	٤٦,٢١

الجدول (٣): عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	الإجمالي
٢٠٠٦م	٦,١٤٣	٤,٢٠٥	١١,٢٠٦	١١,٩٦٦	٣٣,٥٢
٢٠٠٧م	٨,٩٧٩	٥,٦٧٢	٦,١٧٦	١٥,٠٢	٣٥,٨٤٧
٢٠٠٨م	١٢,١٢٩	١٠,٩٦٣	٦,٧٠٧	٢٨,٦٢٦	٥٨,٤٢٥
٢٠٠٩م	٣,٠٧	٢,٦٥	١,٠٤	٦,١٤	١٢,٩
٢٠١٠م	٢,١٣	٢,٠٢	٠,٨٣	٥,٣٣	١٠,٣١
٢٠١١م	٠,٥٨	٠,٩١	٠,١٨	١,٢٩٥	٢,٩٦٥
٢٠١٢م	١,٣٦٧	٢,٤٤٨	١,٠٢٩	٦,٣٨٠	١١,٢٢٥

الجدول (٤): مبالغ اكتتاب الأفراد (بالمليار ريال) بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	الإجمالي
٢٠٠٦م	٥,٥	٣,٦٢	١١,٩٩	٩,٣	٣٠,٤١
٢٠٠٧م	٨,٢٧	٧,٧٢	٤٩,٣٦	١٣,٠٨	٧٨,٤٣
٢٠٠٨م	١٤,٤١	١٧,٣٧	١٨,٦٥	٣٠,٧٧	٨١,٢
٢٠٠٩م	١,٨	١,٧	٠,٦	٣,٢	٧,٣
٢٠١٠م	١,٤	١,٦	٠,٧	٣	٦,٧
٢٠١١م	٠,٥١	١,٠٩	٠,٤١	١,٠١	٣,٠٢
٢٠١٢م	١,٢٠	٣,٥٢٥	١,٧٠	٤,٦٢	١١,٠٥

الجدول (٥): عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٦م	١٢٢	١١	٤٩	٤	٣٣	-	-	١٤	٢٣٣
٢٠٠٧م	١٣٥	٧	٥٧	٤	٣٤	-	-	٢٥	٢٦٢
٢٠٠٨م	١٥١	٦	٦١	٦	٣٠	٢	٣	٧	٢٦٦
٢٠٠٩م	١٥٤	٦	٥٦	٦	٢٧	٢	٨	٨	٢٦٧
٢٠١٠م	١٥٠	٧	٥٠	١٠	٤٣	٢	٥	٥	٢٧٢
٢٠١١م	١٣٨	٩	٤٧	١٠	٤٣	٣	٢	٤	٢٥٦
٢٠١٢م	١٥٠	٧	٥٠	١٠	٤٢	٢	٥	٥	٢٧٢

الجدول (٦): قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٧م	٦٢٣١٧	٨٠٨	٣٣٨٩٣	١٥٩١	٢٣٦٣	-	-	٤١٢٧	١٠٥٠٩٩
٢٠٠٨م	٢٤٨٢٤	١٥٣	٤٣٠٣٥	٢٢٩٣	١٧٥٦	-	-	٢٧٥٤	٧٤٨١٥
٢٠٠٩م	٢٩٧١٩	٢٠٥	٥٤٥١٨	٢٢٣٧	١٩١٣	١١٥,٣	٢١٧,٥	٦٣٥,١	٨٩٥٥٩,٩
٢٠١٠م	٣٠٩٧٤	٢١٨,٩	٥٨٠١٥,٧	١٥٥٧,٤	٢٦٧٧,٣	٩١,٢	٣٥٨,١	٧٧٣,٥	٩٤٦٦٦,١
٢٠١١م	٢٦٦٢٨,٤	٢٤١,٢	٤٩٥٤٤,١	٢٥٥٠,٦	٢٧١٥,٦	١١٥,٦	٢٣٠,٥	٥٠,٤	٨٢٠٧٦,٤
٢٠١٢م	٢٧٩٨٨,٢	٦٣٧,٢	٥٣٨٧٨,٣	٢٥٨٧,٤	٢٧٣١	٦٤,٢	٤٣,٣	٣٠,٢	٨٧٩٥٩,٨

الجدول (٧): قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي

العام	أسهم محلية	أسهم خليجية	أسهم عربية	أسهم آسيوية	أسهم أمريكية	أسهم أوروبية	أسهم دولية أخرى	الإجمالي
٢٠٠٩م	١٨٥٤١.٨	١٧٨٠.٤	٤٠٥.٤	١٠٩٢.٨	١٠٧٢.٨	٢٠٨٩.٥	٤٧٣٦.٣	٢٩٧١٩
٢٠١٠م	١٩٠٧٤.١	١٩٤٢.١	٢٤٦.٣	١١١٦.٨	١١٦٢.٢	٢٢١١.٣	٥٢٢١.٢	٣٠٩٧٤
٢٠١١م	١٧١٣٥.١	١٥١٩.٥	١٠٧.١	٨١٠.٢	١١٧٤.٦	١٨٤٥.٢	٤٠٣٦.٧	٢٦٦٢٨.٤
٢٠١٢م	١٧٤٤٥.٢	١٦٣٢.٧	١٨٥	٨٤٢.٧	١٣٤٨.٢	٢١٩١.٥	٤٣٤٢.٩	٢٧٩٨٨.٢

الجدول (٨): عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع الاستثمار

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	أخرى	الإجمالي
٢٠٠٩م	٢٧٥٠٦٢	١٣٧	٦٨٣٩٨	٤٤٨٤	٦٥٢٣	٧٥٧	١٢٤	٨٤٦	٣٥٦٣٣١
٢٠١٠م	٢٤٧٧٧١	٩٤	٦٠٣٠٦	٣١٩٩	٦٤٣٠	٦٤٦	٩٤٠	٤٣٧	٣١٩٨٢٣
٢٠١١م	٢٢٦٢٠٤	٤٢	٥٤٨٣٩	٤٥٦٥	٦٢٠١	٦٨٥	٨٤٩	١٢١	٢٩٣٥٠٦
٢٠١٢م	٢١٢١٢٨	٢٤٩	٥١٧٥٨	٤٥٦٥	٥٨٤٥	٤٩٧	١٥٤	٩٦	٢٧٥٢٩٢

الجدول (٩): تطورات تقارير الرقابة على تداولات السوق المالية

العام	عدد تقارير أعمال الرقابة على التداولات	عدد أيام التداول
٢٠٠٦م	٣٥٧٠	٢٦٥
٢٠٠٧م	٤٧٨٠	٢٤٨
٢٠٠٨م	٥٢٧١	٢٥١
٢٠٠٩م	٢٢٤٢	٢٥٠
٢٠١٠م	٢٥٣٦	٢٤٩
٢٠١١م	٢٥٦٧	٢٤٨
٢٠١٢م	٢٦٨٥	٢٥١

الجدول (١٠): أبرز تطورات رصد نظام «سمارت» للرقابة على التداولات

العام	تنبيهات نظام «سمارت»	عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات	حالات اشتباه في مخالفة
٢٠٠٦م	-	٢٥٢	٦٦
٢٠٠٧م	-	٢٨٣	٤١
٢٠٠٨م	٣٤٢٩٤	٩٦٨	٤٤
٢٠٠٩م	٢٥٣٧٤	١٣١١	٤١
٢٠١٠م	٢٠٧٢٢	١٢٣٤	٤٢
٢٠١١م	٢٢٣٠٣	١٣٣١	٣٥
٢٠١٢م	٢٦٣٢٣	١٦٨٧	٣٢

الجدول (١١): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني

العام	القوائم المالية المختصرة	القوائم المالية المفصلة
٢٠٠٦م	٤١٨	٤١١
٢٠٠٧م	٤٦١	٤٦٦
٢٠٠٨م	٥٥٠	٥٣٤
٢٠٠٩م	٦٢٤	٦٠٦
٢٠١٠م	٦٧٦	٦٦٥
٢٠١١م	٧٢٤	٧١٤
٢٠١٢م	٧٦٠	٧٤٢

الجدول (١٢): الشركات المُدرجة التي راجعت الهيئة قوائمها المالية السنوية مصنفة بحسب ورود تحفظات على قوائمها/ أو عدم ورودها

العام	القوائم المالية السنوية التي روجعت ولم ترد عليها تحفظات عن العام السابق	القوائم المالية السنوية التي روجعت وورد عليها تحفظات عن العام السابق
٢٠٠٦م	٥٧	٢٠
٢٠٠٧م	٧٠	١٦
٢٠٠٨م	٩٧	١٤
٢٠٠٩م	٨٦	٤١
٢٠١٠م	٩٧	٣٦
٢٠١١م	١٠٧	٣٨
٢٠١٢م	١٠٦	٤٤

الجدول (١٣): الشركات المُدرجة التي راجعت الهيئة قوائمها المالية الربع سنوية مصنفة بحسب ورود تحفظات على قوائمها/ أو عدم ورودها

العام	القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها تحفظات	القوائم المالية (ربع السنوية) التي وردت عليها تحفظات
٢٠٠٦م	٦١	٢٥
٢٠٠٧م	٨٢	٢٩
٢٠٠٨م	١٠٣	٢٤
٢٠٠٩م	٩٤	٤٠
٢٠١٠م	٩٨	٤٠
٢٠١١م	١٠٥	٤١
٢٠١٢م	١٠٧	٤٧

الجدول (١٤): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	العام					
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	-	-	٣	٧	٣٥	٤١
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	-	-	٩	١٥	٣٥	٤١
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	٣	-	٧	١٧	١٥	٢٠
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	-	٣	٣	٨	١	١
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	-	٤	٦	٢	١	٣
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	-	١	٢	-	٢	٧
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٤٥	٥٣	٥٥	٣٩	٦٧	٤٩
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٩	١١	٤	٣	١٠	١٠
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٧	٤	٦	٥٤	٢٣	٢٩
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	-	-	٢	٣	٦	١
مخالفة إفصاح	١٠	٢٨	١٩	٦٧	٦٣	٣٦
مخالفة تلاعب وتضليل	١٤	٤٧	٤١	٣٨	٣٠	٣١
الإجمالي	**٩٨**	**١٥١**	**١٥٧**	**٢٥٣**	**٢٨٨**	**٢٦٩**

الجدول (١٥): عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	العام					
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	-	-	٠	٧	٢٧	٤٥
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	-	-	٨	١٢	٢٧	٥١
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	-	-	٠	١٩	٢١	٨
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	-	-	٦	٨	١	١
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	-	-	٤	٣	٢	١
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	-	-	٣	-	١	٢
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٢٥	٤٦	٥٣	٣٧	٦٩	٣٥
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٨	٩	٧	١٢	٤	١١
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	١	٥	١٠	٢٥	٤٥	٢٧
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	-	-	٤	٤	٤	٢
مخالفة إفصاح	٦	١٢	٢٨	٤٩	٧٣	٦٧
مخالفة تلاعب وتضليل	٨	٨	٣٤	٤٤	٢٩	٢٠
الإجمالي	**٥٨**	**٨٠**	**١٥٧**	**٢٢٠**	**٣٠٣**	**٢٧٠**

الجدول (١٦): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

العام	ترخيص جديد	تعديل ترخيص	سحب ترخيص	إلغاء ترخيص
٢٠٠٧م	٣٥	٦	٢	-
٢٠٠٨م	٣٤	٩	٢	٢
٢٠٠٩م	١٢	٤	٦	٦
٢٠١٠م	٤	١٣	٣	١٤
٢٠١١م	٣	٨	-	١٦
٢٠١٢م	٢	٨	-	٢

الجدول (١٧): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

العام	مرخص لهم حاصلون على خطاب ممارسة العمل	مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل	الإجمالي
٢٠٠٧م	٤٦	٣٤	٨٠
٢٠٠٨م	٧١	٣٩	١١٠
٢٠٠٩م	٨٥	٢٥	١١٠
٢٠١٠م	٩٠	٧	٩٧
٢٠١١م	٨١	٣	٨٤
٢٠١٢م	٨٠	٤	٨٤

جدول (١٨): عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

العام	ممارسة/عدم ممارسة	التعامل	الإدارة	الترتيب	تقديم المشورة	الحفظ
٢٠٠٧م	ممارس	٥١	٤٦	٦٤	٦٨	٤٩
	غير ممارس	-	-	-	-	-
٢٠٠٨م	ممارس	٦٧	٦٩	٩٢	٩٧	٧٢
	غير ممارس	-	-	-	-	-
٢٠٠٩م	ممارس	٥٧	٥٥	٧٤	٧٨	٥٨
	غير ممارس	١٠	١٦	٢١	٢١	١٧
٢٠١٠م	ممارس	٦٣	٦٨	٨٠	٨٢	٧٢
	غير ممارس	٢	٣	٦	٦	٣
٢٠١١م	ممارس	٦٠	٦٦	٧٦	٧٦	٦٧
	غير ممارس	١	٣	٣	٢	٣
٢٠١٢م	ممارس	٥٦	٦٥	٧٥	٧٥	٦٦
	غير ممارس	٢	٢	٣	٣	٢

الجدول (١٩): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

الأعوام	نشاط واحد	نشاطان	ثلاثة أنشطة	أربعة أنشطة	جميع الأنشطة
٢٠٠٧م	٦	٢٦	٨	٤	٣٦
٢٠٠٨م	٤	٣٨	٨	٦	٥٤
٢٠٠٩م	٤	٣٤	٨	٩	٥٥
٢٠١٠م	٣	٢٢	٧	١٠	٥٥
٢٠١١م	٢	١٢	٤	١١	٥٥
٢٠١٢م	٢	١٥	٥	٨	٥٤

الجدول (٢٠): عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

العام	أولية	خاصة	دورية
٢٠٠٧م	١٩	٣٣	-
٢٠٠٨م	١٥	٥١	٢
٢٠٠٩م	١٩	٦٧	٥
٢٠١٠م	١٥	٥٤	١٨
٢٠١١م	١٢	٨٢	٢٠
٢٠١٢م	٣	٩٦	١٧

الجدول (٢١): الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

العام	معالجة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية	معالجة طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	الزيارات الميدانية للأشخاص المرخص لهم	معالجة حالات متعلقة بالأشخاص الغير مرخص لهم
٢٠٠٩م	٤٩٢	١٨	٥	٧
٢٠١٠م	١٠٦٧	٣٣	١٧	٤
٢٠١١م	٢٤٠١	٩٢	٦	٥
٢٠١٢م	١٩٥٨	٤٧	٥	١٩

الجدول (٢٢): عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية

العام	قضية مدنية	قضية إدارية	قضية جزائية
٢٠٠٧م	٢٧١	٨	٨
٢٠٠٨م	١٦٢	٧	٦
٢٠٠٩م	١١٨	٧	١٥
٢٠١٠م	٩٣	١٠	١١
٢٠١١م	٨١	٢	٢٧
٢٠١٢م	١٠٧	٢١	٣٧

الجدول (٢٣): عدد القضايا المنتهية مما ورد للجنة الفصل مصنفةً بحسب نوع القضية

العام	قضية مدنية	قضية إدارية	قضية جزائية
٢٠٠٩م	٢٦	٢	٢٠
٢٠١٠م	١٢	١	٢
٢٠١١م	٢٥	-	٤
٢٠١٢م	١٣	٣	٤

الجدول (٢٤): عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية[٣٥]

العام	قضية مدنية	قضية إدارية	قضية جزائية	الإجمالي
٢٠٠٨م	٢٢٢	٣	٥	٢٣٠
٢٠٠٩م	٢٢٥	١٠	٢٨	٢٦٣
٢٠١٠م	٩٨	٦	٣٣	١٣٧
٢٠١١م	١٠٧	٧	١٩	١٣٣
٢٠١٢م	١٠٤	١٠	٥٢	١٦٦

الجدول (٢٥): عدد القضايا المستأنفة (الواردة) لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية

العام	قضية مدنية	قضية إدارية	قضية جزائية
٢٠٠٧م	٦٩	-	-
٢٠٠٨م	٩٧	-	٣
٢٠٠٩م	١٧٨	٤	٥
٢٠١٠م	٥٧	١٤	٤
٢٠١١م	٨٠	٧	٦
٢٠١٢م	٧٨	٧	١٨

الجدول (٢٦): عدد القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية[٣٦]

العام	قضايا مدنية	قضايا إدارية	قضايا جزائية
٢٠٠٩م	٧١	-	٤
٢٠١٠م	١٠١	-	٦
٢٠١١م	١١٢	٥	٦
٢٠١٢م	١٧٣	١٠	٨

٣٥) حُدثت البيانات للأعوام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م و٢٠١٠م.
٣٦) حُدثت بيانات عام ٢٠١٠م.

www.cma.org.sa

نَستَثمِرُ في الثِقة